جـــامعة حسيبـــة بن بوعلـــي بالشلـــف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص:مالية واقتصاد دولي

إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

من إعـــداد الطالبة:
فالحة قطاب

تحت إشـــــراف:
أ.د/ محمد راتول

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ كتوش عاشور.....رئيسا
أ.د/ راتول محمد.....مقررا ومشرفا
د. نوري منير.....ممتحنا
د.بوفليح نبيل.....ممتحنا
د.مداح عرايبي الحاج.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2012/2011

بسم الله الرحمان الرحيم

" رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦ "

سورة البقرة: 286

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد راتول، والذي
شرفني تأطيره لي،
كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة،
و لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين حفظهما الله،

إلى من شاركوني أحلامي..إخوتي،

إلى كل صديقاتي

و إلى كل من أحب.

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة

يعتبر الغذاء الحاجة الرئيسية الأولى للإنسان، ويسبب نقصانه مشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية، ولقد شهد التاريخ عدة أزمات لحقت باقتصاديات عديدة نتيجة نقص الغذاء، والى يومنا هذا مازالت مشكلة الغذاء تثير قلق العديد من السياسيين والاقتصاديين والإجتماعيين.

وأصبح الأمن الغذائي من الأولويات ومحط إهتمام العديد من الدول، إذ تعيش بعض بلدان العالم حالة عجز غذائي وفجوة غذائية تزداد اتساعا يوما بعد يوم، نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة الطلب الغذائي أمام صعوبة رفع الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يستدعي اللجوء الى الإستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على إقتصاديات هذه البلدان، حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيها للظروف الخارجية، خاصة وأن العالم يشهد تقلبات مستمرة في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وفي الاتجاه الصعودي خاصة.

فمشكلة الغذاء زادت حدة في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وتعاظمت على المستوى العالمي كنتيجة إنعكاس للأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، حيث إرتفعت أسعار الغذاء إرتفاعا حادا وصلت إلى أرقام قياسية أثرت تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي و الأوضاع المعيشية في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

والدول المغاربية كغيرها من الدول العربية، تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين إحتياجاتها الغذائية، لأن إنتاجها من السلع الغذائية لايكفي لتغطية حاجاتها الإستهلاكية.

وقد مرت هذه الدول بصعوبات شديدة من حيث توفير الغذاء لمواطنيها، إذ إرتفعت أسعار الاستيراد بالنسبة لبعض المواد الغذائية وكان لإرتفاع الأسعار العالمية تأثيرات كبيرة على مستوى إقتصادياتها، تمثلت في زيادة عجز الميزان التجاري الغذائي، وإرتفاع نفقات الحكومة الموجهة لدعم المواد الغذائية، وعلى المستوى الأسري تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل الضعيف وإرتفعت نسبة المواطنين الذين تحت خط الفقر، وبالتالي تأثر التقلبات العالمية في أسعار الغذاء على الأمن الغذائي لدول المنطقة.

وللتعرف أكثر على أبعاد مشكلة الأمن الغذائي المغاربي و لتشخيص الوضع وإيجاد الحلول لخطر تقلبات أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وانعكاس ذلك على المواطن المغاربي ارتأينا تسليط الضوء على إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

الإشكالية الرئيسية:

وعليه و استنادا لما سبق سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟.

والذي تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي أبعاد الأمن الغذائي لأي اقتصاد؟ وماهي أهميته بالنسبة لإقتصاديات المغرب العربي؟

-ماهو واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟

-كيف تؤثر التقلبات المستمرة في أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي المغاربي؟ وهل تأثير إرتفاع أسعار الغذاء هو بنفس الوتيرة والحدة على جميع دول المنطقة؟

-هل تستفيد الدول المغاربية من الإنخفاض في الأسعار العالمية للغذاء ؟

-كيف تتعامل الدول المغاربية مع إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة تم صياغة الفرضيات التالية:

- إن إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء يؤثر على الأمن الغذائي المغاربي.

-تتأثر الدول المغاربية مباشرة بتقلبات الأسعار العالمية للغذاء وبنسب متفاوتة على أمنها الغذائي، بسبب إختلاف هياكل الأنظمة الإقتصادية لدوله.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت إهتمام العديد من الدول العربية والدول المغاربية على وجه التحديد.

- يعتبر عنصر الغذاء والأمن الغذائي تحدي كبير بالنسبة لإقتصاديات الدول المغاربية خاصة في ظل التقلبات العالمية لأسعار المواد الغذائية الرئيسية.

-تزايد الإهتمام بهذا الموضوع في الفترة الأخيرة نتيجة الإرتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم وبيان أثر التقلبات العالمية لأسعار المواد الغذائية الأساسية على الدول المغاربية وأمنها الغذائي خاصة.

ويتفرع هذا الهدف الى الأهداف الفرعية التالية:

-إلقاء الضوء على واقع الإقتصاديات المغاربية وإمكانياتها الزراعية.

-معرفة أهمية الغذاء والأمن الغذائي في إقتصاديات الدول المغاربية.

-دراسة أهم العوامل المؤثرة على أسعار المواد الغذائية، وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة.

- معرفة جهود الدول المغاربية لتحقيق أمنها الغذائي، ومدى تأثر الأمن الغذائي وأوضاع المعيشة فيها نتيجة تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية.

مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار الموضوع لعل أهمها:

-الميل الشخصي لمواضيع الغذاء والأمن الغذائي والقطاعات المنتجة التي تؤدي إلى تنمية أي بلد.

-معرفة مدى خطورة موقف الدول المغاربية في ظل التقلبات في أسعار الغذاء والسياسات المنتهجة من قبل الدول المتقدمة الزراعية في هذا المجال.

حدود الدراسة:

سنحاول التركيز من خلال الدراسة على تحليل تقلبات أسعار المواد الغذائية ومدى تأثيرها على الإقتصاديات المغاربية في جانب أمنها الغذائي.

حيث تم تحديد الإطار الزمني لهذه الدراسة بين سنتي **2000-2010**، بإعتبارها فترة شهدت تقلبات كبيرة في أسعار المواد الغذائية إرتفاعا وإنخفاضا في الأسواق الدولية.

أما الإطار المكاني فيشمل بعض الدول المغاربية، **تونس الجزائر، المغرب**، وتم إقصاء ليبيا موريتانيا والصحراء الغربية لقلة المعطيات حولها ومن أجل تسهيل الدراسة.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات وإختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها فإننا سنعتمد في دراستنا على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها، والمنهج الاستقرائي عن طريق إستعمال الأدوات الإحصائية لإستقراء المعطيات وتبيان العلاقة بين الأمن الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي المغاربي بتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

الدراسات السابقة:

1-رقام شريفي جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، رسالة دكتوراه فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

تناولت الدراسة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي حيث حاولت الباحثة الاحاطة بجميع جوانب الأمن الغذائي، ودليل ذلك عنوان المذكرة المفتوح، وتناولت الدراسة كل من الإنتاج و الاستهلاك، التجارة الخارجية للسلع الغذائية، لكن لم يتم التعرض لها بصفة مفصلة وهذا ما حاولنا تداركه في دراستنا هذه.

2-محمد علي داهش ورواء زكي يونس **"اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي- الواقع ومتطلبات المستقبل" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، عدد101، ط1، 2004**، تناول البحث دراسة للموارد الاقتصادية والزراعية الخاصة بدول المغرب العربي، ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية بكل أنواعها وصولا الى الأمن الغذائي، مشيرا الى ضرورة استغلال الإمكانات المتاحة في دول الاتحاد مجتمعة، وتحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي الزراعي بين دول المغرب العربي.

3-د-عمر بن فيحان المرزوقي"**التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**"، **مكتبة الرشد، ط2005**، تناول فيه المؤلف أبعاد التبعية الاقتصادية في الدول العربية وخاصة التبعية الغذائية، وأسبابها وآثارها ومعالجتها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

4-فوزية غربي: "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.طبعة أولى. 2010**. تناولت الكاتبة الأمن الغذائي في سياق التنمية مقاربة نظرية كما تناولت الدراسة الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى الجزائر، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة وواقع الإنتاج الزراعي في الجزائر والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية.

5- الطاهر مبروكي:"**الأمن الغذائي في المغرب العربي**"، مجلة الباحث، عدد09، 2011.
تناول فيه الباحث دور القطاع الفلاحي في التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي، كما تطرق إلى الإنتاج الفلاحي والتجارة الفلاحية لدول المغرب العربي.

5-تقرير عن جامعة الدول العربية"**تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، الدورة 83، السودان، جانفي2009**.

تناولت الدراسة تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وانعكاساتها على المنطقة العربية، وعلى المواطن العربي، كما تناولت أيضا سياسات الإنتاج الزراعي ودعم الأسعار في ظل اقتصاد السوق وقرارات منظمة التجارة العالمية، وتطرقت الى الإجراءات على المستوى العالمي والعربي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وقدمت مقترحات لتخفيف آثار تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد العربي.

-Adel el-beltagy,"Agricultural development and food Security in 7 constraints and opportunities",:North Africa
دراسة مقدمة ضمن جلسة الدول الإفريقية:"ضمان الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا عام 2020" كمبالا، أوغندا، افريل2004.تناولت الدراسة الأمن الغذائي في بلدان شمال إفريقيا(موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر)، وألقت الضوء على امكاناتها الزراعية بالإضافة إلى واقع الأمن الغذائي في

ظل العولمة وتقلبات أسعار الغذاء في العالم، وتوصلت الدراسة بضرورة تشجيع البحث والتدريب لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

8-league of Arab states, United Nations development program," Development challenges for the Arab region-food security and agriculture".marche2009.

تناولت الدراسة أوضاع الفقر والأمن الغذائي العربي، وآثار ارتفاع أسعار الغذاء على الفقر على بعض الدول العربية(اليمن، مصر، لبنان)، وأهم السياسات الإقليمية والعالمية لتقليل آثار الأسعار على الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي لهذه الدول.

أقسام الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول:

يتناول الإطار المفاهيمي والنظري لمشكلة للأمن الغذائي، من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم اللصيقة به بالإضافة إلى أبعاد ومؤشرات والعوامل المؤثرة على الأمن الغذائي، كما تطرق إلى واقع الأمن الغذائي العالمي وفي ظل المتغيرات الاقصادية الراهنة.

الفصل الثاني:

يتناول واقع الاقتصاديات المغاربية من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات الاقصادية الكلية، واهم الموارد الزراعية في البلدان المغاربية المختارة، بالإضافة إلى واقع الإنتاج الزراعي المغاربي والأمن الغذائي فيها.

الفصل الثالث:

يتناول هذا الفصل تطورات الأسعار العالمية للغذاء، أسباب تلك التقلبات، وإنعكاسات ذلك على الدول المستوردة للغذاء.وتحليل أثر تقلبات أسعار الغذاء والمواد الغذائية الأساسية على دول المغرب

العربي، من خلال الأثر على ميزانها التجاري الغذائي، الاستهلاك الفردي، على الدخل والفقر، بالاضافة إلى تقديم مقترحات وجهود تلك الدول لتخفيف اثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على أمنها الغذائي.

صعوبات الدراسة:

تتلخص الصعوبات التي واجهت الطالبة في إعداد الدراسة في مايلي:

-صعوبة التحكم في الموضوع نظرا لحداثته.

-قلة المراجع وصعوبة إيجاد إحصائيات حديثة تخص الموضوع.

الفصل الأول:
الأمن الغذائي من منظور اقتصادي

تمـــهيد:

برزت مشكلة الأمن الغذائي مع الإنسان ورافقته في مختلف مراحله وعصور تطـــوره، فمســـألة توفير الغذاء للعنصر البشري من أخطر المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم، لأن مشكلة الغـــذاء لا تمثـــل تحديا للنظام الاقتصادي فحسب و إنما لكافة الأنظمة الاجتماعية والسياسية و الأمنيـــة، إذ أن غيـــاب الغذاء و تبعاته من سوء التغذية والمجاعة يؤدي إلى اللااستقرار واللاأمن واللاأمان.

ولقد أدى تفاقم مشكلة الغذاء عالميا منذ 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب إلى اقل من مســـتوى الحـــد الأدنى المسموح به، وانتشر على إثرها سوء التغذية في البلاد الفقيرة بصفة خاصـــة، بصـــورة أدت إلى التخوف من حدوث مجاعات على المدى الطويل، بسبب الزيادة المســـتمرة في الســـكان، وانخفـــاض معدلات نمو الإنتاج الغذائي وعجزها عن ملاحقة الزيادة السريعة في الاستهلاك الغذائي، وقد انعكـــس الاهتمام العالمي بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة في انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي بروما عام 1974.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي من خـــلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الأمن الغذائي، مفهومه ومحاوره.

المبحث الثاني: محددات الأمن الغذائي.

المبحث الثالث:أوضاع الأمن الغذائي في العالم.

المبحث الأول:الأمن الغذائي، مفهومه ومحاوره:

إن مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية والزراعية، ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة الواسعة والمتشعبة، لأنها مبنية على افتراضات متنوعة وذات أبعاد متعددة، لذلك كان من الضروري وضع مفهوم محدد له، يتم على أساسه معرفة مستويات الأمن الغذائي ومحاوره والسياسات الملائمة لتحقيقه، لذلك سيتناول هذا المبحث عدة مفاهيم للأمن الغذائي والمستويات المختلفة التي يتخذها، وكذا الأبعاد والمحاور التي يدور حولها الأمن الغذائي.

المطلب الأول:مفهوم الأمن الغذائي، أبعاده ومستوياته:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به من جهة أخرى.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي:

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي، إلا أن التعريف الأكثر تداولا هو"قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[1].

وقد تدرج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديثا لقضية الغذاء إلى تداخل مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي، لذلك من الأهمية بما كان توضيح المفهومان وكل المفاهيم المتصلة بهما.

[1] . محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية الأردن، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000-2001، ص14.

1. **تعريف الإكتفاء الذاتي:** يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي" بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1]، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات، ذلك أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يحمل في بعض الأحيان طابع إيديولوجي، ومن الواضح أن تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق غير واقعي خاصة في ظل محدودية الموارد الزراعية في أي بلد، كما يفوت على البلد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية في ظل تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للإستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم إستيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية[2]:

درجة الاكتفاء الذاتي=(الإنتاج المحلي/ المتاح للإستهلاك).100

فهي تقيس درجة الإعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

2. **تعريف آمان الغذاء:** إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للامان الغذائي يعني:"كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"[3]، فآمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

3. **تعريف الأمن الغذائي:**تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي، فمنهم من إعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ومنهم من نظر إلى مشكلة الأمن الغذائي على أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد- ويعاني بعضها من عجز غذائي- على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها" بحصول

---

[1]. عبد الكريم صالح حمران، **الأمن الغذائي**، مقالة مقدمة من طرف المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، افريل2005، ص2.

[2] .محمد رفيق أمين حمدان، "**الأمن الغذائي–نظرية ونظام تطبيق**" دار وائل للنشر. عمان.1999.ص16.

[3] .لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز على، **إدارة الجودة والآمان الغذائي**، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص15.

كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة"[1]، وسوف نركز على أهم المفاهيم التي تناولت الأمن الغذائي على مستوى البلد وهي كمايلي:

المفهوم الأول:يتمثل هذا المفهوم في"قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع السكان من السلع والمواد الغذائية–من خلال الإنتاج المحلي– بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد"[2]. ويهدف هذا المفهوم إلى ضرورة توفير إحتياجات جميع السكان من الغذاء، بالقدر الكافي لإشباع حاجاتهم الغذائية في حدود دخولهم المتاحة عن طريق الإنتاج المحلي.
ويوجه إلى هذا المفهوم الانتقادات التالية[3]:

- يعتبر هذا المفهوم مرادفا للاكتفاء الذاتي، حيث يمكن قياس درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك القومي منه، ولذلك فان مفهوم الاكتفاء الذاتي مفهوم أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة الاستغناء عن الاستيراد، بينما يهتم الثاني بقدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لأفرادها سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد.
- قد يتعارض تحقيق هدف هذا المفهوم مع تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، لأن التنمية الاقتصادية تستلزم الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي فقط، وهذا يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل للموارد.

المفهوم الثاني:يتمثل في "قدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي اللازم لمقابلة احتياجاتها من الواردات الغذائية"[4]، هذا المفهوم عكس الاكتفاء الذاتي؛ به نوع من التوجه للخارج، يتمثل في أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، و إنما يمكن جلبه من الخارج في صورة واردات غذائية.

و يؤخذ على هذا المفهوم الانتقادات التالية[5]:

---

[1]. السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية– رؤية إسلامية–دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000.ص12.

[2].رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص288.

[3]. السيد محمد السريتي. مرجع سبق ذكره.ص14.

[4] حديجة طالب، "**الجغرافية الاقتصادية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، بالإسقاط على السلع الغذائية** 2003-2007"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة شلف، 2009-2010، ص47.

[5] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص13.

- إن مجرد امتلاك الدولة لموارد الصرف الأجنبي لا يعني بالضرورة تحقق حصولها على ما تحتاج إليه من واردات غذائية خاصة في ظل النزعة الاحتكارية التي سادت السوق العالمية للغذاء.
- انخفاض العرض العالمي للغذاء بسبب العوامل الطبيعية.
- يركز هذا المفهوم التمويلي بصرف النظر عن المخاطر التي قد تتعرض لها الدولة نتيجة حصولها على الغذاء من الخارج.

المفهوم الثالث:يقصد بالأمن الغذائي"الحالة التي يتضاءل عندها احتمال حصول مواطني الدولة على مستوى اقل من الحد الأدنى لإستهلاك الغذاء"[1]، يركز المفهوم على ضرورة قيام المجتمع بتوفير الحد الأدنى من إستهلاك الغذاء لجميع أفراده، دون أن يوضح كيفية توفير مستوى الأمن الغذائي المستهدف.

المفهوم الرابع: ويقصد فيه بالأمن الغذائي"قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"[2]، يوضح هذا المفهوم الاختلاف بين مفهوم الأمن الغذائي و مفهوم الاكتفاء الذاتي، ويتميز هذا المفهوم عن المفاهيم السابقة بانتظام توافر الاحتياجات الغذائية على مدار السنة، فضلا عن تفاديه معظم الانتقادات الموجهة للمفاهيم السابقة، إلا انه توجه له الانتقاد التالي:

- يتطلب تحقيق هذا المفهوم ضرورة توفير مخزون استراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة.

المفهوم الخامس: يتمثل الأمن الغذائي في "وجود قدر كبير من الثقة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي، والتأمين ضد المخاطر بنوعيها الخارجية والداخلية"[3]، ويركز هذا المفهوم على ضرورة أن يتوفر لدى الدولة قدر كبير من الثقة في إمكانية الوفاء بالاحتياجات الغذائية، فضلا عن تأمين الدولة ضد المخاطر الخارجية المتمثلة أساسا في مخاطر تقلبات أسعار الواردات الغذائية، وتقلبات حصيلة الواردات.وضد المخاطر الداخلية الناتجة عن عوامل بيئية تؤدي إلى تقلبات في إنتاج السلع الغذائية الضرورية.

ويوجه لهذا المفهوم الانتقاد التالي:

- لم يحدد هذا المفهوم كيفية تأمين مستوى الأمن الغذائي ضد المخاطر، خاصة المخاطر الخارجية التي غالبا ما تكون خارج التأثير المباشر للسياسات الاقتصادية المحلية، ومن الصعب القضاء عليها.

---

[1] . خديجة طالب، مرجع سبق ذكره، ص48

[2] معتز نعيم، **السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية(دراسة تحليلية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، سورية، 2008، ص319.

[3] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص15.

المفهوم السادس: إن الأمن الغذائي وفقا لهذا المفهوم يعني:" ضمان إستمرار تدفق كمية المواد الغذائية التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا، وذلك خلال أي فترة من الزمن"[1]، ووفقا لهذا المفهوم فان جميع الدول النامية تعاني مشكلة عجز غذائي، لأنها لا تتمكن من تأمين المتوسط القياسي من السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع.

المفهوم السابع: تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي في عام 1996 الذي ينص على:"يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"[2].

كما أن لمفهوم الأمن الغذائي مستويان يمكن التمييز بينهما في أن الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع، وبالتالي فان المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وعلى ضوء المفاهيم السابقة للأمن الغذائي يمكن إستنباط مفهوم شامل له، يتمثل في قدرة المجتمع على توفير مستوى ملائم[3] من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد إعتمادا على الموارد الذاتية.

---

[1] .سلاطنية بلقاسم، "**معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص7.

[2] www.fao.org,

[3] المستوى الذي يمكن الأفراد من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه.

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي:

من خلال المفاهيم السابق ذكرها للأمن الغذائي، يمكن استخلاص المستويات المختلفة للأمن الغذائي، حيث تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل أو المرغوب، ولعل أهم هذه المستويات مايلي:

1- **مستوى الكفاف**: هو الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تضمن للفرد البقاء على قيد الحياة، فعلى الدولة كفالة حد معين من السعرات الحرارية لكل فرد وفقا لما تحدده المعايير الدولية، ويمكن الدلالة على هذا المستوى بفمهوم حد الفقر"وهو الحد الأدنى لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء"[1].

2- **المستويات الوسطى**: يكون هذا المستوى فوق مستوى الكفاف، يتسم بوجود سوء التغذية تزداد كلما اقتربنا من المستوى الأدنى أو مستوى الكفاف، ووفقا لهذا المستوى لتحقيق الأمن الغذائي وجب القضاء على ظاهرة سوء التغذية من حلال زيادة العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لجسم الإنسان خاصة البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء، ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء(الجوع).[2] لذلك وجب على الدولة كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

3- **المستوى المحتمل**: يتمثل في المستوى الذي يمكن أفراد المجتمع من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، وبالتالي يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية للفرد وفقا لما توصي به المعايير الدولية. أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:[3]

أ. عرض الغذاء، سواء من خلال الإنتاج و التخزين و التجارة.

ب. الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

---

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص21.

[2] د. السيدة إبراهيم مصطفى. د. أحمد رمضان نعمة الله. د. السيد محمد أحمد السريتي. مرجع سبق ذكره.ص199، 198.

[3] نفس المرجع السابق.ص200.

ثالثا: أبعاد الأمن الغذائي:

على ضوء ماتقدم من مفاهيم للأمن الغذائي يمكن استخلاص عددا من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي، ولعل من أهمها:

1-البعد الاقتصادي: إن إعتماد أي بلد على المصادر الخارجية في توفير الحاجات الغذائية لمواطنيه يمثل عبئا ماليا إضافيا على مايمكن توجيهه للتنمية الاقتصادية فيه، إذ أن اعتماده على الواردات الغذائية سيؤدي إلى استنفاذ موارده من العملات الأجنبية الأمر الذي يشكل عبئا ماليا على ميزان المدفوعات، وإعاقة مسيرة التنمية في البلد، خاصة إذا وصل الأمر إلى مرحلة تتعثر فيها التنمية بسبب المديونية الخارجية، وعدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية والخدمات اللازمة للإنتاج[1]. مما يعني التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية والإلتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف أو بأي ثمن.كما أن تراكم الديون وزيادة أعبائها على البلد يجعله غير قادر على دفع أثمان الغذاء اللازمة لمواطنيه، ويدعوه في نهاية المطاف لطلب المعونات الغذائية من الأقطار الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن لهذه المعونات أبعادا سلبية، فتدفقها يمكن أن يخفض الأسعار مما يؤثر سلبا على صغار المزارعين.

2-البعد السياسي: إن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القرار السياسي والاقتصادي للبلدان المستوردة له، التي تعتمد على الخارج في الحصول على احتياجاته عن طريق الاستيراد الخارجي، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر في عدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوافر فائض القمح في الولايات المتحدة وكندا واستراليا والى حد ما الاتحاد الأوروبي، هذه البلدان تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلف بلدان العالم[2]، ومع هذا العدد المحدد جدا من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فانه يمكنها أن تتكتل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح، خصوصا وأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها.

وبذلك لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية، ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضة للضغوط

---

[1] محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية الأردن، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000-2001، ص ص 12، 13.

[2] .خطابي إدريس.استراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي-رؤية سوسيو اقتصادية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سكيكدة، أيام7-8 ديسمبر2011، ص18.

السياسية و يجعلها ذلك غير حرة في اتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها، فالغذاء يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب حتى تذعن وترضخ لمطالب غيرها، وقد زادت أهمية الغذاء كوسيلة استراتيجية هامة طالما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها، ومن الأمثلة على ذلك:استخدام سلاح الغذاء في مواجهة الدول العربية البترولية كرد فعل لقرار الحظر المشهور عام1973.

3-البعد الاجتماعي:ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، و من ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة الدولة على كفالة حق الغذاء لكل مواطن.

4-البعد الحركي: ان الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، و ذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة[1]، وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية و الطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها، و أساليب توزيع السلع الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، و التي تحدد قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بالندرة. و بناءا على ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد و أن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة، و يختلف من فترة زمنية لأخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني:محاور ومؤشرات الأمن الغذائي:

يمكن الاستدلال على حالة الأمن الغذائي في أي قطر بمجموعة من المؤشرات والمحاور، وهو ما يتناوله هذا المطلب.

أولا: محاور الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

[1] .محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية الأردن.مرجع سبق ذكره ، ص15.

ولكي يتحقق ذلك لأي شخص وجب توفر بعض المحاور الدالة على وجود أمن غذائي كمايلي:

1. **إتاحة الغذاء:** تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية[1]. لذلك ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد(يشمل المساعدات الغذائية).

2. **إمكانية الحصول على الغذاء:** تتمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء.[2]

وبالتالي فان إمكانية الحصول على الغذاء تمثل وصول الأفراد إلى موارد ملائمة للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة، ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه.

كما يمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال[3]:

- تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس.
- تحسين الخدمات الحكومية (الطرق وشبكات النقل).
- تحسين الأنظمة التسويقية والتجارية.
- تحسين شروط الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.

3. **الاستفادة من الغذاء:** تتحقق الاستفادة من الغذاء للفرد من خلال إمكانية حصوله على وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل الفرد إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل احتياجاته الفيزيولوجية، ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

---

[1] .عطية الجيار،" تجارب بعض الدول العربية في الأمن المائي لتحقيق الأمن الغذائي"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغـذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية"، جامعة 20اوت 1955، سكيكدة، أيام 15-16 نوفمبر2011،ص22.

[2] .المنظمة العربية للتنمية الزراعية"تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2010، ص12.

[3] http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/arab_f_sec.ppt

رائد حتر.رئيس قسم التجارة و التسويق. أوضاع و مؤشرات الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4. **استقرار الغذاء:** يرتبط استقرار الغذاء ارتباطا وثيقا بمحوري الإتاحة والقدرة على الحصول عليه وأمانه وسلامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة.ولكي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فانه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة(مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية(مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي).

وبذلك فان مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من الإتاحة وإمكانية الحصول إلى الغذاء.

5. **نوعية و سلامة الأغذية:** تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية، يمكن تحسين نوعية وسلامة الغذاء من خلال:

تطبيق معايير الصحة.

- سن القوانين والتشريعات.
- التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

6. **الأمن التغذوي:** يتطلب تحقيق الأمن التغذوي الحصول على القدر المناسب من البروتين والطاقة والعناصر الغذائية الصغرى والمعادن لكل أفراد الأسرة.لا يعتمد الأمن التغذوي فقط على كفاية الغذاء ولكن على العديد من العوامل الأخرى مثل مدى الاهتمام بصحة الأطفال و الأمهات ومدى توفر الماء النظيف والصرف الصحي[1].

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي:

يمكن الاستدلال على واقع الأمن الغذائي في مجتمع ما بمجموعتين من المؤشرات، الأولى تختص بتحديد حجم الفجوة الغذائية، والثانية تختص بتحديد حجم فجوة الأمن الغذائي. والفجوة الغذائية لها مفهومان هما:الفجوة الغذائية الظاهرية والحقيقية[2].

---

[1] http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/food_chain_siam.ppt

د. جمال صيام.سلسلة الغذاء والسياسات ذات العلاقة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ورشة العمل التدريبية حول سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية.دمشق 3-2008/8/7.

[2] زاهد قاسم بدن"الإمكانيات والإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة 1990-2006وإجراءات تنميتهما في المستقبل"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، -الاقتصاد الزراعي، 2008، ص ص15، 16.

- **الفجوة الغذائية الظاهرية:** هي الفرق بين قيمة كل من الاستيرادات والصادارت من الغذاء، أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الاستيرادات أو أنها الفرق بين إجمالي المتاح للاستهلاك من سلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة.وتعرف أيضاً "بأنها كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي".أو أنها:

الفجوة الغذائية الظاهرية = الاستيرادات الغذائية – الصادرات الغذائية

- **الفجوة الغذائية الحقيقية:** هي"مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة" أو هي "مدى قصور الإنتاج المحلي عن الإيفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة.

1. مؤشرات الفجوة الغذائية:

أ–المؤشر الأول: نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء اكبر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء، ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء. وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية، حينما يكون حجم الإنتاج المحلي من الغذاء اقل من الاستهلاك الفعلي منه. [1]

ب–المؤشر الثاني: حجم الواردات والمعونات الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، وطبقا لهذا المؤشر فان حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.

ج–المؤشر الثالث: نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثالث لمشكلة

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص ص60، 61.

الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية. وطبقا لهذا المؤشر، فان زيادة نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية عن النسبة العادية[1] يدل على زيادة حدة الفجوة الغذائية الفعلية بسبب عدم كفاية قيمة الصادرات السلعية للوفاء بالواردات الغذائية، وانخفاض هذه النسبة عن النسبة العادية يدل على انخفاض حدة الفجوة الغذائية.

د-المؤشر الرابع: متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الأساسية.

والملاحظ أن جميع هذه المؤشرات تشترك في إهمال مبدأ عدالة توزيع الغذاء بين أفراد المجتمع، والتي ترجع بصفة أساسية إلى اختلال نمط توزيع الدخل القومي وارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الغذاء.

توزيع الغذاء = توزيع الدخل القومي× مرونة الطلب الدخلية على الغذاء.

ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق تعديل متوسط نصيب الفرد من الغذاء وفقا لنمط توزيع الدخل القومي ومرونة الطلب الدخلية على الغذاء.

2. مؤشرات فجوة الأمن الغذائي:

أ-المؤشر الأول: رصيد الميزان التجاري الغذائي: وتقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية(رصيد الميزان التجاري الغذائي)، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا، فان هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث توجد لدى الدولة موارد مالية ذاتية تتجاوز أو تكفي لسد الفجوة الغذائية بالاستيراد من الخارج، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا، ومن الناحية النسبية فان: [2]

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية= 1-(الصادرات الغذائية/ الواردات الغذائية).

[1] النسبة العادية تتوقف على هيكل الإنتاج المحلي، لذلك تختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر.

[2] نفس المرجع السابق. ص63.

ب-المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: وتستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي، فمن الناحية المطلقة تقاس فجوة الأمن الغذائي بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تدل على وجود فجوة أمن غذائي، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، أما القيمة الصفرية أو السالبة لفجوة الأمن الغذائي، فتعني عدم وجود فجوة امن غذائي، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غبر كافية لتمويل الواردات الغذائية، لذا لا يعاني البلد من وجود مشكلة أمن غذائي.ومن الناحية النسبية فان:

حجم فجوة الأمن الغذائي=1-(الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء/ الواردات الغذائية).

وتعبر القيمة الموجبة عن وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث تعني تلك القيمة أن الموارد المالية الذاتية[1] المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي قد يلجأ البلد إلى تمويل الواردات الغذائية بموارد مالية غير ذاتية، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على عدم وجود فجوة امن غذائي، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية.

[1] يتم حساب الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء عن طريق حساب نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات المنظورة وغير المنظورة، وضرب هذه النسبة في حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وذلك حتى لا تتحمل الموارد المالية الذاتية بعبء تغطية الواردات الغذائية فقط، ومن ثم إهمال مشكلة التنمية الاقتصادية وباقي مشاكل الاقتصاد والتركيز فقط على مشكلة الأمن الغذائي.

المبحث الثاني:محددات الأمن الغذائي:

يتحدد الأمن الغذائي لأي بلد من خلال الطلب والعرض من الغذاء، وبالتالي العوامل المحددة للأمن الغذائي تنعكس في العوامل المحددة للطلب وللعرض من الغذاء.

المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب على الغذاء:

يرجع الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء إلى ما يمثله الإنفاق على الغذاء من أهمية في الإنفاق الاستهلاكي للفئات الدخلية المختلفة، ويرى بعض الاقتصاديين، أن الفقراء ترتفع لديهم النسب التالية: الميل المتوسط للاستهلاك، نسبة استهلاك الغذاء إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، وخاصة نسبة استهلاك الحبوب إلى إجمالي استهلاك الغذاء.

وتقرر النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في مجال الطلب على الغذاء، أن الطلب على الغذاء يتحدد بالعوامل التالية[1]:

-عدد السكان ومعدل نموه.

-الدخل الحقيقي ومعدل نموه.

-أسعار الغذاء.

-السياسات الاقتصادية.

-العوامل غير الاقتصادية.

وفيما يلي، تحليل تأثير كل عامل من العوامل المحددة للطلب على الغذاء على حدا.

أولا: عدد السكان ومعدل النمو السكاني:

يعتبر عدد السكان ومعدل النمو السكاني من العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء، حيث توجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان ومعدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص66.

[2] مستوى الأسعار، الدخل الحقيقي، السياسات الاقتصادية، العوامل الغير اقتصادية.

1-عدد السكان: تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب: الجانب الكمي، والجانب النوعي وأخيرا الجانب التوزيعي.

- **الجانب الكمي** في اثر زيادة عدد السكان على الطلب على الغذاء، حيث انه كلما زاد عدد السكان يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.،
- **الجانب النوعي:** يتمثل في اثر نوعية السكان من حيث مستوى التعليم والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء، بحيث يسبب انخفاض مستوى التعليم ونوعيته إلى ظهور سلوك غير رشيد، يتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليما إلى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، بالإضافة إلى قلة مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهم.
- **الجانب التوزيعي:** فيتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية:وذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تغير أنماط استهلاك النازحين من أهل الريف إلى المدن، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة سريعة ومستمرة في الطلب على الغذاء.

2-النمو السكاني: يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، بنسبة اكبر أو اقل من معدل النمو السكاني، أما إذا كان هناك توازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الطلب على الغذاء يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد.

الشكل رقم(I-1): العلاقة بين الطلب على الغذاء و عدد السكان

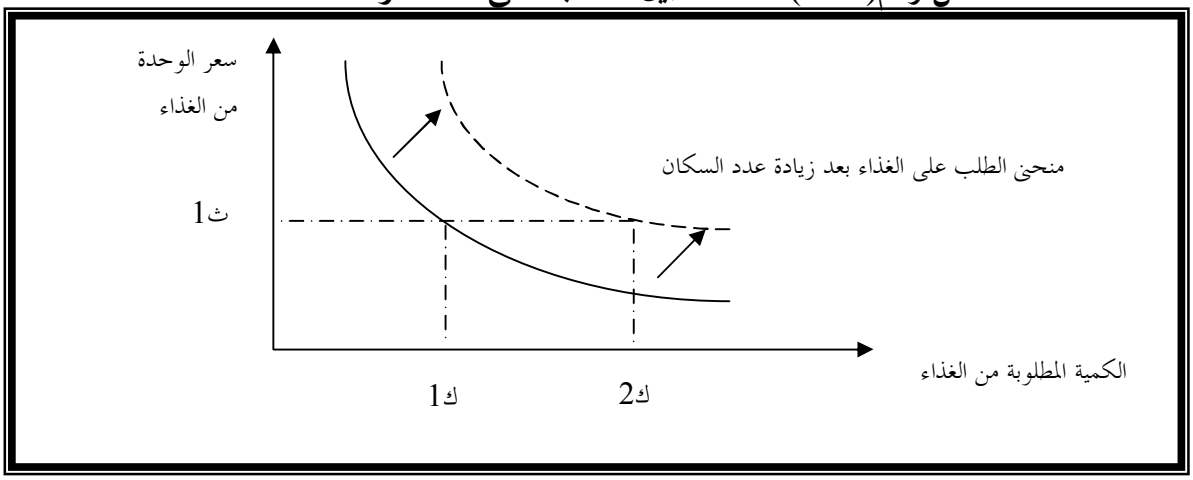

المصدر: د. السيدة إبراهيم مصطفى. د. أحمد رمضان نعمة الله. د. السيد محمد أحمد السريتي. اقتصاديات الموارد والبيئة. الدار الجامعية.الإسكندرية.2007.ص212.

ثانيا:الدخل الحقيقي ومعدل نموه:

عادة ما تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى زيادة إمكانيات المستهلك، و التي تنعكس في زيادة طلبه على جميع السلع و الخدمات بما فيها طلبه على الغذاء بالرغم من ثبات أسعار الغذاء و العوامل الأخرى. و هذا يعني زيادة الطلب على الغذاء وانتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليمين كما يتضح ذلك من الشكل السابق، و العكس صحيح. ويتحقق ذلك إذا كانت المجموعة الغذائية معظمها سلع رديئة فتؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى نقص الطلب على الغذاء و انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليسار.

ثالثا:مستوى أسعار الغذاء:

تقرر النظرية الاقتصادية أن أسعار الغذاء من العوامل المحددة للطلب على الغذاء، حيث توجد علاقة عكسية بين الطلب على الغذاء وأسعاره، ويتوقف أثر التغير في أسعار الغذاء على الطلب عليه وعلى مرونة الطلب السعرية[1].

أ- تأثير أسعار الغذاء في الطلب عليه: تلعب أسعار الغذاء دورا أساسيا في التأثير على جانب الطلب على الغذاء، ومن أهم وجهات النظر التي تناولت هذا الدور للأسعار هي النظرة النيوكلاسيكية، حيث يشير ميلر إلى أن تغير الأسعار النسبية للغذاء هو واحد من محددات تغير الدخل الحقيقي للمستهلكين، وبالتالي تلعب الأسعار دور مهم في تحديد القوة الشرائية للحصول على الغذاء، فارتفاع أسعار السلع الغذائية تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة، ومن ثم انخفاض الطلب على الغذاء، والعكس حالة انخفاض أسعار الغذاء، فالعلاقة بين أسعار الغذاء والطلب عليه عادة ما تكون عكسية، فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء قلت الكمية المطلوبة منه، و العكس صحيح. ولذلك يكون منحنى الطلب على الغذاء سالب الميل كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

[1] أبي سعيد الديوجي، دوخي عبد الرحيم الحنيطي.**التسويق الزراعي –المفاهيم والأسس**-،2002.ص34.

الشكل رقم(I-2):العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء و أسعار الغذاء.

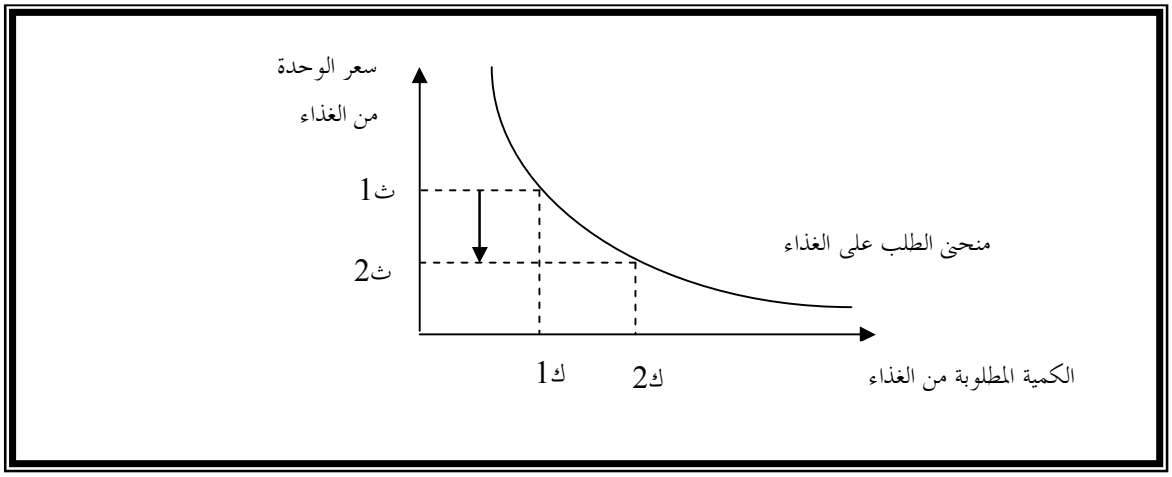

المصدر: د. السيدة إبراهيم مصطفى.وآخرون.مرجع سبق ذكره.ص208.

ب-مرونة الطلب السعرية: تستخدم مرونة الطلب السعرية في توقع الكمية المطلوبة من الغذاء الناتج عن تغير الأسعار، و في التخطيط لمواجهة هذا التوقع، ويتميز الطلب على السلع الغذائية بانخفاض مرونة الطلب السعرية، حيث تقل مرونة الطلب السعرية لمعظم السلع الغذائية عن الواحد الصحيح، لأنها سلع ضرورية، ومن ثم، فان التغير في أسعارها لن يترتب عليه إلا تغير محدود في الكميات المطلوبة منها،

رابعا:السياسات الاقتصادية:

تتمثل السياسة الاقتصادية في أنها "مجموعة من القوانين و الإجراءات الحكومية التي تتخذها بهدف تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة"[1]. ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء هي سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال الدعم الغذائي والمدفوعات التحويلية.كذلك السياسات الخارجية، مثل: سياسة الانفتاح الاقتصادي، سياسة تحرير التجارة الخارجية.

أ-سياسة إعادة توزيع الدخل القومي: الهدف منها هو تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين محدودي الدخل، من خلال دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية أو من خلال تقديم تحويلات مالية مباشرة لهم.

[1] عبد المجيد قدي. **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة (تحليل كمي)**. مجموعة النيل العربية. القاهرة، الطبعة الأولى.2003.ص30.

ب–السياسات الخارجية[1]:

- **سياسة الانفتاح الاقتصادي:**تسهم سياسة الانفتاح الاقتصادي في زيادة الطلب على الغذاء من خلال تغير الأنماط الاستهلاكية والتوسع في الاستهلاك غير الرشيد، و زيادة الاستهلاك الوسيط من المنتجات الغذائية.
- **سياسة تحرير التجارة(الجات):**وتتمثل في تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، بحيث يؤثر ذلك في الطلب على الغذاء من خلال ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تخفيض دعم الإنتاج و التصدير محليا وارتفاع أسعار الواردات الغذائية.

خامسا: العوامل غير الاقتصادية:

وتتمثل في العادات الاستهلاكية والعوامل النفسية والعوامل الثقافية، ويختلف تأثير هذه العوامل في الطلب على الغذاء من مجتمع إلى آخر. وتقرر النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين هذه العوامل والطلب على الغذاء خاصة في الدول النامية.

ومن الملاحظ، أن العوامل السابقة المحددة للطلب على الغذاء تتفاعل فيما بينها، وتؤدي إلى التأثير في الطلب على الغذاء، حيث أنه في الواقع العملي يصعب الفصل فيما بينها لتحديد أثر كل منهم على حدا في الطلب على الغذاء.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض الغذاء:

وفقا للنظرية الاقتصادية فان عرض أية سلعة يتكون من عدة مكونات، ويعد من أهمها بالنسبة لعرض الغذاء ثلاثة مصادر هي:الإنتاج المحلي، والمصادر الخارجية والتغير في المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق53.

أولا:العوامل المحددة لإنتاج الغذاء:

أ–المساحة المزروعة: وتتمثل في إجمالي مساحة الأرض الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء، وتعتبر من العوامل المسئولة عن تغير حجم الإنتاج الغذائي، حيث توجد علاقة طردية بينهما مع ثبات العوامل الأخرى.

ب–العمالة الزراعية: وتقرر النظرية الاقتصادية أن العمالة الزراعية ترتبط طرديا مع حجم الإنتاج الغذائي، وذلك حتى الوصول إلى الحجم الأمثل للتشغيل، وبعد هذا الحجم الأمثل ظاهرة البطالة المقنعة في الظهور، وترتبط بحالة تناقص الغلة مع زيادة أعداد العمال الزراعيين.

ج–رأس المال: إن رأس المال من عوامل الإنتاج التي تفسر التغيرات في حجم الإنتاج، وبذلك توجد علاقة طردية بين حجم الناتج الغذائي وقيمة رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي مع ثبات العوامل الأخرى.ويتوقف معدل الزيادة في راس المال المستخدم في الزراعة على حجم الاستثمارات الزراعية، حيث يعتبر الاستثمار الزراعي احد العوامل الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

د–التقدم التكنولوجي: يسهم التقدم التكنولوجي في زيادة حجم الإنتاج الغذائي سواء عن طريق التوسع الأفقي أو التوسع الرأسي، ويؤدي إلى الحصول على كمية اكبر من الناتج بنفس المدخلات، أو الحصول على نفس كمية الناتج باستخدام كمية اقل من المدخلات.

ه–السياسة الزراعية: وتتمثل في مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن[1]، تهدف أساسا إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج الغذائي وعدالة توزيع الدخل من خلال سياسات فرعية تتمثل في: السياسة السعرية والسياسة التشريعية والسياسة التسويقية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في عرض الغذاء من مصادر خارجية:

نظرا لقصور الإنتاج المحلي من الغذاء عن توفير عرض غذائي يفي بالاحتياجات الاستهلاكية محليا –فيما يعرف بظاهرة غياب الأمن الغذائي– في معظم البلاد النامية بدرجات مختلفة، لذلك تستعين تلك الدول بالمصادر الخارجية لتعويض العجز عن طريق الواردات الغذائية أو المعونات الغذائية أو كليهما.

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص55.

1-الواردات الغذائية: من أهم العوامل المحددة لحجم الواردات الغذائية ما يلي:

أ-عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لسد الاحتياجات الغذائية.

ب-حجم العجز الغذائي، ويتمثل في حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها الدولة، والتي ترجع إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لتغطية الاحتياجات الغذائية، ومن ثم اللجوء إلى العالم الخارجي من اجل توفير جزء من عرض الغذاء عن طريق الواردات.

ج-المقدرة المالية الذاتية للدولة، والتي تتمثل في موارد النقد الأجنبي المتاحة للدولة، والتي تستطيع من خلالها تمويل فاتورة الواردات الغذائية، وكلما زادت المقدرة المالية الذاتية للدولة فان ذلك يساعد الدولة في الحصول على احتياجاتها الغذائية من الخارج، وتتحقق هذه السمة في اقتصاديات متقدمة مثل اليابان، ودول نامية مثل الدول النفطية كدول الخليج. والعكس حالة محدودية الموارد المالية الذاتية.

د-الأسعار العالمية للغذاء والتغيرات فيها، توجد علاقة عكسية بين الواردات الغذائية والأسعار العالمية للغذاء، فكلما حدثت ارتفاعات متتالية في أسعار الغذاء أدى ذلك إلى حدوث تضخم في قيمة فاتورة الواردات الغذائية مثلما حدث في أزمة الغذاء العالمي 1973-1974، ويصعب على الدولة الحصول على الغذاء من الخارج، والعكس صحيح.

ه-طبيعة السوق العالمي للغذاء، حيث تتميز أسواق الغذاء بالتركز الشديد[1]، إذ تسيطر مجموعة قليلة من الدول المتقدمة على صادرات السلع الغذائية وخاصة الحبوب وبالتالي أي تقلب في الظروف الاقتصادية الداخلية في تلك الدول المصدرة للغذاء يعتبر مصدرا أساسيا للتقلبات التي تظهر في السوق العالمي للغذاء، وتصبح الواردات الغذائية مصدرا خارجيا غير مأمون لتوفير جزء من عرض الغذاء في دول العجز الغذائي.

2-المعونات الغذائية:تعتبر المعونات الغذائية إحدى صور المنح والمعونات الرسمية، وقد تكون منحا خالصة أو تسهيلات، لذلك فان المعونة الغذائية وسيلة لتخفيف العجز الغذائي وخاصة للبلاد الفقيرة التي لا تستطيع استيراد الغذاء لندرة موارد النقد الأجنبي فيها[2]. تتكون المعونات الغذائية عادة من فائض السلع الزراعية المقدمة من الهيئات المانحة وحكومات الدول.تتحدد بالعوامل التالية:

[1].عبد القادر رزيق المخادمي، "**الأزمة الغذائية العالمية-تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص45.

[2].منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟**"، تقرير حالة الأغذية والزراعة، 2006، ص154.

أ–حجم الفائض العالمي من الغذاء والدول المتنافسة عليه: ويتمثل حجم الفائض العالمي من الغذاء في الفرق بين حجم الإنتاج العالمي من الغذاء والطلب العالمي عليه، وتوجد علاقة طردية بين القيمة الموجبة لحجم الفائض العالمي من الغذاء وحجم المعونات الغذائية.

ب–العلاقات الخارجية بين الدول ذات الفائض وذات العجز الغذائي: تتمثل في علاقة الدولة ذات العجز مع الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية مثل: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يتوقف حجم المعونة الغذائية التي تحصل عليها الدول النامية ذات العجز الغذائي على القرارات السياسية التي تصدرها الدول المتقدمة، فكلما تقاربت وجهات النظر والمصالح المشتركة بين الدول المتقدمة والدول النامية، زاد ارتباط دول العجز الغذائي بدول الفائض، وبالتالي تبعيتها للدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية، ومن ثم يزيد تدفق المعونات الغذائية للدول النامية، والعكس صحيح.

ج–عدم كفاية العرض المتاح من الغذاء داخليا: ويرجع ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء عن تغطية الاحتياجات الغذائية المحلية، بالإضافة لعدم كفاية الواردات الغذائية لتغطية الفجوة الغذائية الفعلية، نظرا لندرة موارد النقد الأجنبي، وبالتالي كلما زاد حجم الإنتاج المحلي من الغذاء وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي منه، قل حجم المعونات الغذائية، والعكس صحيح. وكلما زادت واردات الغذاء وكانت الدولة لديها وفرة في موارد النقد الأجنبي تمكنها من تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، قل حجم المعونات الغذائية، والعكس صحيح.

ثالثا: المخزون الاستراتيجي:

يمثل المخزون الاستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء، و يستهدف تكوينه بناء خط الدفاع الأول و الصمام الرئيسي لعلاج مشاكل نقص عرض الغذاء على مدار السنة[1]. و يعد التخزين أحد الوظائف المهمة و الضرورية في العملية التسويقية، حيث يحقق تكوين المخزون الاستراتيجي السلعي توفير الاستقرار في عرض السلعة على مدار السنة، و يعرف المخزون الاستراتيجيStrategic Stock من سلعة ما بأنه "الكميات التي تحتفظ به الحكومة و القطاع الخاص من سلعة إستراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية"[2]. و يقصد بالمخزون

[1]. www.arab_api.org/May2011. المعهد العربي للتخطيط.الكويت.

[2]. السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص60.

الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي.[1]

إذا فالمخزون الاستراتيجي من الغذاء هو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط، ويتوقف حجم المخزون الاستراتيجي على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة والمحيطة بالبلد.

[1] د. السيدة إبراهيم مصطفى. د. أحمد رمضان نعمة الله. د. السيد محمد أحمد السريتي. مرجع سبق ذكره.ص261. 262.

المبحث الثالث: أوضاع الأمن الغذائي في العالم:

يواجه العالم بشطريه المتقدم والنامي أزمة غذاء حادة بفعل إرتفاع الخط البياني لأسعار المواد الغذائية، وانعكاس ذلك سلبا بالخصوص على الدول النامية والتي نحن جزء منها، مما حدا بتداعي الهيئات والمنظمات الدولية إلى بحث أسبابها وتداعياتها.

فمن خلال هذا المبحث سنحاول إستعراض الوضع الغذائي في العالم، بالتطرق إلى الإنتاج العالمي من الغذاء والاستهلاك العالمي منه، إضافة إلى أهم أزمات الغذاء التي عرفها العالم واهم العوامل المسببة لها.

المطلب الأول: الوضع الغذائي في العالم:

لقد توقع مالتوس قبل قرنين من الزمن، منذ نشر مقالته المشهورة عن السكان عام1798، أن إنتاج الغذاء سيخسر السباق وان كوارث مروعة ستحدث نتيجة اختلال التوازن في التناسب بين الغذاء والزيادة الطبيعية للسكان.

وبالفعل زاد عدد سكان العالم قرابة ستة مرات عما كان عليه في زمن مالتوس، وعلى الرغم من ذلك فان نصيب الفرد من إنتاج الغذاء واستهلاكه أعلى بكثير عما كان عليه أيام مالتوس، وقد ترافق ذلك مع زيادة غير مسبوقة في مستويات المعيشة.[1]

أولا: الإنتاج والاستهلاك العالمي من الغذاء:

لقد كان للتطورات العلمية الباهرة التي حصلت في النصف الثاني من القرن العشرين الأثر الكبير في هذا الاتجاه، إذ أدت الاكتشافات التقنية في الزراعة واستخدام المخصبات والأدوية المقاومة للآفات الزراعية وتحسين أنظمة الري وزيادة المساحات المروية إلى مضاعفة إنتاج الحبوب عام2000 عما كان عليه عام1960 وهو العام الذي اعتبر زمن الانطلاق للثورة الزراعية الخضراء كما أمكن في تلك الفترة نفسها مضاعفة إنتاج الهكتار من القمح من 2طن إلى 6 أطنان في بريطانيا.

ومن الملاحظ على أساس الإنتاج العالمي للغذاء أن نسبة94% من الزيادة الحاصلة في إنتاج الحبوب في ما بين عامين 1970و1990، نتجت عن التوسع الأفقي أي التوسع في المساحة.

---

[1] .www.lebarmy.gov.lb.May2011.

كليب سعد كليب، "الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني.

كما أن متابعة أرقام إنتاج الغذاء العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تمكننا من استخلاص المؤشرات الآتية:[1]

- إن النمو الكبير الذي تحقق في إنتاج الغذاء في العقود الثلاثة الأخيرة جاء من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة المزروعة، أي من خلال استخدام مدخلات إنتاج أفضل.
- في ضوء محدودية الموارد الطبيعية، واستمرار الزيادة السكانية فقد تركز اعتماد العالم على عنصر التكنولوجيا للوفاء باحتياجات السكان وتحسين مستوى معيشتهم.

كما أن الزيادة العالمية في الإنتاج الكلي للغذاء لم تتوزع توزيعا عادلا كما يوضحه **الشكل رقم(I-3)**، ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي العالية الدخل ارتفع الدخل الفردي ومنه إنتاج الغذاء خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفاعا بطيئا ومنظما، في حين أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت ركودا اقتصاديا واسعا، بينما حقق بعض البلدان النامية الكثيفة السكان مثل الصين والهند نموا متسارعا وهو ما دفع بمعدلات الدخل الفردي وإنتاج الغذاء إلى الارتفاع فيها.

الشكل رقم(I-3): مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب الإقليم 2000-2010

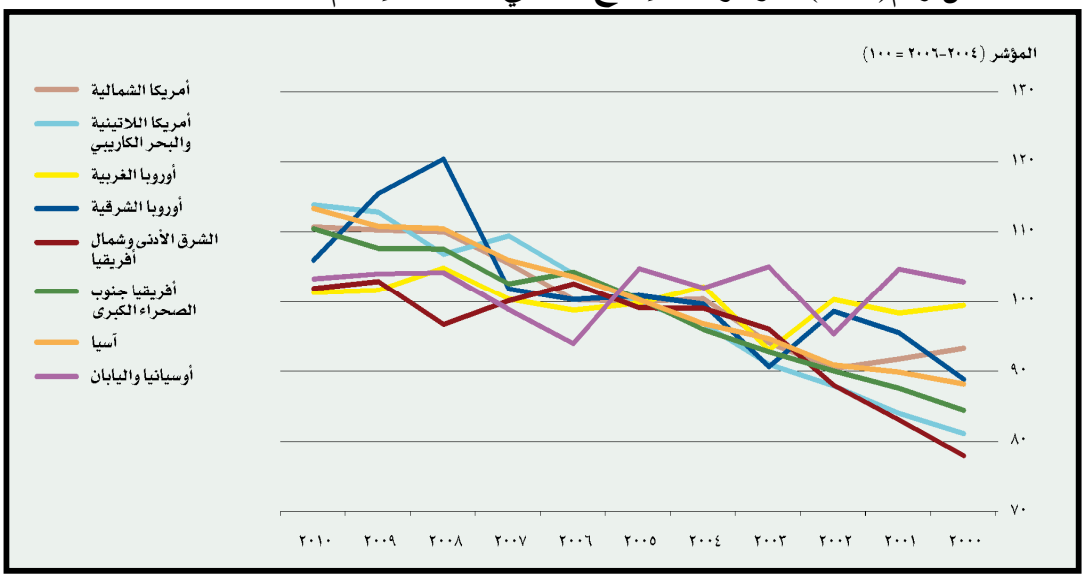

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. تقرير حالة الأغذية والزراعة. 2010. ص74.

[1] .بن حناشي زليخة" التحول الزراعي و التنمية الريفية في الدول النامية"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، ايام15-16نوفمبر2011، ص34.

ففي شرق آسيا تدنى عدد السكان الذين يعيشون على اقل من دولار أمريكي واحد يوميا إلى النصف تقريبا في العقد الأخير من القرن العشرين، كما انخفضت معدلات سوء التغذية في جنوب آسيا من 40% في مطلع السبعينات إلى 23% عام 1997، وفي بعض مناطق آسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية تم القضاء على الكثير من مظاهر سوء التغذية والمجاعة المزمنة بفضل زيادة إنتاج الغذاء وتخفيض أسعاره في حين أدى التأخر في استخدام الجرارات والمخصبات وأنواع جيدة من البذور في دول إفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى عامل المناخ إلى زيادة المصابين بنقص التغذية بـــ27مليون فرد بين العامين1980 و2000.

أما على صعيد العالم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي ارتفاعا مذهلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين. كما أن متوسط نصيب الفرد في البلدان النامية من الاستهلاك الغذائي الذي كان يبلغ 2131 وحدة حرارية لكل شخص عام 1970 وهو ما يقل عن الحد الأدنى للاحتياجات، وقدرته2300وحدة حرارية، قد بلغ عام 1998، 2572 وحدة حرارية لكل شخص، وهو ما يزيد قليلا عن الحد الأدنى.

ولكن في إفريقيا جنوب الصحراء زاد متوسط نصيب الفرد من 2225 وحدة حرارية إلى 2237 وحدة حرارية، فقد زاد عدد من يعانون نقص التغذية بأكثر من الضعف، حيث بلغ 215 مليونا عام1990 بعدما كان 103 ملايين عام1970.[1]

أما خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فقد سجل أسرع نمو من نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية الأساسية في السنوات الأخيرة في أوروبا الشرقية، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا كما يوضحه **الشكل(I-4)**.

[1] .منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية والزراعة،2010.ص75.

الشكل رقم(I-4): مؤشرات استهلاك الفرد الواحد من المواد الغذائية حسب المنطقة الجغرافية (2000-2010)

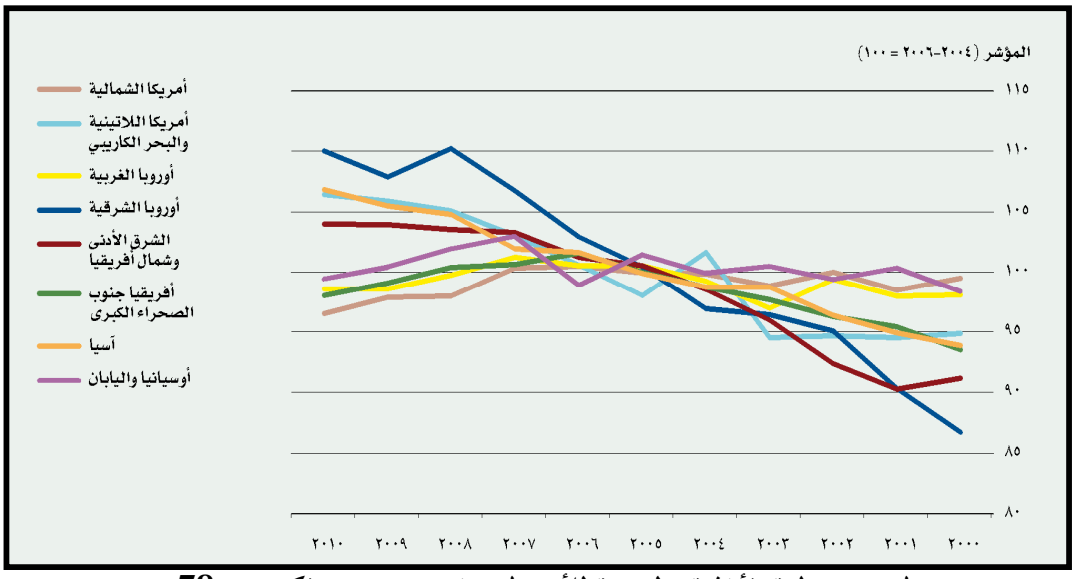

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص78.

ثانيا: الصادرات والواردات العالمية من الغذاء:

شهدت الصادرات العالمية للغذاء إنخفاض من جميع الأقاليم تقريبا أو شهدت ركودا سنة 2009 فاعتبارا من سنة 2000 وحتى 2008 شهدت أوروبا الشرقية نمو تراكمي بلغ نحو 350% وسنة 2008 سجلت مستوى مرتفع للغاية من إنتاج الحبوب.

الشكل رقم(I-5):مؤشرات أحجام الصادرات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية(2000-2010)

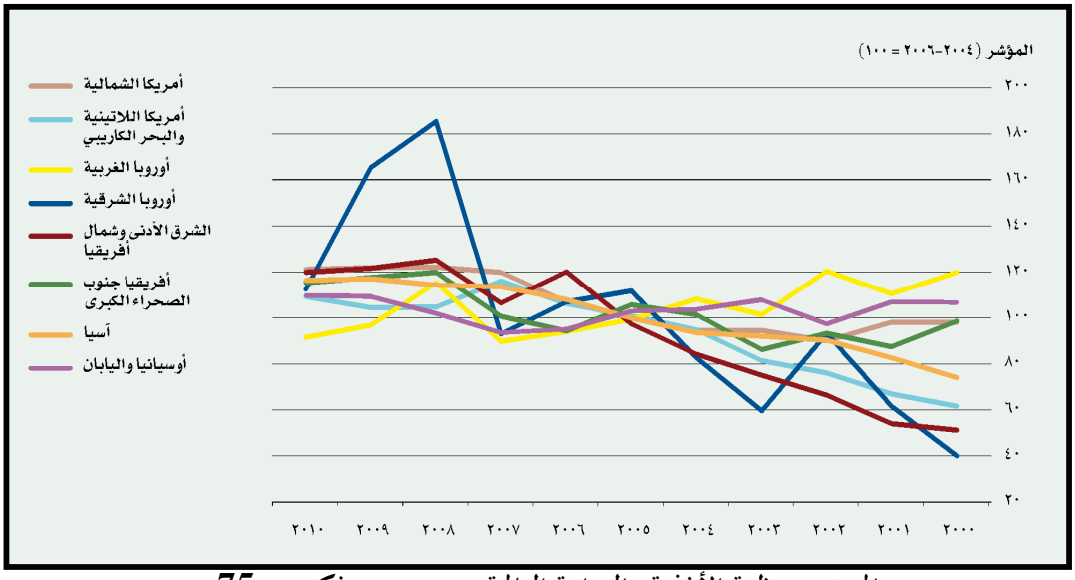

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية، مرجع سبق ذكره.ص75.

أما الواردات العالمية من الغذاء فقد إرتفعت في آسيا بشكل أسرع من إرتفاعها في أي إقليم آخر.حيث زادت ناحية الحجم بنسبة تقرب 75% خلال الفترة 2000-2010، وواصلت الواردات نموها أثناء أزمة الانكماش الاقتصادي ذلك أن الإقليم نجح في المحافظة على معدلات مرتفعة نسبيا من الدخل.

الشكل رقم (I-6): مؤشرات أحجام الصادرات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية.2000-2010.

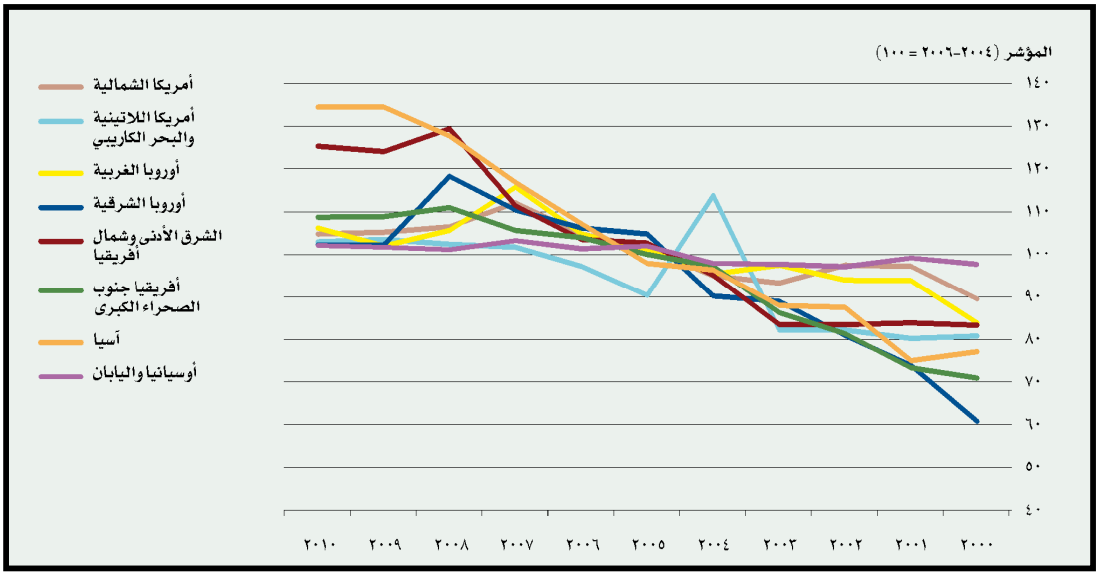

المصدر: نفس المرجع السابق، ص75.

وهذا الوضع يوضح مدى سيطرة الدول المتقدمة على التجارة العالمية للغذاء وبالتالي تبقى الدول النامية والفقيرة الأقل حضا منها وتحت رحمة التقلبات المستمرة للأسعار على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تعرضها لمختلف الضغوط مقابل حصولها على احتياجاتها الغذائية لمواطنيها خاصة في شكل إعانات.

ثالثا: انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم:

من خلال بيانات الفاو وبرنامج الغذاء العالمي، تم وضع مؤشرا عالميا للأمن الغذائي، يوفر تقييما كميا حول الخطر الناتج عن انعدام قدرة العالم على الحصول على السلع الغذائيـــة الأساســـية في 162 دولة، ويتكون هذا المؤشر من 18 مؤشرا رئيسيا، تكون في مجملها أربعة مؤشرات فرعية هي:[1]

- الوضع الغذائي والصحي الحالي للسكان.

[1] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، " **تحديات التنمية في الدول العربية-الأمن الغذائي والزراعة-الجزء الثاني**"، مصر، 2009، ص15.

- العوامل الثلاثة التي تحدد الإمكانية الفعلية لتأثر دولة ما بانعدام الأمن الغذائي، وتتمثل هذه العوامل في توفر مخزون غذائي واستقراره والقدرة على الحصول عليه.

وتوفر المؤشرات الأساسية حول الأخطار المجتمعية والبيئية وتلك المتصلة بالاقتصاد الكلي نهجا مستقبليا لتقييم وضع الأمن الغذائي، ويقدم **الشكل(I-5)** خريطة عالمية لانعدام الأمن الغذائي، تصنف الدول في إطار أربع فئات للأخطار حسب الدرجات التي تسجلها في مؤشر الأمن الغذائي وهي: خطر بالغ، وخطر مرتفع، وخطر متوسط، وخطر منخفض.

الشكل رقم(I-7):خريطة انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم(2008)

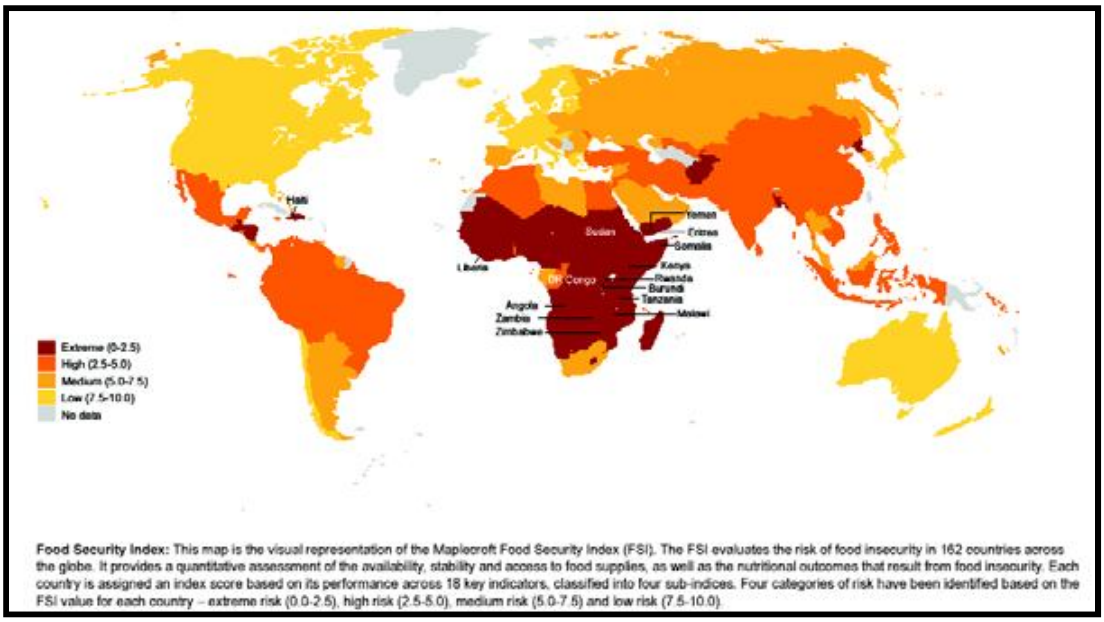

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، " تحديات التنمية في الدول العربية–الأمن الغذائي والزراعة– الجزء الثاني، مصر، 2009، ص16.

كما تركز الخريطة على المواقع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في العالم بوصفها دول تندرج تحت فئة "الخطر البالغ".وتقع هذه الدول في الغالب في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، وفيما يأتي الخمس عشرة دولة الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي حسب الدرجات والمراتب التي سجلتها في المؤشر: زيمبابوي(0.80)، بروندي (085)، جمهورية الكونغو الديمقراطية(0.90)، اريتريا(0.92)، اليمن (0.94)، ملاوي(0.95)، الصومال(0.95)، هايتي (0.98)، ليبيريا(1.03)، انجولا(1.2)، كينيا(1.22)، السودان(1.27)، رواندا(1.29)، تترانيا(1.30).

ومن الملاحظ أن غالبية دول المنطقة العربية تندرج تحت فئتي انعدام الأمن الغـــذائي البـــالغ أو المرتفع.

المطلب الثاني: المشكلة العالمية للغذاء والأسباب الكامنة وراءها:

إن العجز الغذائي في العالم مشكلة قديمة، رافقت الإنسان منذ فجر الحياة، تحدث هذه المشكلة عندما يزداد عدد السكان بمعدلات أعلى من الإنتاج، وعندما يزداد الطلب على الغذاء أكثر من نمو إنتاجه، وقد شهد العالم أزمتين غذائيتين خطيرتين خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

أولا: أزمة السبعينات:

1-التعريف بالأزمة: بدأت أزمة الغذاء العالمية تأخذ منحى اقتصاديا حادا في النصف الثاني من القرن العشرين[1]، وذلك على اثر النقص الكبير في المحاصيل الزراعية عامي 1972-1974،بسبب تزايد السكان بمعدلات عالية أدى إلى تزايد الطلب على الغذاء من جهة، وانخفاض حجم المعروض من الغذاء عالميا من جهة أخرى، ففي الفترة (1960-1975) ارتفع عدد سكان العالم من 3بليون نسمة إلى 4 بليون نسمة، أي بنسبة الثلث، ليرتفع لاحقا سنة 1987 إلى خمسة بلايين نسمة[2]،في حين لم يزد إنتاج الغذاء العالمي خلال تلك الفترة عن(5%).

وهبط محصول القمح بنسبة 2%، و الأرز5%. وفي عام 1973م ازداد إنتاج السلع الغذائية بعض الشيء، ولكنه عاد ليتردى من جديد فيما بعد، في عام 1974م. لقد تغيرت الحالة بشكل حاد في الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية. في بداية عام 1972م كان القمح المستورد من النوعيات العالية يباع في انتفربن بـــ64 دولار للطن، و بحلول شهر فبراير 1974م، قفز السعر إلى 237 دولار للطن. وتأثرت أسعار الأنواع الأساسية من السلع الغذائية(الرز، حبوب العلف، الزيوت...إلخ) على نحو مماثل. و ارتفع الرقم القياسي العام للمنتجات الغذائية في التجارة من 1971 إلى 1974 بنسبة 19%. و انخفض المخزون المدور من القمح لدى المصدرين الأساسيين الخمسة من الدول المتقدمة بشكل كبير من 62مليون طن في عام 1970م إلى21مليون طن في عام 1974م، أما مجموع المخزون المدور من

[1] عبد القادر رزيق مخادمي"**الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص27.
[2] نفس المرجع السابق.ص28.

الحبوب، فقد تقلص من 131مليون إلى 70مليون طن[1]. و تدهور الوضع إلى أقصى حد في إفريقيا و البلدان كثيفة السكان جنوب و جنوب شرقي آسيا. و ازداد استيراد الحبوب في البلدان النامية من 34.6 مليون طن في عام 1972 م إلى 48.8 مليون طن في 1974م.

وبالتالي أصبح العالم أمام طرفي معادلة الأزمة الغذائية، وهي دول لها فائض من الغذاء و دول العجز من الغذاء، أي أن العالم أصبح مقسم إلى قسمين: عالم الشمال وعالم الجنوب، فالأول يكتنز الغذاء وبما يفيض على حاجته، ويصدر ويخزن كميات هائلة منه، أما العالم النامي في معظمه يعاني نقص غذائي وعاجز عن تأمين حاجيات سكانه من الغذاء.

2-أبعاد أزمة الغذاء العالمية سنة1972:

- **البعد الاجتماعي للأزمة:** ويتميز البعد الاجتماعي للموارد في الأزمة الغذائية بظاهرة الاستقطاب العالمي من ناحية إمكانات تلبية الحاجات الغذائية للبشرية، و ذلك بين البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، حيث يلاحظ وجود فائض من الموارد الغذائية لدى المجموعة الأولى و عجز هائل لدى المجموعة الثانية. وتتسع هذه الفجوة مع مرور الزمن. أما "الثورة الخضراء"[2] في البلدان النامية، فإنها إلى حد كبير لم تلب الآمال المعقودة عليها، حيث أظهرت الأزمة الغذائية ضيق و عدم متانة القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الخضراء، ضعف القاعدة المادية-التقنية و التبعية إزاء استيراد التكنولوجيا و الأسمدة من الدول الرأسمالية.

- **البعد المالي:** و في المجال النقدي-المالي، أدى احتدام المشكلة الغذائية، إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الغذائية. فإذا كانت أسعار الغذاء في السوق الرأسمالية العالمية قد انخفضت خلال الخمسينات بنسبة 25% تقريبا قياسا بأسعار السلع المصنعة، و ظلت ثابتة خلال الستينات، فإنها قفزت بما يزيد عن 40% خلال الفترة من عام 1970م إلى الفصل الأخير من عام 1973م فقط.

- **البعد السياسي:** ويتلخص الأثر السياسي الرئيس لتفاقم المشكلة الغذائية في الاستخدام المتعاظم لإمدادات الغذاء كوسيلة للضغط السياسي على البلدان النامية. و لعل الميثاق(Credo) السياسي

---

[1] د.علي محمد تقي عبد الحسين القزويني.**الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**. مرجع سبق ذكره.ص364، 365.

[2] أصبح تعبير الثورة الخضراء يطلق منذ النصف الثاني من الستينات من القرن العشرين على استخدام أصناف جديدة عالية الجودة من القمح، الرز، و الـذرة، و كذلك التغيرات المناسبة في التكنولوجيا المعتمدة في زراعة هذه المحاصيل.

للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة الغذائية، يتجلى في التصريح التالي لوزير الزراعة الأمريكي الأسبق أربل باتس:" لا يوجد في العالم المعاصر إلا نوعان أصيلان من السلطة، هما سلطة النفط و سلطة الغذاء التي هي أكثر جبروتا من سلطة النفط. ولهذا السبب بالذات يصبح الغذاء أكثر أهمية في تعاملنا مع ثلثي سكان المعمورة"[1].

كانت الأزمة الغذائية سببا لانعقاد أول مؤتمر عالمي حول التغذية. و بعد عشرة أيام فقط من الذكرى الثانية عشر من تاريخ انعقاده(16 أكتوبر 1986)، يمكن إثبات الفشل التام الذي آلت إليه كل الأهداف التي أجمعت عليها المجموعة الدولية، تلك الأهداف التي تمحورت أساسا حول رفع الإنتاج الغذائي 4% سنويا و تحديد سنة 1985م للتخلص نهائيا من شبح المجاعة في العالم. و النتيجة معروفة لدى الجميع في سنة 1986، أصابت المجاعة قرابة 800 مليون شخص معظمهم في إفريقيا، و استقرت قوافل الجائعين منبهة إلى مخاطر عدم الاستقرار التي تضرب القارة الإفريقية و الوطن العربي[2].

ثانيا:أزمة الغذاء العالمية 2008:

1-التعريف بالأزمة: شهد العالم أزمة غذائية خطيرة جدا، بحيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا بين عامي 2006-2007 وازدادت أكثر خلال سنة 2008، أدت إلى:

- زيادة حجم الفقراء على مستوى العالم، حيث يعيش حوالي 1مليار إنسان على اقل من 1دولار يوميا، و لم يجد 860 مليون شخص الغذاء الكافي.
- إرتفاع أسعار المواد الغذائية حيث ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة92% والأرز بنسبة70% والقمح بنسبة120%.
- إنخفاض الاحتياطي العالمي من المواد الغذائية حيث انخفض بنسبة 11% عام 2007م.

2-أبعاد أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008:[3]

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات

---

[1] د.علي محمد تقي عبد الحسين القزويني. **النماذج الاقتصادية العالمية**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1992. ص، 35، 34، 36.

[2] M.S.Dembri.**LaDependance Alimentaire**. ' Politique De Production En Pratiques Commerciales Sue Le Marche Mondial des Produit Alimentaire'. Etude Da Cas.Institut National D'Etude de Strategie Global. Alger. P19.

[3] د.خالد بن نمار الرويس.**تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية**. ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، خلال26-28 ماي 2009، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص16.

ومن ثم التأثير على المدخرات وزيادة الإنفاق على الغذاء وذلك على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والكساء والترفيه.

- **البعد الاجتماعي:** يتمثل في ارتفاع نسبة الفقر والجوع وحدوث الاضطرابات في عديد من الدول، ولجوء الكثير من الدول إلى توفير الغذاء عن طريق وضع قيود على الصادرات من الغذاء لتوفير تلك السلع لمواطنيها.

ثالثا: أسباب أزمات الغذاء في العالم:

من بين الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الأزمة ما يلي:

1-اختلال العرض و الطلب: يمكن وصف طبيعة الأزمة بأنها أزمة اختلال بين العرض والطلب إلى "أزمة إنتاج" مقترنة بتزايد الطلب العادي و القوة الشرائية في السنوات الأخيرة من جهة، و إلى "أزمة أسعار" ناجمة عن سوء أداء الأسواق و التلاعب بها، من جهة ثانية. وتشمل هاتان الأزمتان على وجه التحديد، مجموعة قوية من الآثار المترتبة على تدني المخزونات الغذائية و تغير المناخ و حالات الجفاف الأخيرة في بلدان الإمدادات الرئيسية وتزايد الطلب على بعض المنتجات الغذائية المرتبط بالنمو السكاني و ارتفاع الدخل و المد العمراني و تغير العادات الغذائية في المراكز الحضرية. و لقد تزايدت الضغوط الديمغرافية بالفعل بينما تراجعت المحاصيل. ففي الهند مثلا تشير التقديرات إلى أن الكم المنتج لكل فرد من الحبوب و القطنيات تقلص بما مقداره 175كغ و 3كغ على التوالي، خلال عقد التسعينات من القرن 20[1].

2-المضاربة و القيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية: من بين العوامل الأخرى تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى قطاع السلع الأساسية(بما في ذلك الأغذية) في سوق عالمية تزداد ترابطا. وقد حوّل المضاربون الباحثون عن أصول تزداد أسعارها محافظهم الاستثمارية نحو شراء أصول السلع الغذائية(مؤشرات السلع الأساسية و عقود الصفقات الآجلة و خيارات البيع و الشراء). و بالفعل يقدر المبلغ المالي الذي استثمرته الصناديق في مؤشرات السلع الأساسية بنحو 170 دولار(حتى نهاية مارس 2008)[2].

[1] Ramesh Chand, Demand for foodgrains, Economic & Political Weekly. 29 December 2011.
[2] http://www.unctad.org/sections/edm_dir/docs/osg_20_1_en.pdf
World Commodity and Food Crisis :Trends and Expectations, YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist, May 2011.

3--تكاليف الطاقة، و الوقود الحيوي:لقد جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي و تجهيز الأغذية و توزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة [1] و البذور و مبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية و الري و كذلك تكاليف النقل و عمليات التصنيع. و بينما تناهز حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل 4% في معظم البلدان المتقدمة فإنها، على سبيل المثال تتراوح بين 8 و20% في بعض البلدان النامية الأكبر حجما مثل البرازيل و الصين و الهند[2].

كما أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق و أسعار الطاقة و السلع الزراعية. فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي و بالتالي ارتفاع أسعاره. و قد أدى هذا بشكل مباشر إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الإحيائي و إلى ارتفاع أسعار هذه المحاصيل، فضلا عن أنه أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأخرى المشتراة كمواد بديلة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي. و بالتالي فقد شكّل الطلب على الوقود الإحيائي عاملا قويا في المنحنى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي[3] .

4-قيود الإنتاج الزراعي في البلدان النامية: ثمة أسباب هيكلية طويلة الأجل أقل وضوحا للأزمة الغذائية العالمية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وهذه العوامل الهيكلية تمس أساسا جانب العرض- و لاسيما الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية عديدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين لتلبية الاستهلاك الغذائي المحلي و من أجل التجارة الدولية. و لأسباب هذه الأزمة في الإنتاج آثار عميقة على الأمن الغذائي من حيث الإنتاج و الاستهلاك والتجارة في البلدان النامية. و يتمثل العامل الأساسي الذي يكمن وراء النقص في الإمدادات في أن الإنتاجية الزراعية و لا سيما في العقدين الأخيرين كانت متدنية نسبيا في البلدان النامية بل ظلت تتناقص في العديد من أقل البلدان نموا- و هو ما يدل على إهمال للقطاع الزراعي. فقد أظهر متوسط الإنتاجية الزراعية السنوية في أقل البلدان نموا (إذا ما قيست بإجمالي إنتاج العوامل(الأرض و العمالة) بين عامي 1961 و 2003 تراجعا نسبته 0.1% مقابل نحو 0.6% فقط في حالة البلدان النامية[4]. ومستويات الإنتاجية الزراعية، و بالتالي الناتج متدنية لعدد من الأسباب

---

[1] ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بأكثر من 200% في عام 2007 حسبما أفاد به المركز الدولي لخصوبة الأرض و التنمية الزراعية.

[2]http://humanitarianspace.dk/fileadmin/templates/billeder/dokumenter/Event_Global_Food/IFPRI_FoodPricesPolicyAction.pdf

« High food prices: the what, who, and how of proposed policy actions ».International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Review, May2011.

[3]منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و منظمة الأغذية و الزراعة. الدراسة الاستشرافية للقطاع الزراعي 2008-2017.

[4] Shenggen Fan, 2008, « How To promote agricultural growth in LDCs through productive investment?" Backgpound paper for UNCTAD's Least Developed Countries. Report 2008.

من بينها تقلص المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة و تدني الإنتاجية من حيث غلة المحاصيل، و يعود ذلك في كثير من الأحيان إلى زحف الحواضر على الأراضي الزراعية، و يتناقص متوسط حجم المزارع و يزايد عدد المزارعين الذين يشتغلون في أراضي هشة إيكولوجيا[1].

و مما زاد من حدة تدني الإنتاجية الزراعية حدوث فشل بنيوي في إستراتيجية التنمية يتمثل في نقص الاستثمار العام والخاص في القطاع الريفي وقطاع السلع الزراعية، علما بأن هذا الاستثمار يشكل شرطا أساسيا وحافزا مهما للتنمية الزراعية والإنتاج الغذائي في البلدان النامية. و من بين العوامل المهمة التي تكمن وراء هذا النقص في الاستثمار أيضا ما يتمثل في برامج التكييف الهيكلي التي شجعت سياسة التقشف المالي و أهملت أو أضعفت دور تدابير الدعم المؤسسي الرئيسية، بما في ذلك مجالس التسويق و خدمات الإرشاد الزراعي المدعومة من الدولة و الإعانات التي تقدمها الدولة لمدخلات زراعية (من قبيل البذور و مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب و الأسمدة) و صناديق تثبيت أسعار السلع الزراعية(مثل البن أو الشاي أو الكاكاو أو القطن أو التبغ) و المحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح أو الذرة، و ذلك دون توفير أي بدائل تتوفر لها مقومات الاستمرار، و هذا مصدر قلق أثير في تقارير الأونكتاد[2]؛ ومن جهة أخرى كان للمعونة الغذائية العينية أثر سلبي أحيانا على الزراعة في البلدان النامية، ففيما يتعلق بالحبوب على سبيل المثال بلغت المعونة الغذائية العينية ذروتها في الفترة 1999-2000، عندما كان الفائض من الحبوب كبيرا و أسعارها متدنية. و قد خفّض هذا الأسعار بالنسبة لمزارعي البلدان النامية على الصعيد العالمي، حيث إن المعونة الغذائية المقدمة عينيا بأسعار منخفضة من شأنها أن تتسبب في انخفاض أسعار الأغذية محليا و أن تشكل بالتالي مثبطا للإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية المماثلة؛ و بالإضافة إلى ذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي في حد ذاته محدودا و يدل على ذلك انه لم يستثمر سوى 300 مليار دولار، أو ما دون 3% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية.

والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز عادة في مجالي التجهيز و التسويق.غير أن الاستثمار المحلي و الأجنبي في المحاصيل النقدية ما برح يتسم بالأهمية. و بصفة عامة ازداد عجز الاستثمار بازدياد كثافة رؤوس الأموال اللازمة للصناعات الغذائية و الزراعية. و قد شكلت الإعانات الطويلة الأمد للصادرات الزراعية و سياسات الدعم المحلية في البلدان المتقدمة أحد أهم العقبات أمام تنمية قطاع الزراعة في البلدان النامية. و تشير التحليلات الكمية و الأدلة المستقاة من دراسة الحالات التي أجرتها منظمة الفاو و

[1] The new face of hunger, The Economist, 17 April2011.

[2] للإطلاع أكثر، أنظر تقرير التجارة و التنمية لعام 1998 الصادر عن الأونكتاد لعام 1998.

الأونكتاد إلى أن للإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة صلة بالازدياد السريع للواردات الغذائية و تراجع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وترزح البلدان النامية التي حررت قطاعاتها الزراعية بسرعة مفرطة أو أكثر من اللازم تحت ضغط إغراق البلدان المتقدمة لأسواقها بالصادرات الغذائية المنخفضة التكلفة و المدعومة بالإعانات. وقد أضعف هذا الأمر الإنتاج الموجه للأسواق المحلية و للصادرات، فحد من قدرات المزارعين على تلبية العرض الذي تتطلبه الأزمة.

5-القواعد التجارية متعددة الأطراف: إن للقواعد التجارية المتعددة الأطراف دورا مهما في التأثير في الأمن الغذائي. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، تسمح هذه القواعد بتقديم الإعانات للقطاع الزراعي(و هي ممنوعة في معظم الحالات في القطاع الصناعي). كما تسمح بالإعانات غير المباشرة للصادرات من خلال ائتمانات التصدير و المؤسسات التجارية التابعة للدولة و المعونة الغذائية.

و يتبن في كثير من الأحيان أن هذه الأخيرة تأتي مدفوعة بالعرض و ليس بالطلب، الأمر الذي يفرض ضغوطا على المنتجين المحليين في أشد البلدان فقرا. كما أن بعض البلدان النامية(و هي في معظمها تخضع لبرامج التكييف الهيكلي) تعتمد معدلات متدنية من التعريفات الزراعية المثبتة(الحد الأقصى للمستويات المسموح بها)، مما يحد من الفرص المتاحة لها لحماية و زيادة إنتاجها، و هذا يفسر جزئيا لماذا تُرِك المنتجون في البلدان النامية بلا حماية في مواجهة الواردات المدعمة "التي تغرق أسواقها" ولماذا الإنتاج الزراعي في هذه البلدان نكسات لم يقدر على التعافي منها بسرعة.

6-المنافسة العادلة: لقد ساهمت هياكل السوق المتسمة باحتكار الباعة أو احتكار المشترين وعمليات الاندماج و التحالفات الإستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية و كذلك في كون المزارعين في البلدان النامية يحصلون على جزء ضئيل نسبيا من أسعار بيع منتجاتهم بالتجزئة، مما يضعف حوافز الربح التي كان من شأنها تحسين الإنتاج الغذائي في البلدان النامية.

فقد أشارت التقديرات، على سبيل المثال إلى أن شركتين تحوزان ما نسبته 65% و 44% على التوالي من الأسواق العالمية لبذور الذرة و الصويا، وأن تسيطر ست شركات تتحكم في 75% إلى 80% من السوق العالمية لمبيدات الآفات، و أن خمس شركات تتحكم في أكثر من 80% من تجارة الموز العالمية، مع وجود نزعة نحو التكامل العمودي على امتداد سلسلة الإمدادات في هذا القطاع، كما هو الحال في عدة قطاعات أخرى في مجال الصناعات الغذائية و تشكل مبيعات أكبر 30 شركة لبيع الأغذية بالتجزئة ثلث مجموع مبيعات البقول عالميا[1]. و تتعلق هذه الأرقام بالسوق العالمية، و لكن

[1] Actionaid International, Power hungry-six reason to regulate global foodcorporations,2005,

التركز يكون أعلى نسبيا في بعض الأحيان فيما يخص مختلف المدخلات الزراعية أو الغذائية أو مختلف المنتجات الغذائية في البلدان النامية. فالكارتلات الدولية التي تؤثر في أسواق الصناعات الغذائية في البلدان النامية، على سبيل المثال قد شملت الفيتامينات(المدمجة في الأغذية و علف الحيوانات)و الليّسين(المضاف إلى علف الحيوانات) و حمض السيتريك (المضاف إلى الأغذية وعلف الحيوانات) و فركتوز الذرة (و هي مادة مُحلية تستخدم في صناعات الأغذية والمشروبات) [1].

كما أن التركز قد يسّر ممارسة قوة المشتري إلى درجة أثرت سلبا على قدرة قطاع الزراعة على البقاء و الاستمرار. و من جهة مارس مجهزّو الأغذية أو تجار السلع بالجملة أو المحلات التجارية الكبرى التي تتعامل مباشرة مع المنتجين في البلدان النامية ضغطا قويا لتخفيض الأسعار المعروضة على مزارعي البلدان النامية مقابل منتجاتهم، مع فرض شروط شديدة الصرامة. و من جهة أخرى تمارس شركات المحلات التجارية الكبرى(التي تتوسع أيضا بشكل ديناميكي في البلدان النامية) قوة المشتري على الوسطاء الذين يزودونها بالبضائع من أجل تخفيض الأسعار و فرض مجموعة كبيرة من الشروط غير العادلة- مع ما يترتب على ذلك من أثر الانخفاضات المتتالية على امتداد سلسلة الإمداد، و بذلك و في نهاية المطاف تنتقل الضغوط المتعلقة بالأسعار و المخاطر على حد سواء إلى مزارعي البلدان النامية. غير أن أي مكاسب محققة من حيث التكلفة كنتيجة لهذه الممارسات غير العادلة في مجال الشراء لم تـــصل بالضرورة إلى المستهلكين- بل على العكس من ذلك، قد تحد قوة المشتري من المنافسة على صعيد البيع بالتجزئة فتيسّر بعض الممارسات من قبيل التمييز [2].

المطلب الثالث: الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية:

في عصر العولمة، ظهرت عدة متغيرات وأدوات روجت لها وحاولت تصويرها بأفضل صورة، وفي طليعتها هيئات ومؤسسات مثل المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات. وفي ما يلي نشير إلى أثر هذه المتغيرات على الأمن الغذائي.

---

[1] أنظر منظمة التجارة العالمية. الفريق العامل المعني بالتفاعل بين التجارة و سياسة المنافسة-دراسة بشأن المسائل المتصلة بإطار محتمل متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة، WT/WGTCP/W/228.

[2]. OECD. Buying Poxer of Multiproduct Retailers, 1998.

أولا: الأمن الغذائي في ظل قيام التكتلات الاقتصادية الدولية:

أخذت فكرة التكتلات الاقتصادية تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت أوروبا أنواعا مختلفة من التكتلات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة، السوق الأوروبية المشتركة وأخيرا الاتحاد الأوروبي.

و لم تقتصر التكتلات على أوروبا فقط، وإنما كان هناك محاولات للدول النامية في إقامة تكتلات بينها أو مع الدول المتقدمة، مثل: منطقة تجارة الحرة المقامة بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية، ورابطة دول جنوب وشرق آسيا، ومنطقة التجارة الحرة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت هذه الدول تحقيق عدد من المزايا من خلال الإنظمام إلى التكتلات الاقتصادية، فمثلا أصبحت دور أوروبا من خلال الإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي تسيطر على قرابة ثلث التجارة العالمية، كذلك استطاعت المكسيك الوصول إلى أسواق الدول الشريكة(كندا، الولايات المتحدة). وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، ومن ثم تحسين معدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكان هدفها من هذا الاتفاق إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة للدول الأوروبية، فضلا عن الاستفادة من اليد العاملة ذات الأجور المنخفضة في المكسيك.[1]

وتتميز جميع التكتلات التي سبق ذكرها بدعم التجارة البينية ضمن كل تكتل ووضع الحواجز الكمية وغيرها التي تزيد من عزلتها عن بقية أسواق العالم[2]، الأمر الذي اثر في الدول النامية من حيث تضييق السوق المتاحة أمام المنتجات الزراعية، وخاصة مع رفع سوية المواصفات العالمية للسلع و المنتجات المسموح إدخالها إلى بعض تلك الأسواق والتي تعد سوقا مهما بالنسبة للدول النامية والعربية بصفة خاصة من السوق الأوروبية التي تحولت إلى أسواق لدول أخرى، حيث تأثرت الصادرات الزراعية للدول العربية بشكل سلبي نتيجة انضمام أسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية عام 1986.

---

[1] .رانية ثابت الدروبي، "**واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص286.

[2] .بوالكور نور الدين، ضوفان العيد، "**التكامل الاقتصادي الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، أيـــام 15-16 نـــوفمبر2011، ص25.

ثانيا: الأمن الغذائي في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية:

جاءت منظمة التجارة العالمية كثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات(المتعددة الجنسيات)، فضلا عن تنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه[1]، وكان ميلادها نتيجة مفاوضات شاقة بدأت منذ عام 1947 بهدف تنظيم تجارة السلع والخدمات بين الدول، وعقدت خلالها ثماني جولات أخرها جولة الأورغواي، وتم عقد المؤتمر الوزاري للغات اجتماعه الأخير بمدينة مراكش سنة 1994، حيث أصدر الوثيقة الختامية، والتي اشتملت على 28 اتفاقية قطاعية شملت تجارة السلع والخدمات والتجارة المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن ميلاد منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية(GATT) بدءا من 1995/01/01، وتضمنت ملاحق تتعلق بقطاعات محددة مثل الزراعة والمنسوجات ومعايير المنتجات والدعم والإجراءات التي يتم اتخاذها ضد الإغراق.[2]

ولا شك أن الملف الزراعي يكتسب خصوصيته في المفاوضات المتعددة الأطراف لما يمثله من أهمية بالنسبة للدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سواء الصناعية المتقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء والسائرة في طريق النمو أو البلدان الأكثر تخلفا كبلدان الساحل الإفريقي والتي تعتمد في مواردها من العملة الصعبة على صادراتها من السلع الأساسية الزراعية وعلى رأسها منتوج القطن.[3]

كما تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بنودا خاصة بالدول النامية، وفي هذه النطاق نخص ما تضمنه اتفاق الزراعة من معاملة خاصة للدول النامية فيما يتعلق بتخفيض التعرفة الجمركية والدعم المحلي ودعم الصادرات الذي يمتد فترة زمنية أطول من الفترة الزمنية الممنوحة للدول المتقدمة، فضلا عن السماح ببرامج التخزين الحكومية التي تستهدف تحسين الأمن الغذائي، والسماح بتوفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة لتلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء في المناطق الحضرية والريفية، إلا أن الدول النامية ترى أن تحرير التجارة المتعدد الأطراف سوف يؤدي إلى تآكل الأفضليات التي تتمتع بها من خلال الاتفاقات التجارية المبرمة مع البلدان المتقدمة.

---

[1] .بولكوار نور الدين، صوفان العيد، "**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] . رانية ثابت الدروبي، "**واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص290.

[3] . نفس المرجع السابق، ص290.

كما أن هناك اتفاق بين الباحثين على أن لهذه الاتفاقية آثارا سلبية في الدول النامية ومنها الدول العربية المستوردة للغذاء.

ثالثا:عولمة الأسواق العالمية للغذاء ودور الشركات متعددة الجنسيات:

تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات مع مرور الوقت، أصبحت تشكل ما يناهز ثلث الناتج المحلي الخام وتسيطر على ثلثي التجارة العالمية.كما يناهز عددها 38 ألف شركة ينبثق عنها 270 ألف فرعا عبر العالم، وتستهدف هذه الشركات في توسعها على نطاق عالمي الحصول على أفضل فرص الاستثمار وأدنى مستويات التكلفة في الموارد.[1]

كما تسعى لتجاوز الحواجز الجمركية من خلال اللجوء إلى الاستثمار المباشر خاصة داخل البلدان النامية.

وتشهد اليوم الشركات متعددة الجنسيات تطورا مزدوجا، يتمثل الأول في إرساء النظام العالمي للتبادل الحر، والثاني نشأة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وهما حدثان يتكاملان في كثير من الجوانب، لكنهما يفرزان تعارضات وتجاذبات في المضامين ومعايير وشروط تنظيم التبادل والتجارة الدوليين.

كما تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا متعاضما في مجال نسج الهياكل الكلية للإنتاج والاستهلاك الغذائي في العالم[2]، وهي شركات تتركز مصالحها داخل القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعتمد بعض الخبراء، أن الدوافع الحقيقية لاستماتة القوى الزراعية الكبرى في الدفاع عن سياستها الزراعية ودعم القطاع الإنتاجي وقطاع التصدير، تكمن في المكاسب والعوائد الهائلة التي تحققها هذه الشركات باعتبارها أول المستخدمين للسلع الزراعية الخام، سواء المنتجة داخل البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. إذ تبين المعطيات أن 62% من الصادرات و70% من الواردات من المنتجات الزراعية تتحقق فيما بين البلدان الصناعية(اليابان، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة) وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات الدور الرئيسي في التطور الهائل في التجارة العالمية في السلع الزراعية(الغذائية).

---

[1] .عز الدين بن تركي، "**تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية –أي سياسة زراعية للجزائر؟**".مرجع سبق ذكره.ص122.

[2] . رانية ثابت الدروبي، "**واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص298.

خلاصة الفصل الأول:

إكتسب موضوع الأمن الغذائي اهتمام واسع خلال الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة بعد الأزمة العالمية للغذاء في الفترة(1971-1974) حيث تضاعفت الأسعار خلالها عدة مرات، وتعرض ملايين البشر لخطر الموت جوعا، فتطورت الدراسات في هذا الموضوع وانتقلت من مجال توفير الغذاء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني فمستوى الأسرة فالفرد، ومفهوم الأمن الغذائي على هذه المستويات يعني باختصار توفير الغذاء على كل مستوى من هذه المستويات، وإذا كان توفير الغذاء يمثل جانبا مهما للأمن الغذائي، فان هناك جانبا آخر على قدر كبير من الأهمية وهو إمكانية إيصال الغذاء إلى حيث تكون الحاجة إليه وبشكل تجعل المواطن قادرا على تلبية تلك الحاجة ليتمكن من ممارسة نشاطاته، وتؤمن له الصحة الجيدة وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقول أن الأمن الغذائي يعني: قدرة بلد ما على تأمين احتياجات مواطنيه من الغذاء من المصادر الداخلية والخارجية، وجعله في متناول جميع أفراد المجتمع.

وإذا كنا نؤيد أن الأمن الغذائي غير ممكن على نطاق كل دولة عربية بمفردها، فإننا نرى أنه بالإمكان تحقيقه على نطاق الوطن العربي أو على الأقل على نطاق إقليمي، بسبب التباين في توزيع الموارد الاقتصادية بين الدول العربية، ولهذا فان إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي بسبب التباين في توزيع الموارد الاقتصادية واجتماعية جمة.

تعتبر تونس والجزائر والمغرب من بين الدول العربية التي تحوي موارد زراعية هائلة وجب استغلالها الاستغلال الأمثل و العمل المشترك لتحقيق الأمن الغذائي بها، وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة في القطاع الزراعي، ولإلقاء الضوء أكثر على الموضوع يأتي الفصل التالي ليبين ما تزخر به المنطقة من إمكانيات زراعية تؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي المغاربي

تمـــهيد:

تتأثر الاقتصادات المغاربية بدرجات متفاوتة بأداء الاقتصاد العالمي، وعليه بدأت بالتكيف مع الظروف والتطورات الاقتصادية المستجدة، واختلفت مجهوداتها باختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية ومواردها، ودفعها ذلك إلى تبني سياسات إصلاحية تعتمد على ترشيد الإنفاق ورفع مستوى الأداء المالي وتنويع القاعدة الإنتاجية، وأدت هذه السياسات إلى تغييرات اقتصادية مهمة.

كما يتأثر الأمن الغذائي بالقطاع الزراعي الذي يتأثر بدوره بأداء الاقتصاد الإجمالي في الدول المغاربية، وتكاد تختلف درجة التأثير باختلاف قاعدة الموارد وأهمية الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، و تختلف أيضا بالعوامل الطبيعية مثل موجات الجفاف.لذلك جاء هذا الفصل لنستعرض فيه واقع الأمن الغذائي المغاربي وأهم الموارد الاقتصادية المغاربية الكفيلة بتحقيقه، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الاقتصاديات المغاربية.

المبحث الثاني: الموارد الزراعية المغاربية.

المبحث الثالث: الوضع الغذائي المغاربي.

المبحث الأول: واقع الإقتصاديات المغاربية:

سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرز الخصائص التي تتسم بها الإقتصاديات المغاربية وذلك من خلال إبراز أهم المراحل التي مرت بها إقتصاديات هذه الدول منذ إستقلالها إلى غاية دخولها في مفاوضات مع المنظمات الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي من أجل إيجاد حلول لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها وتصحيح بعض الإختلالات الإقتصادية وتحقيق توازناتها، وبالتالي تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية ومواكبة الدول المتقدمة، كما سنتعرض إلى أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة، وسنركز على ثلاث دول من المغرب العربي ويتعلق الأمر بالجزائر، المغرب وتونس.

المطلب الأول: خصائص إقتصاديات دول المغرب العربي:

إن تنظيم الإقتصاد في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الإتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات والتي بادرت بها المغرب (سنة 1983) ثم تونس (سنة 1987) ثم الجزائر إبتداءا من سنة 1992، وتأكد ذلك من خلال إعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي، وإعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير إتفاقية الغات (GATT)، وترتب عن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا والمصادقة على قوانين التجارة الخارجية والإستثمار في هذه الدول وبالتالي التوجه نحو فتح إقتصادياتها. [1]

وسنحاول في هذا المطلب ذكر بعض الخصائص لكل دولة كمايلي:

أولا: الإقتصاد الجزائري:

لقد إعتمدت الجزائر بعد الإستقلال نظام التخطيط المركزي، ومحاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسات الوطنية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، وكان المساهم الوحيد آن ذاك في هذه المؤسسات هو الدولة، بإحتكارها لمجمل الأنشطة الإقتصادية وتهميش القطاع الخاص، وكان الهدف من ذلك هو وضع إستراتجية تؤمن إستغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية وإنتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات، ولقد مر الإقتصاد الجزائري بمراحل عديدة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا نلخصها فيمايلي:

---

[1] .عمورة جمال لمجيد " دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية".أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.فرع تحليل اقتصادي.2006/2005.ص53.

1- المرحلة الأولى:(1962-1969): عملت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال مباشرة على إعادة هيكلة إقتصادها الذي عرف بعد الحرب التحريرية نوعا من اللإستقرار والإختلال الإقتصادي والمالي، فبادرت الدولة إلى الإهتمام بتمويل الإستثمارات التي حملها المخطط الإستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى لسنة 1967 وذلك من أجل النهوض بمختلف قطاعات الإقتصاد، والعمل على بناء إقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية، ويضمن الإستقلال للبلاد وتوفير العدالة الإجتماعية لمواطنيها[1]، فإبتداءا من سنة 1967 تم الشروع رسميا في التخطيط المركزي، وتم تبني المخطط الثلاثي الأول (1967 - 1969) الذي باشرت الدولة تنفيذه والعمل على توفير الوسائل الضرورية لذلك، فعمدت السلطة قبل ذلك أي سنة 1966 إلى تأميم القطاع المصرفي الذي سمح للجزائر آن ذاك بوضع أسلوب تمويل مستقل يمكنها من إنجاز مشاريعها المبرمجة في إطار حركة التطور الطموح التي رسمتها الدولة، وحماية الإقتصاد الوطني بفرض الرقابة على الصرف وإحتكار التجارة الخارجية، وتبني إستراتيجية تنموية تتمثل في إقامة شركات وطنية (عمومية) مملوكة للدولة تكون بديلة لندرة رأس المال الخاص، وتميزت هذه الفترة بخمسة أحداث هامة لا بد من ذكرها:(*)

- بروز القطاع الصناعي العمومي وتمثل في مجمل المؤسسات التي ورثتها بعد الإستقلال.
- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (sonatrach) سنة 1964.
- إنشاء عدد من الدواوين سنة 1962 (كالديوان الوطني للتجارة، الديوان الوطني للسياحة، الديوان الوطني للتبغ والكبريت، الديوان الوطني للصيد).
- عملية التأميم التي إقتصرت في السنوات الأولى من الإستقلال على الوحدات التجارية والحرفية الصغيرة التي تركها المستعمر وكذا الأراضي الزراعية، ثم توسعت لتشمل القطاعات الإستراتيجية كالتجارة الخارجية والمحروقات والبنوك.

ولعل أهم ما ميز الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال مايلي:[2]

- إقتصاد غير متكامل توضحه العلاقة الضعيفة بين الزراعة والصناعة واتسامه بغياب الإستثمارات القاعدية التي تختص في صناعة السلع الإنتاجية والمنتوجات نصف مصنعة، وكذا الغياب شبه الكلي للطلب المتبادل مابين الفروع الصناعية المختلفة على السلع التي تنتجها.

---

[1] . هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص22.

(*) لمزيد من الإطلاع أنظر: محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (إستقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

[2]. فريحة نشيدة، التمويل الداخلي للإستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقصادية، جامعة الجزائر، (1996-1997)، ص60.

- إقتصاد تابع للخارج وخاصة لفرنسا (تبعية مالية، تقنية، إدارية وتجارية).
- نقص الإطارات الوطنية، ضعف مستوى المعيشة، ظاهرة البطالة وغيرها من مظاهر الإقتصاد المتخلف.

2- المرحة الثانية: (مرحلة السبعينات): بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى(1967-1969) شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970- 1973) فكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، وكان من بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الإقتصادية وهذا بترجيح الإستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحروقات (البترول والغاز) حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973) تخصيص أكثر من 15 مليار دج وأكثر من 60مليار دج في الفترة ما بين (1974-1977) كنفقات إستثمارية لتثمين وتقويم المحروقات وعلى حساب باقي القطاعات الأخرى (وهذا نتيجة إرتفاع أسعار البترول سنة 1973).[1]

خلال هذه المرحلة قامت الحكومة الجزائرية بإعطاء أولوية وأهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي من خلال تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين.

ولعل أهم إجراءات قامت به الجزائر في هذا المجال ما يسمى الثورة الزراعية من خلال ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية مايلي:" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد، إذ يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية.

وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية.

3- المرحلة الثالثة:(مرحلة الثمانينات): إبتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980– 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985–1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الإنسجام بين المبادرات المختلفة، ولاسيما العلاقة بين الإنتاج والهياكل القاعدية وكذا المحيط

[1] .هني أحمد، مرجع سبق ذكره.ص28.

وتطوير الشغل، والتركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الإختلالات الإقتصادية والعقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة (خلال السبعينات).

وفي نفس السياق قامت السلطات بتشجيع تطوير الصناعة الخفيفة العامة والخاصة وإنجاز الأشغال العمومية (بناء السكن، الطرق، السدود، المدارس، المستشفيات، وغيرها) كما عملت على تشجيع تصدير المنتوجات الزراعية والصناعية خارج قطاع المحروقات، وبالتالي بدأت تزول فكرة تقويم المحروقات كعامل أساسي للتنمية وأصبح التفكير فيما بعد البترول، وعليه تقرر خلال الخطة الخماسية الأولى تخصيص الربع (25%) فقط من مجموع الإستثمارات لقطاع المحروقات أي 63 مليار دج من مجموع 250 مليار دج، أما الخطة الخماسية الثانية فلم تخصص إلا 51 مليار دج لقطاع المحروقات من أصل 550 مليار دج المبلغ الإجمالي للإستثمارات الوطنية (أي ما يعادل 9%)[1].

قامت الدولة سنة 1982 بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية (هيكلة عضوية) حيث تقرر تقسيم المؤسسات الكبرى إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر حجما وأكثر تخصصا وأسهل إدارة وتسييرا تقوم على مبدأ التخصص العمودي (الإنتاج، التوزيع، التسويق، التخطيط) وعلى التخصص الأفقي (أي التخصص في النسيج القطني، النسيج الحريري ..الخ)[2] ، أي تخفيض حجم المؤسسة الإقتصادية وبالتالي تقسيمها إلى عدة وحدات تؤدي نفس الإنتاج أو نفس الخدمات في الحيز الجغرافي أو في مناطق مختلفة من التراب الوطني.[3]

وعليه فإن الإنطلاقة السريعة والضخمة للإستثمار في الصناعة وشروط إنجازها (التكاليف المرتفعة، تجاوز أجال الإنجاز)، وكذا تمويلها (اللجوء المفرط للقروض الخارجية والتكاليف الباهضة الناتجة عنها) كانت من بين الأسباب الرئيسية للإختلالات المالية، ولاسيما الإستدانة الخارجية التي عرفتها المؤسسات الوطنية، ففي ظل هذه المعطيات كان من الضروري إعادة تنظيم المؤسسات بالقيام بإصلاحات هيكلية للمؤسسات الوطنية لتحسين فعالية التسيير، تشجيع الإستقلالية الحقيقية، وتحسيس إطارات وعمال المؤسسات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.[4]

---

[1]. هني أحمد، مرجع سبق ذكره، 29.

[2]. Benissad Hocine, Algérie Restructuration et Reformes Economiques, Opu, Alger, 1994, P 40.

[3]. الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص(105-107)

[4]. Brahimi Abd el hamid, L'economie Algerienne, defis et enjeux, 2eme edition, edition dahlab, Alger, 1991, p283

وعرف القطاع الزراعي هو الآخر إعادة تنظيم، تجسد هذا الأخير في تغيير أسلوب أو نمط التسيير بصفة ملائمة مع الإصلاحات الإقتصادية الجديدة حيث أقرت الدولة منشور رئاسي صادر في 14مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي، وكانت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة تمثلت:

- تطهير القطاع الفلاحي من الإخفاقات السابقة.
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الفلاحية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى ابعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة.

فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ظرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

ورغم هذه الإصلاحات إلا أن الأوضاع بقيت على حالها إن لم نقل زادت سوءا في بعض المناطق بسبب ضعف الإنتاج والإهمال، الأمر الذي دفع الدولة إلى إعادة إصلاح القطاع مرة أخرى بموجب القانون(87-19) المؤرخ في 1987/09/08، حيث تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية، وانحصر دور الدولة في التوجيه العام للأنشطة الزراعية وتحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية والتحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

4- المرحلة الرابعة: (مرحلة التسعينات): إن الأزمة البترولية لسنة 1986 أكدت مواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر للعيان، خاصة مع الإنخفاض الشديد لمداخيل الصادرات من المحروقات (إنخفاض بحوالي 50% خلال هذه السنة).

فقامت السلطة آن ذاك بإتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، غير أن هذه الإجراءات الإستعجالية التي إتخذتها السلطة (إصلاح ذاتي) لم تكن فعالة نظرا للبطء الذي تميزت به، حيث زادت حدة الإختلالات الإقتصادية الكلية، إذ بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة أرقاما لم يسبق لها مثيل فوصل إلى نسبة 13.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى الحلول النقدية أي إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله من خلال الإستدانة الخارجية التي بدأت تتراكم من سنة لأخرى حيث إرتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% سنة 1985 إلى41% سنة 1988، أما نسبة خدمة الدين إلى الصادرات عرفت هي الأخرى إرتفاعا يثير الإنزعاج منتقلة من 35% إلى 78% في نفس الفترة وهذا بسبب قصر أجال الإستحقاق[1].

من هذا المنطق و تعزيزا للمجهودات التي قامت بها السلطة قصد تصحيح الإقتصاد الكلي بادرت السلطة إلى إعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه، وقد رافق ذلك إتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة آن ذاك بنسبة تفوق 50% ما بين سنتي (1988-1991) تمثلا في اتفاقيتي التثبيت والتعديل الهيكلي[2] .

إضطرت الجزائر في ماي 1994 إلى إعتماد برنامج شامل للتصحيح الهيكلي وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي من خلال عقد إتفاق التمويل الذي دام سنة (ماي 1994- ماي 1995)، ثم تواصل بإتفاق ثاني لمدة 03 سنوات إبتداء من ماي 1995 بموجب تسهيل الصندوق الموسع (22 ماي 1995-21 ماي 1998).

وفي هذا الإطار إستفادت الجزائر من خلال هذا الإتفاق من قرض بقيمة 1.03 مليار دولار من صندوق النقد الدولي (بالنسبة لإتفاق 1994-1995) وما قيمته 1.8 مليار دولار للإتفاق الذي دام ثلاث سنوات (1995-1998)[3]، وقد مكنت هذه الإجراءات من تحقيق تحسن نسبي للتوازنات، خاصة ما يتعلق بالعجز العام للخزينة الذي انخفض إلى حدود 3.3% سنة 1994 بعد أن كان 9.2% سنة 1993، وعرفت حجم الصادرات إرتفاعا معتبرا بعد سنة 1995، نتيجة إرتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت الإحتياطات من العملة الأجنبية إلى 05 ملايير دولار سنة 1996 (خمس شهور من

[1] . النشاشيبي و أخرون، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص08.

[2] . Hocine Benissad, l'ajustement structurel, l'expérience du maghreb, OPU, Alger, 1999, PP 59-60.

[3]. Abd El Adim Leila, Les Privatisations D'entreprises Publiques Dans Les Pays Du Maghreb, ENAG, Reghaia, Alger, 1998, P 35.

الواردات)[1]، كما عرفت معدلات التضخم أيضا في هذه الفترة إنخفاض محسوس حيث انتقلت من 29% سنة 1994 إلى 4.1% سنة 1998.

خلال هذه المرحلة عرف القطاع الزراعي إصلاحات 1990 كمحاولة لإيجاد المناخ الملائم للحد من المشاكل السابقة، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

كما قامت الدولة الجزائرية سنة 1997 بوضع مرسوم تنفيذي رقم97-483المؤرخ في 1997/12/15 والمحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعباءها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية.

غير أن الواقع يعكس مدى التخبط والفشل الذي يعاني منه القطاع رغم الجهود المبذولة لتنميته والنهوض به.

ثانيا: الإقتصاد المغربي:

بعد حصول المغرب على إستقلاله سنة 1956 اعتمد استراتيجية التنمية في قطاعين رئيسين وهما الصناعة والزراعة، وتم دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية، وأصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخيل المغربية، وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية إبتداءا من سنة 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الإقتصادية وإعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق إيرادات الفوسفات المتزايدة، والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب (تمثل إيرادات الفوسفات 5% من إيرادات الدولة)(*) بإعتبار أن هذا الأخير يمثل ما يقارب 20% من الإنتاج العالمي وحوالي ثلث (3/1) الصادرات الدولية من الفوسفات، والذي عرف إرتفاعا محسوسا

[1] . فتح الله و لعلو: مرجع سبق ذكره، ص 86.

(*) تجدر الملاحظة أن الكميات المستخرجة منه في الوقت الراهن تقارب 20 مليون طن وذلك في ثلاثة أحواض رئيسية (الحوض الشمالي حول خريبكة، والحوض الأوسط في منطقة الكنظور، الحوض الجنوبي بالساقية الحمراء)، وأن المكتب الشريف للفوسفات الذي تم إحداثه منذ العشرينات من القرن العشرين (1920) كهيئة عمومية لها الإمتياز المطلق لإستغلال وتسويق الفوسفات.

خلال السبعينات، حيث إنتقل سعر الفوسفات من 12 دولار إلى 42 دولار للطن الواحد وهذا خلال سنة 1974، لينتقل إلى 62 دولار سنة 1975 ثم إلى 68 دولار سنة 1976.[1]

فعملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973-1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة حيث إنتقل حجم الإستثمارات من 1.2 مليار درهم إلى 10.2 مليار درهم في الفترة مابين(1973-1977)، لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات إلى 30 دولار للطن سنة 1978-1979 (ليستقر في حدود 40 دولار في منتصف الثمانينات)[2]، وبالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الإقتصادية الكبرى خلال نهاية السبعينات (**)،فتم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز والذي وصل إلى حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1978، ثم ارتفع الدين الخارجي إلى أكثر من 68% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 1982،وهكذا إضطرت السلطة المغربية طلب إعادة جدولة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب إتفاقيتان للتمويل امتدتا إلى غاية سنة 1985[3]، وأرفقتا بإجراءات التصحيح الهيكلي الذي كان في شكل برنامج مس جانبين (جانب عام والآخر قطاعي فأما برنامج التصحيح أو التقويم العام تم إعتماده على ثلاث مراحل: حيث بدأت المرحلة الأولى سنة 1983 (إتفاقية التثبيت Stand By بـــ 300 مليون حقوق سحب خاصة DTS) ثم المرحلة الثانية سنة 1985 بـــ 200 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، ثم المرحلة الأخيرة وهي إتفاقية التأكيد وذلك بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، وكان الهدف من هذا البرنامج العام هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات والتقليل من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات وتحرير المبادلات وتخفيض سعر الصرف والتقليل من السيولة في الإقتصاد وتجنيد الإدخار، أما البرنامج القطاعي فيتعلق بعدة قطاعات إقتصادية تشمل القطاع الفلاحي، الصناعي والمبادلات الخارجية والمؤسسات العمومية[4].

وتجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الإنفتاحي لسياستها في مجال المبادلات الخارجية وهذا بموجب القانون 89/13 حيث يندرج هذا الأخير في الإتجاه العام لبرامج التصحيح الهيكلي وإلتزامات المغرب إتجاه إتفاقية الغات التي إنضمت إليها سنة 1987، كما يرتكز هذا القانون على المبدأ الأساسي لحرية التجارة (الصادرات والواردات) بإستثناء العوامل المرتبطة بحماية الأمن والصحة والثروة

---

[1] . أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1991، ص77.

[2] . Geuchi Djamel – eddinne, op.cit, pp75-76.

(**) إضافة إلى خسائر الحرب (الإنفاق العسكري) على الصحراء الغربية التي بلغت 5 إلى 10 مليون درهم في بداية السبعينات لتصل إلى 4 ملايير درهم سنة 1979 ، أي بنسبة 45 % من ميزانية الإستثمارات.

[3] . رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي, الجزء (2)، دار الرضا للنشر، دمشق, سوريا، 2001، ص436.

[4] . Abd El Adim Leila, op.cit, P 31.

الحيوانية والزراعية والتراث البيئي والفني والثقافي والوطني، كما ينص هذا القانون على إمكانية فرض الحماية الوطنية في شكل إجراءات جمركية على المنتوجات الناشئة في شكل حصص لمدة خمس سنوات يمكن تمديديها بشكل إستثنائي إلى ثلاث سنوات أخرى ويتعلق الأمر خاصة بالمنتوجات الزراعية الأساسية (الحبوب والزيوت والمزروعات السكرية، والحليب واللحوم ومشتقاتها)[1].

وفي هذا الإطار إعتمد المغرب سلسلة من الإصلاحات تجسدت في عدد من الإجراءات التي مست مختلف قطاعات الإقتصاد المغربي منها إدراج ضريبة الرسم على القيمة المضافة (TVA)، التقليل من الإستثمار العام ورفع الدعم والتخلي عن الإعانات الحكومية وتخفيض قيمة العملة حيث إنخفضت قيمة الدرهم بحوالي 45% طوال عقد الثمانينات واستقرت قيمته منذ 1991، حيث أن معدل الصرف وصل إلى 8.5 درهم للدولار الواحد في1995، مقابل 9.6 في 1993و8.1 في 1990و7.8 في سنة 1987[2].

لقد عرف الإقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4% في نهاية الثمانينات وأنخفض عجز الميزانية إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة1991، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية إرتفاعا قدر بأكثر من 360% بين (1970-1980) وبحوالي 100% ما بين (1980-1992)، وكان سعر الصرف الرسمي للمغرب وهو سعر الصرف الثابت و أصبح سنة 1993 قابلا للتحويل، وقد فرضت الرقابة على الصرف من قبل وزارة المالية بإستثناء ما هو مخصص للمواد الصيدلانية والطاقة والأقمشة النسيجية ويتم إستيراد جميع المنتوجات بشكل حر، وتفرض الرسوم الجمركية للسلع المستوردة على أساس القيمة بالمعدل الأعلى للتعريفة الجمركية والتي تقدر بـــ 35% على معظم السلع[3].

نشير إلى أن المغرب سجل عجزا تجاريا وصل إلى ما يزيد عن 2.7 مليار دولار سنة 1992 أي بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص المتعاملين الأساسين للمغرب هي الدول الصناعية (فرنسا، ألمانيا، وإسبانيا بإعتبارها الشريك التقليدي التاريخي).

أما فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الإستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية (وزارة المالية) كما أنه

---

[1] . فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] . نفس المرجع السابق, ص89.

[3] .رعد الصرن، مرجع سبق ذكره، ص437.

بإمكان المستثمرين الأجانب شراء الأوراق المالية المغربية المدرجة في السوق المالية المغربية، وتعتبر هذه الإجراءات من بين الحوافز والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

ثالثا: الإقتصاد التونسي:

لقد عانى الإقتصاد التونسي خلال السبعينات وبداية الثمانينات مشاكل وإختلالات نتيجة الإنخفاض في صادرات الوقود ومشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة، مما أدى بتونس إلى الإستدانة الخارجية في السنوات (1970-1980)، حيث إنتقلت نسبة الديون الخارجية الطويلة الأجل بالنسبة للصادرات من 86% إلى 155%.

وفي هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم والمساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي وقعت إتفاقية لمدة 18 شهر مع الصندوق وهذا سنة 1986 مقابل القيام بجملة من الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع ودعم صادرات السلع الزراعية، والعمل على رفع عائدات السياحة وتخفيض الإنفاق العام وتحرير التجارة الخارجية، فأعتمدت من أجل ذلك إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية، ونتيجة هذه الإصلاحات عرف الإقتصاد التونسي نوع من الإنتعاش حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بـــ 5.5% سنة 1987.[1]

وللإشارة فإن التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التونسية حدثت منذ سنة 1987 عند بداية تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لتؤكد إندماجها في السوق العالمية، وإحداث قطيعة مع الممارسات التجارية الحمائية التي كان معمولا بها سابقا والمتمثلة في الحصص والتراخيص المسبقة والحقوق الجمركية الهادفة إلى حماية الصناعات المحلية وتعظيم موارد الدولة، وبادرت السلطات التونسية بإجراءات التحرير بإزالة كل القيود الكمية وأشكال التراخيص المسبقة على إستيراد المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة وهذا بسبب انضمامها إلى إتفاقية الغات سنة 1992، وأنتهجت أيضا سياسة تحفيزية تستهدف إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي بهدف تحسين قدرته التنافسية وتمكينه من الإستفادة من الإمكانيات الناتجة عن إنفتاح الإقتصاد على السوق العالمية.[2]

إن الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للإنتقال بالإقتصاد التونسي من الركود إلى الإنتعاش وبالتالي لجأت إلى عقد إتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 03

[1] . Guechi Djamel eddinne, op.cit, pp 81-82.

[2] . فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 90.

سنوات (تم تمديدها فيما بعد إلى 04 سنوات) وكان من بين أهداف البرنامج الجديد: التعجيل بعملية تحرير التجارة وفتح الحدود وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات وإنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي وإلغاء الرقابة على الأسعار الداخلية، وفي هذا الإطار إستفادت تونس في إطار إتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي من قرض قدره 250 مليون دولار[1].

بدأت تظهر الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي بعد إنتهاء مدة الإتفاقية (سنة 1992) حيث عرف معدل النمو نسبة 8.1% بعدما كان 5.8% سنة 1987 و1.2% سنة 1986.

أما بخصوص نظام سعر الصرف التونسي لجأت تونس إلى تعويم سعر صرفها وقامت السلطات بإلغاء الرقابة على الصرف سنة 1993 وجعل الدينار التونسي قابلا للتحويل، وهذا من أجل جلب المستثمرين، بالإضافة إلى هذا فقد إعتمدت السلطات التونسية جملة من القوانين الإستثمارية الجديدة سنة 1994 الهادفة إلى جلب الإستثمارات ودعم عمليات التصدير[2]، وذلك من خلال قانون التجارة الخارجية (94-41) المؤرخ بـــ 1994/03/07 ليحدد نظام إستيراد وتصدير السلع، وتكون حرية المبادلات القاعدة العامة لهذا القانون بإستثناء بعض القيود المتعلقة بقضايا الأمن والصحة والوقاية والأخلاق وحماية الثروة الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي[3].

المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية العامة للإقتصاديات المغاربية:

من خلال هذا المطلب نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية العامة لأداء الاقتصاديات المغاربية الثلاثة(تونس، الجزائر والمغرب). والتي شملت الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد فيه، إضافة إلى واقع القطاع الخارجي للبلدان المغاربية.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي المغاربي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس المهمة لأداء النظام الاقتصادي، فهو يعكس قدرة القطاعات الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي قدرتها على إشباع الحاجات وتلبية الطلب

[1] . Abd El Adim Liela, op.cit, P 33.

[2] . رعد الصرن، مرجع سبق ذكره, ص449.

[3] . فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره, ص91.

وزيادة الاستثمار وخلق فرص العمل. وتجدر الملاحظة أن قياسه بالأسعار الجارية يعكس أيضا التأثير التضخمي لقيمة السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد[1].

1-أداء الناتج المحلي الإجمالي المغاربي:

يوضح **الشكل(II-1)** طبيعة تطور الناتج المحلي الإجمالي المغاربي بأسعار السوق الجارية منذ عام 1999 إلى عام 2008م، حيث يتضح أن هناك تفاوتا في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المغاربية الثلاث، ويعزى ذلك إلى إختلاف قاعدة مواردها الطبيعية والإقتصادية والبشرية، وتباين مقدرتها على حشد مواردها المتاحة وإستثمارها الاستثمار الأمثل.

الشكل رقم(II-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق للدول المغاربية(مليون دولار)

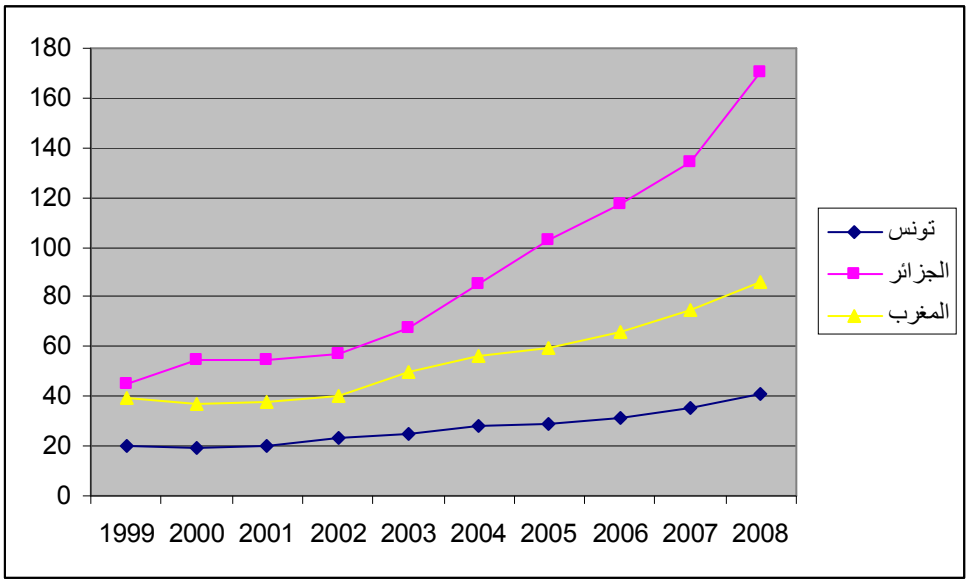

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية لسنة 2010، ص11.

إن الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد التونسي والمغربي كان متزايدا ولكن بنسبة أقل مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث قفز الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري من 54.792 مليون دولار سنة 2000 إلى 170.300 مليون دولار سنة2008، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2000و 2008، من 21.459 مليون دولار إلى 44.924مليون دولار بتونس ومن35.958

[1] .محمد علي داهش، رواء زكي يونس."**اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي-الواقع ومتطلبات المستقبل-**".دراسات استراتيجية.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.العدد101. طبعة01. 2004.ص32.

مليون دولار إلى 89.072 مليون دولار بالمغرب، ويعود السبب في ذلك إلى تأثر هذه الإقتصاديات بدرجات متفاوتة بالتغيرات الدولية التي من أهمها تغيرات أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى في السوق الدولية.

2-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

لقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع، يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يكون تعريف النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

تميزت الاقتصاديات المغاربية الثلاث خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين(2000-2010) بتذبذب وتراجع ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **كما يبينه الجدول رقم(II-1)**.

الجدول رقم(II-1): نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدول المغاربية المختارة(نسبة مئوية)

	متوسط 2005-2000	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	4.5	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3
تونس	4.4	5.7	6.3	4.5	3.1	3.7
المغرب	4.4	7.8	2.7	5.6	4.9	3.2

المصدر: صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد الإقليمي، أفريل 2011.

انخفض معدل نمو الناتج الحقيقي للجزائر من 4.5% خلال سنوات (2000-2005) إلى 2.4% خلال 2008 و2009، لكنه عرف انتعاش سنة 2010 أين بلغ 3.3%، بينما إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد التونسي من 6.3% سنة 2007 ليبلغ3.7% سنة 2010 بعد أن كان متزايدا بوتيرة مستمرة خلال الفترة (2000-2007). أما الاقتصاد المغربي فقد شهد تذبذب مستمر بين الإنخفاض والارتفاع لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد سجل أقصى ارتفاع له سنة 2006 أين بلغ 7.5% بينما سجل أقصى إنخفاض له سنة 2007 بنسبة 2.7%. والشكل أدناه يوضح ذلك.

[1] . تقرير هيئة تخطيط الدولة السورية." **تحليل الاقتصاد الكلي السوري**".مسودة للمناقشة.يوم 2005/01/25.

الشكل رقم(II-2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)

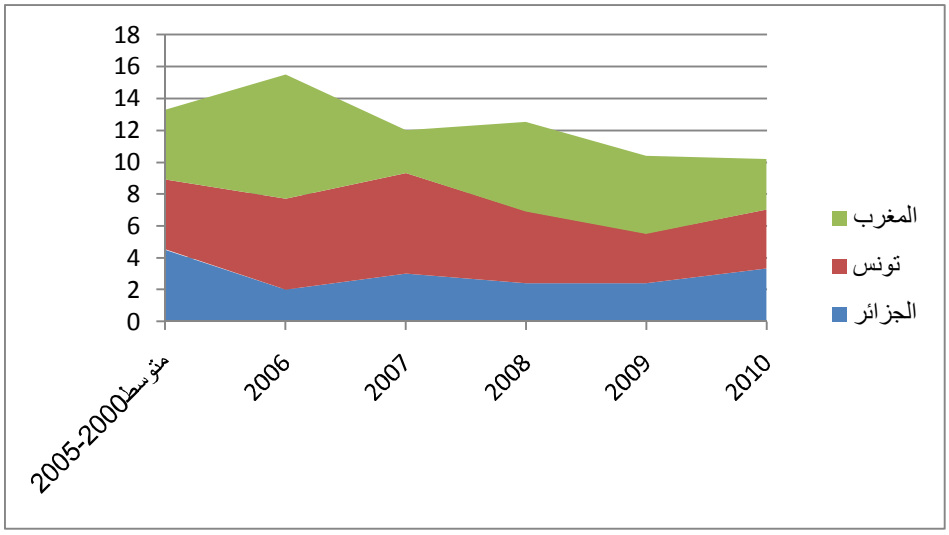

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(II-1)

وهذا التباين في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصاديات المغاربية يعود لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي لهذه الدول، كما تأثرت هذه الاقتصاديات بواقع الاقتصاد العالمي الذي شهد انكماشا خلال سنوات(2007-2009) بفعل الأزمة المالية والإقتصادية العالمية2008.

3-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاهية، ولكنه مقياس يعيبه عدم المعرفة بدرجات التباين، فالمتوسط لا يعني ضرورة التوزيع العادل للدخل[1]، حيث توضح بيانات **الجدول رقم(II-2)** نصيب الفرد في الدول المختارة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

[1] محمد علي داهش، رواء زكي يونس. مرجع سبق ذكره.ص35.

جدول(II-2): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (معدل النمو السنوي: %)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تونس	3,1	4,3	5,3	3,6	1,9	3	0.2
الجزائر	3,4	-0,7	1,2	2,2	0,5	3	2.1
المغرب	1,7	6,4	1,5	4,1	4,3	2,4	2.8
	2.7	3.3	2.8	3.3	2.2	2.8	1.7

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير السنوي2011، ص116

إن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي التونسي قد انخفض من 3.1% عام2005 إلى 1.9% سنة2009 ثم عاد ليرتفع سنة2010 أين بلغ3%، أما نصيب الفرد الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 3.4% سنة2005 إلى-0.7% سنة2006 ثم عاد فارتفع إلى 2.2% سنة2008 وانخفض إلى 0.5% سنة2009 ليعاود الإرتفاع سنة 2010 أين بلغ 3%، وبلغ متوسط نصيب الفرد المغربي 1.7% سنة2005و إرتفع سنة2006 ليبلغ 6.4% وانخفض نصيب الفرد المغربي سنة2007، ليعاود الارتفاع سنة2008 و2009 ليبلغ على التوالي4.1%، 4.3% .

الشكل رقم(II-3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)

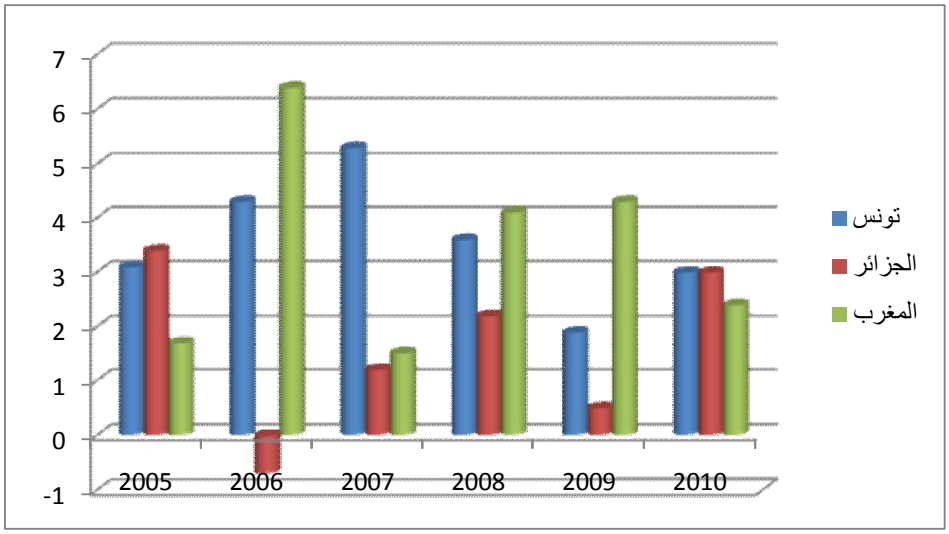

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(II-2)

أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية المختارة بالدولار الأمريكي الجاري لم يتجاوز 7دولار في المتوسط كما توضح ذلك بيانات **الجدول رقم(II-3)**.

الجدول رقم(II-3):الناتج المحلي الإجمالي للفرد(بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
الجزائر	6.214	6.473	6.762	6.762	7.180	7.180	7.405
المغرب	3.946	4.126	4.404	4.614	4.940	4.940	5.183
تونس	7.759	8.407	8.891	9.483	9.610	9.610	10.177
	5.973	6.335	6.685	7.062	7.243	7.243	7.588

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير السنوي، 2011، ص114.

والملاحظ أن حصة الفرد المغاربي من الناتج المحلي الإجمالي متذبذب وبدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد التونسي من إجمالي الناتج المحلي 9دولار، و 6دولار بالنسبة للفرد الجزائري أما نصيب الفرد المغربي من إجمالي الناتج بلغ في المتوسط حوالي4دولار.

ويعود ذلك لتباين قيمة إجمالي الناتج الإجمالي ودرجة تأثره بالمتغيرات الدولية، وكذلك نتيجة لتفاوت عدد السكان بين البلدان المغاربية المختارة.

ثانيا: هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية:

الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية مقسم بين القطاعات السلعية والخدمية، كما تشير لـــذلك بيانات **الجدول رقم(II-4)**.

الجدول رقم(II-4): القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي **الوحدة:(%)**

	تونس	المغرب	الجزائر
الزراعة			
2007	11.08	12.99	8.02
2008	10.37	13.89	8.08
2009	10.63	14.32	8.03
الصناعة			
2007	34.14	25.84	61.29
2008	35.36	28.77	61.61
2009	33.98	26.83	61.72
الخدمات			
2007	54.78	61.71	30.65
2008	54.28	57.34	30.31
2009	55.39	58.85	30.25

المصدر: تقرير سنوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 2010، ص67.

يظهر أن هناك إختلاف كبير في البنى الإقتصادية للدول المغاربية الثلاث(تونس، الجزائر والمغرب) وذلك كما يلي.

1. **الزراعة:** رغم إتساع الرقعة الزراعية في البلدان المغاربية إلا أن مساهمة الزراعة في الناتج تبقى ضئيلة جدا، حيث لم تتجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، إذ يساهم القطاع الزراعي بنسبة 8.03% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2009، وبنسبة14.32% و10.63% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس على التوالي خلال نفس السنة. ويعود السبب في ذلك إلى ندرة الأمطار وتخلف التكنولوجيا الزراعية في الدول المغاربية، ومن ناحية أخرى عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.
2. **الصناعة:** تعتبر من أهم قطاعات تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وبنسبة أقل المغرب وتونس، إذ تساهم بنحو 61.72% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2009، و بنسبة 33.98%، 26.83% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتونس والمغرب على التوالي خلال نفس السنة، حيث لا تعكس هذه النسب القوة التصنيعية لهذه الاقتصاديات، حيث تمثل صناعة النفط والصناعات الاستخراجية نسب مهمة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

3. **الخدمات:** يشمل قطاع الخدمات، قطاعات المال والتمويل وغيرها من الخدمات الإنتاجية والحكومية. تشكل الخدمات نسبة 58.5% من إجمالي الناتج المحلي المغربي سنة 2009، و بنسبة 55.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي التونسي، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 30.3%.

وبالتالي نلاحظ أن هناك اختلاف واضح للتركيب الهيكلي للإقتصاديات المغاربية حيث تشكل الصناعة الإستخراجية أهم مكون للناتج المحلي الإجمالي الجزائري يليها قطاع الخدمات. بينما نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاقتصاد التونسي والمغربي يعتمد بدرجات متفاوتة على مختلف القطاعات.

ثالثا: التجارة الخارجية وميزان الحساب الجاري للدول المغاربية:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لأي بلد، وتزداد أهمية هذا القطاع في عالم اليوم.فالتجارة الخارجية تعتبر أحد الدعامات الأساسية للبناء الاقتصادي والدخل القومي.[1]

كما يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في اقتصاديات الدول المغاربية، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة إجمالي التجارة الخارجية المغاربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها، حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصاديات اعتمادا كاملا على الخارج لتوفير احتياجاتها[2].

1: الصادرات:

تعتبر الصادرات مكون مهم للناتج الإجمالي المغاربي بإعتبار أن الدول المغاربية ترتبط بشكل وثيق بالعالم الخارجي. حيث شهدت الصادرات المغاربية تطورا ملحوظا خلال الفترة (1999-2009) كما تبينه بيانات **الجدول رقم(II-5)**.

---

[1] . هيئة تخطيط الدولة السورية، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]. **سمير** محمد عبد العزيز" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**"، 2006، ص4.

جدول رقم(II–5): تطور الصادرات السلعية المغاربية خلال الفترة(2001–2010).

(FOB ، مليون دولار أمريكي)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	8,032	9,678	10,626	11,703	15,165	19,203	13,916	16.313
الجزائر	24,455	32,234	46,321	54,729	60,174	78,129	43,977	54.487
المغرب	8,762	9,912	11,197	12,731	15,321	19,977	13,305	15.513

المصدر:منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص11.

وتراوحت بين الانخفاض والارتفاع وبدرجات متفاوتة بين الدول المغاربية، حيث بلغت إجمالي الصادرات السلعية في تونس 5.83 مليون دولار أمريكي سنة2000 وارتفعت لتبلغ 13.916 مليون دولار أمريكي، كما عرفت الصادرات الجزائرية قفزة واضحة حيث ارتفعت من 21.32 مليون دولار إلى 78.129 مليون دولار سنة2008 لتسجل انخفاض ملحوظ سنة2009 أين بلغت قيمة صادراتها 43.97 مليون دولار، متأثرة بالأسواق الدولية خاصة تقلبات أسعار النفط وانكماش الاقتصاد العالمي بفعل أزمة 2008. أما الصادرات المغربية فقد عرفت ارتفاع مستمر وبنسب ثابتة، بلغت19.97 مليون دولار سنة2008 لتنخفض إلى 13.305 مليون دولار سنة 2009.

الشكل رقم(II–4):تطور الصادرات السلعية المغاربية(مليون دولار أمريكي)

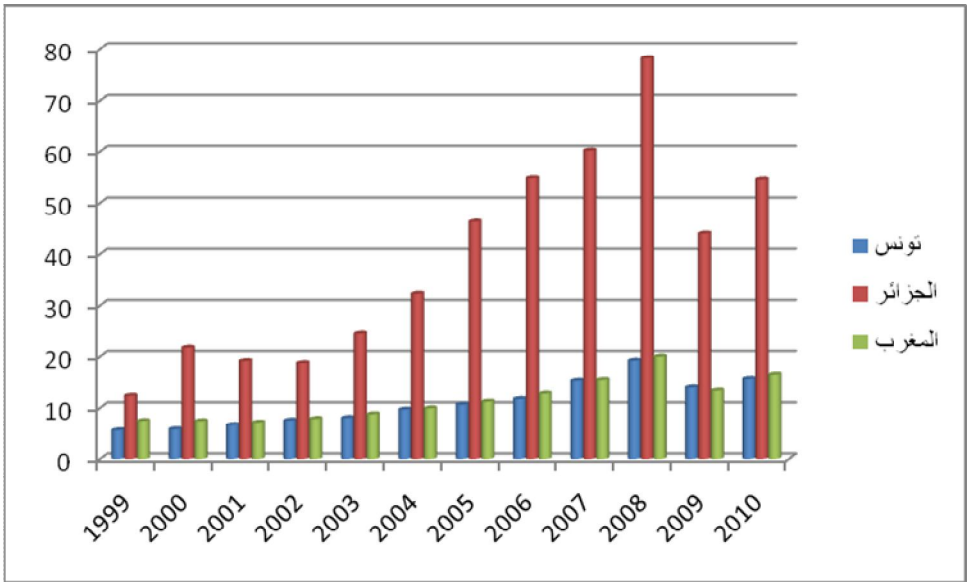

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم(II–5).

2: الواردات السلعية:

شهدت الواردات المغاربية إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1999-2008) في كل من تونس والمغرب والجزائر لكن بنسب متفاوتة كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-6)**.

الجدول رقم(II-6):تطور الواردات السلعية (CIF، مليون دولار أمريكي)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	10,449	10,902	12,813	13,321	15,047	19,093	24,568	19.162	24.161
الجزائر	12,012	13,337	17,95	19,847	20,68	25,992	39,335	40.703	41.509
المغرب	11,833	14,212	17,808	20,798	23,939	31,894	41,628	31.070	34.500

المصدر:منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص14.

بالنسبة لأداء البلدان المغاربية خلال الفترة (1999-2010) ارتفع إجمالي واردات السلع في الدول المغاربية ارتفاعا ملحوظا خلال (1999-2008)، قبل أن ينخفض عام 2009 إلى 19.162 مليون دولار أمريكي بتونس، أما واردات المغرب فقد انخفضت إلى 31.070 مليون دولار أمريكي. في عام 2010 ارتفعت مرة أخرى إلى 24.161 مليون دولار أمريكي و34.500 مليون دولار أمريكي في تونس والمغرب على التوالي. أما الواردات السلعية للجزائر فقد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1999-2010) إذ بلغت 41.509 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (II-5): تطور الواردات المغاربية خلال (1999-2010)

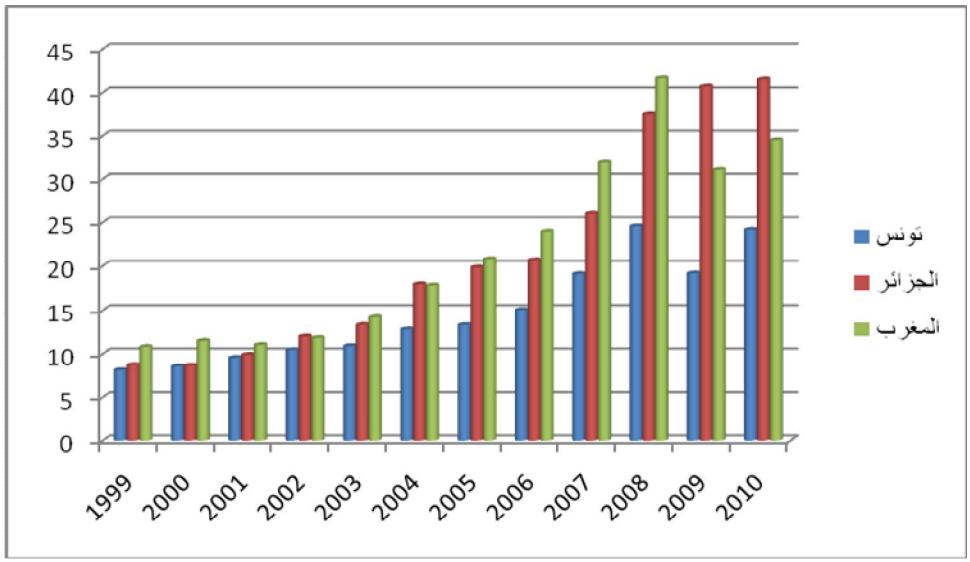

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول(II-6)

وبصفة عامة يلاحظ أن واردات الدول المغاربية الثلاث(تونس، الجزائر والمغرب) قد انخفضت في عام 2009م نتيجة للأزمة العالمية وانكماش الاقتصاد العالمي وتعافت بشكل كبير في عام 2010.

3: ميزان الحساب الجاري المغاربي:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمس كافة الموازين سواء التجارية أو تلك المتعلقة برأس المال و لهذا فان الكثير من الدول تعطي أهمية كبيرة لتحليله حتى أنها تبني على أساسه الاستراتيجية الاقتصادية المقبلة. من هنا يمكننا القول بأنه يسمح بمعرفة الوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد ومن خلالها التنبؤ بالحالة المستقبلية له ولن ننسى أن نشير بأن ميزان المدفوعات يسمح بمقارنة الاقتصاد الوطني بباقي اقتصاديات العالم الأخرى و استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف للبلد صاحب الميزان[1].

يعد ميزان الحساب الجاري أهم مكون لميزان المدفوعات يعكس وضعية الاقتصاد تجاه العالم الخارجي، حيث يمثل مؤشر مهم خاصة وأن الاقتصاديات المغاربية ترتبط بشكل وثيق بالعالم الخارجي. ويشمل الحساب الجاري على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين هما: الميزان التجاري وميزان الخدمات، يشمل الأول التجارة المنظورة من الصادرات والواردات السلعية، أما الثاني يشمل جميع المعاملات الخدمية مثل السفر والنقل والتأمين ويسمى ميزان التجارة غير المنظورة.

حيث أن حساب الميزان الجاري لكل من المغرب وتونس شهدا عجزا مستمرا خلال الفترة (2005-2010)، بخلاف الميزان الجاري للجزائر الذي كان في حالة فائض يتناقص باستمرار متأثرا بالأوضاع الدولية وخاصة انكماش الاقتصاد العالمي خلال الأزمة المالية لسنة 2008.

الجدول رقم(II-7):رصيد ميزان الحساب الجاري للدول المغاربية(تونس- الجزائر-المغرب)

(بليون دولار)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	21,18	28,95	30,6	34,45	0,49	3,96
تونس	-0,3	-0,62	-0,92	-1,71	-1,35	-1,13
المغرب	1,06	1,41	-0,07	-4,64	-4,57	-4,69

المصدر:منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص73

[1]. ماهر كنج شكري، **"المالية الدولية"**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.ص24.

الشكل رقم(II-6): تطور رصيد الحساب الجاري للدول المغاربية الثلاث(بليون دولار)

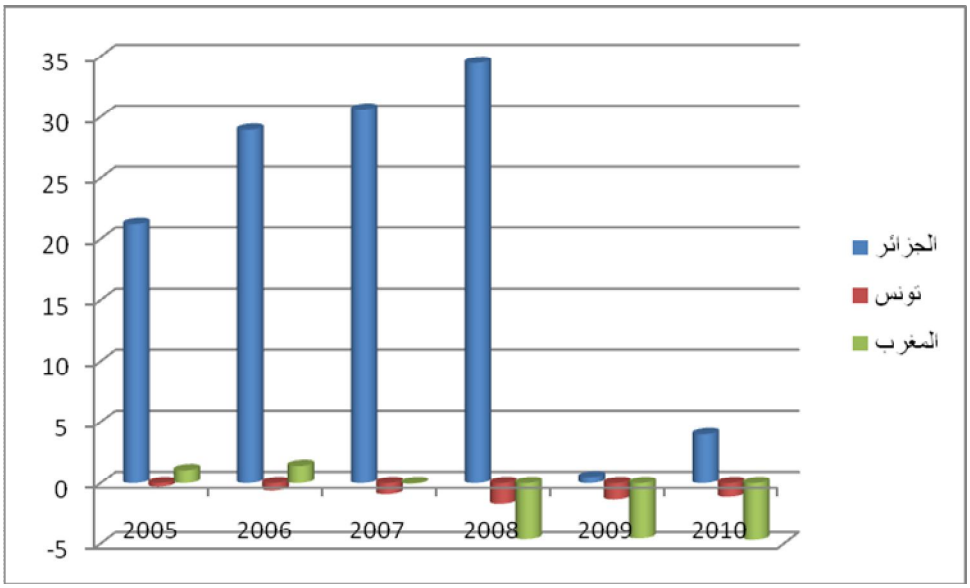

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(II-7)

المبحث الثاني:الموارد الزراعية المغاربية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية أساسية في قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها[1]. وتعتبر الموارد الزراعية أهم الموارد الاقتصادية، و التي تشمل موارد زراعية طبيعية و موارد زراعية بشرية، تتمثل الموارد الزراعية الطبيعية في كل من الموارد الأرضية، موارد الثروة الرعوية والغابية، الموارد المائية وموارد الثروة الحيوانية والسمكية.[2]

المطلب الأول: الموارد الأرضية والمائية:

تعتبر الموارد الأرضية محدد أساسي ومهم للإنتاج الزراعي، ولا شك أن إمكانية التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه، ونظرا لوقوع المنطقة المغاربية في منطقة شبه جافة تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية، ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة[3]، فان الدول المغاربية الثلاث(تونس، الجزائر، المغرب) تسود فيها الزراعة المطرية، وتختلف نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية من دولة لأخرى، بل من عام إلى آخر اعتمادا على معدلات الأمطار وتقلباتها السنوية.

من خلال هذا المطلب نتناول إحدى أهم الموارد الزراعية الطبيعية التي تعتبر ضرورية للقيام بالنشاط الزراعي، وهي الموارد الأرضية والموارد المائية.

أولا: الموارد الأرضية الزراعية المغاربية:

تقدر المساحة الزراعية في تونس بـــ31.95% من إجمالي المساحة الجغرافية، وتعتبر أعلى نسبة مقارنة بالمساحة الزراعية في الجزائر والمغرب، حيث بلغت المساحة المزروعة من إجمالي المساحة الجغرافية في كل من الجزائر والمغرب 0.35%، 12.63% على التوالي سنة 2008.

---

[1]. فليح حسن خلف. **إقتصاديات الوطن العربي**.الوراق للنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى.2004.ص 54.

[2] . . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**، الخرطوم، 2010، ص15.

[3]. نفس المرجع السابق.ص16.

الجدول رقم(II-8): المساحة الجغرافية والمساحة المزروعة عام2008

الوحدة:ألاف الهكتار

-	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	المساحة المزروعة/ إجمالي المساحة الجغرافية(%)
تونس	16230.00	5186.42	31.95
الجزائر	2381874.10	8424.76	0.35
المغرب	71085.00	8980.90	12.63

المصدر: المنظمة العربية للزراعة والتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات، المجلد 29.

ويرجع سبب ضآلة نسبة المساحة المزروعة إلى إجمالي المساحة الجغرافية في الجزائر بالرغم من شساعة مساحتها إلى أن جل أراضيها عبارة صحراء.

1-نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في كل من تونس والجزائر والمغرب:

إن عامل الأرض مورد رئيسي في الاستغلال الزراعي وإنتاج الغذاء، لكنه مورد محدود وقد تزداد محدوديته بفعل الزيادة السكانية والتي تقلص مجال هذا المورد في ضوء محدودية التوسع الزراعي، فالمساحات الزراعية الصالحة نسبة لعدد السكان في الأرض تظل تتقلص بإستمرار[1]، ويقدر خبراء المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن فرص توسع المساحات الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة ومنحصرة أساسا داخل البلدان النامية حيث لا تتجاوز للسنوات المقبلة نسبة 12%.[2]

يوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعدا آخرا يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري. ويبلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر ما نسبته 0.24%، ويرتفع نصيب الفرد منها في كل من تونس والمغرب إذ يبلغ 0.50%، 0.29% على التوالي سنة 2008.

[1] - "**دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**".مرجع سبق ذكره،ص23.

[2] عبد العزيز شرابي."**تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر-**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.جامعة الحاج لخضر-باتنة-2007/2006. ص19.

الجدول رقم (II–9):نصيب الفرد من المساحة المزروعة لعام 2008 **المساحة:**ألف هكتار

عدد السكان:آلاف نسمة

–	إجمالي عدد السكان	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة(هكتار)
تونس	10100.61	5186.42	0.50
الجزائر	34800.00	8424.76	0.24
المغرب	31177.00	8980.90	0.29
	76077.61	22592.08	0.3

المصدر: المنظمة العربية للزراعة والتنمية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره، ص8.

ويرجع التفاوت في ذلك إلى تباين نصيب المساحة المزروعة إلى إجمالي المساحة الجغرافية وكذلك التفاوت في عدد السكان بين البلدان المغاربية المختارة.

1–نمط استخدام الأراضي الزراعية في البلدان المغاربية(تونس–الجزائر–المغرب):

يعد نمط استخدام الأراضي الزراعية محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خصائص، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينسحب أثرها على مساحة الغابات والمراعي وكذا توزيع المساحة المحصولية بين مستديمة وموسمية.

تتوزع الأراضي الزراعية في البلدان المغاربية بين مساحات مزروعة مطرية ومساحات مزروعة مروية، و الباقي موزع بين مساحات متروكة إضافة لمساحات الغابات والمراعي.

الجدول رقم(II–10): استخدام الأراضي الزراعية عام 2008 **المساحة:**ألف هكتار

–	المساحة المطرية	المساحة المروية	المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
تونس	3284.3	381.05	939.58	664.00	4839.54
الجزائر	4006.88	834.78	3563.30	4228.00	32884.88
المغرب	5172.57	1295.12	1997.00	5228.90	24850.00

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص9.

تبلغ المساحات الزراعية المروية بالدول المغاربية فرادى سنة2010 ما نسبته20%من إجمالي الأراضي الزراعية في الجزائر و22% في المغرب و10% في تونس، وهي نسبة متواضعة مقارنة بدول الخليج العربي التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة المروية.

الشكل رقم(II-7): نسبة المساحات الزراعية المروية في الدول المغاربية سنة 2010، (%).

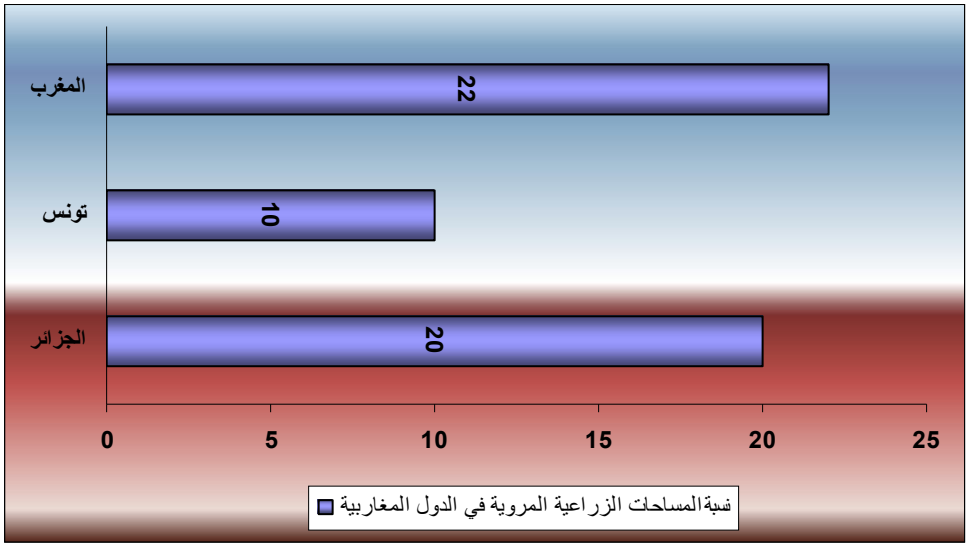

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2010.ص5.

كما تبلغ مساحة المراعي الطبيعية من إجمالي المساحة الأرضية في البلدان المغاربية فرادى ما نسبته 29.7% في تونس و 13.8% في الجزائر ، 35% في المغرب سنة 2010.

أما فيما يخص الغابات فان المنطقة المغاربية تفتقر إلى وجود مساحات كثيفة منها نظرا لأن المنطقة المغاربية منطقة شبه جافة. تشكل مساحة الغابات في المغرب ما نسبته 7% من إجمالي مساحته الكلية و 1.8% في الجزائر، و 4.1% في تونس عام 2010م.

الجدول رقم(II-11): نسبة مساحة المراعي والغابات إلى مساحة الأرض الكلية حسب كل بلد(نسبة مئوية).

	2008		2009		2010	
	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات
تونس	29,8	4,1	29,8	4,1	29,7	4,1
الجزائر	13,8	1,8	13,8	1,8	13,8	1,8
المغرب	35	7,4	35	7,4	35	7,4
الوطن العربي	35,4	6,8	35,4	6,8	31,5	6,8
العالم	26,1	31	26,1	31	26,1	31

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.2010.ص7.

ثانيا: الموارد المائية المغاربية:

يكتسب الماء أهمية كبيرة في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، خاصة في المناطق الجافة والشبه جافة، حيث يتسم بالندرة، والمنطقة المغاربية تحتوي ككل المناطق في العالم على مصادر مياه طبيعية(تقليدية) ومصادر مياه غير تقليدية، فالمياه التقليدية تعرف بأنها المياه الطبيعية التي يمكن استعمالها دون اللجوء إلى التنقية أو التحلية وتتمثل أساسا في مياه الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية.

أما المياه غير التقليدية تعتبر مياه مستعملة، لا يمكن إعادة استعمالها إلا بعد تنقيتها أو تحليلها، تتمثل أساسا في مياه الصرف الصحي، ومياه الصرف الزراعي ومياه صناعية، مياه مالحة.[1]

1-مصادر الموارد المائية في الدول المغاربية:

- **مصادر الموارد المائية في الجزائر:**

يتأثر المناخ في الجزائر بالبحر في الشمال والصحراء في الجنوب وهو يتدرج من المناخ شبه الرطب في الشمال إلى الصحراوي في أقصى الجنوب، وتتراوح معدلات الأمطار ما بين 50مم في

[1] .سالم اللوزي، "**دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007.ص12.

المناطق الصحراوية و1500م على مرتفعات الشمال الشرقي، ويتميز الهطول المطري بالتفاوت الكبير من سنة إلى أخرى. [1]

تقدر الموارد المائية السطحية الإجمالية في الجزائر بحوالي 17مليار متر مكعب، وتنقسم إلى:المياه السطحية (13مليار متر مكعب)، والمياه الجوفية (4مليارات متر مكعب).حيث تمثل الموارد المائية السطحية 75% من إجمالي الموارد المائية بالجزائر.

تقسم الخزانات المائية الجوفية في الجزائر إلى نوعين:خزانات الشمال ذات موارد متجددة وتقدر مواردها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة. والأحواض الصحراوية التي تحتوي على موارد مائية غير متجددة وتقدر كمية المياه الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة.

ويقدر الاستغلال الإجمالي للموارد المائية بحوالي 4.15 مليار متر مكعب في السنة.

- **مصادر الموارد المائية في تونس:**

يتراوح معدل كميات الأمطار بتونس من 50مم في أقصى الجنوب إلى 1500مم في أقصى الشمال الغربي. تقدر الموارد المائية التي يمكن تعبئتها بحوالي 3800مليون متر مكعب سنويا، وتنقسم إلى:[2]

تنحصر أغلب المياه السطحية في المناطق الشمالية التي تتميز بتهاطل كميات كبيرة من الأمطار وبتواجد أهم الأودية، وتقدر الموارد المائية السطحية في هذه المناطق بحوالي 80% من جملة الموارد المائية السطحية للبلاد.

تنقسم المياه الجوفية إلى نوعين: مياه متجددة ومياه غير متجددة، فالمياه المتجددة تقدر بحوالي 1500مليون متر مكعب سنويا، وتتوزع أساسا على مناطق الشمال والوسط، أما المياه غير المتجددة فتقدر بـــ 600 مليون متر مكعب، وتوجد في المناطق الجنوبية من البلاد، على عمق يتراوح بين 200و 2500 متر، حيث يتم استغلال المياه الجوفية بواسطة 85000 بئر تقليدي، و4500 بئر أنبوبي يتراوح عمقها ما بين 50متر و 2500متر، ويبلغ الاستغلال 90% من جملة الموارد المائية.

---

[1] www.un.org.ma/IMG/pdf/unesco_sn_02_ar.pdf.may2011..

الثروات المائية في المغرب العربي واستعمالاتها.

[2] .نفس المرجع السابق.ص23.

يتوزع الاستغلال حسب القطاعات وخلال سنة2000 بالشكل التالي:1.9مليار متر مكعب لري المساحات الزراعية، 109 مليون متر مكعب للقطاع الصناعي، 314 مليون مكعب لتلبية الحاجيات من مياه الشرب، 27 مليون متر مكعب لفائدة القطاع السياحي.

- **مصادر الموارد المائية في المغرب:**[1]

تتمتع المناطق الساحلية المغربية بمناخ متغير، يخضع لتأثيرات البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمحيط الأطلسي في الغرب، في حين يؤثر المناخ الصحراوي على المناطق الأخرى من المملكة، وينتج على ذلك تفاوت كبير في هطول الأمطار، إذ أنه يتراوح بين 50مم في المناطق الصحراوية جنوب البلاد، و1800مم في المناطق المرتفعة في الشمال الغربي.

تقدر الموارد المائية الإجمالية بحوالي 29 مليار متر مكعب سنويا، منها 32مليار متر مكعب من المياه السطحية في الأودية 6 مليارات متر مكعب مخزونه في الطبقات المائية الجوفية.

تمثل الموارد المائية السطحية 80% من إجمالي الموارد المائية في المغرب وهي تختلف من سنة إلى أخرى حسب هطول الأمطار، وتعتبر الأحواض الأطلنطية من أهم الأحواض المائية من الناحية الكمية، إذ أنها تشمل أهم الأودية التي نذكر منها: وادي سبو(6.6 مليار مثلا مكعب)، وادي أم الربيع(4.5 مليار متر مكعب)، واللوكوس(1.6 مليار متر مكعب)، وتانسيفت(1.2 مليار متر مكعب)، كما تمثل الموارد المائية الجوفية حوالي 20% من جملة الموارد، أي حوالي 6 مليارات متر مكعب، ويقدر الاستغلال الإجمالي للموارد المائية بحوالي 13.5 مليار متر مكعب(1998) منها:80% (10.75 مليارات متر مكعب) من السدود، 20% من الخزانات المائية الجوفية(حوالي 2.75 مليار متر مكعب).

وتتوزع الاستعمالات حسب القطاعات كمايلي:1998 مياه الشرب:518 مليون متر مكعب، مياه الري الزراعي:3.2 مليارات متر مكعب، مياه الصرف الصحي:192 مليون متر مكعب سنة 1998 ويمكن أن تبلغ حوالي 436 مليون متر مكعب في السنة في حدود 2020.[2]

وعلى العموم هناك خمسة مصادر أساسية للموارد المائية في الدول المغاربية، منها ثلاثة تقليدية وهي الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، واثنان غير تقليدية هما مياه التحلية ومياه إعادة الاستخدام، وباستثناء الأمطار كما يوضحه **الجدول رقم(II-11)**. تبلغ المياه التقليدية سنة 2010 في المغرب

[1] .نفس المرجع السابق.ص25.

[2] .كفاح محمد حسيان، مصطفى أحمد غيث"**إدارة الطلب على المياه بالوطن العربي**"، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئية الجافة، سورية، 2006، ص3.

30000.0 مليون متر مكعب، و 15000.0 مليون متر مكعب في الجزائر و 4640 مليون متر مكعب في تونس.

الجدول رقم(II-12): الموارد المائية على مستوى البلدان المغاربية(2010) – مليون متر مكعب–

	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية			
الدولة	جوفية	سطحية	المجموع	إعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	الإجمالي
تونس	1940.0	2700.0	4640.0	6.0	8.7	14.7	4654.7
الجزائر	2000.0	13000.0	15000.0	400.0	74.6	474.6	15474.6
المغرب	7500.0	22500.0	30000.0	350.0	1.2	351.2	30351.2
الدول العربية	36415.0	209222.7	245637.7	9666.1	2236.8	11902.9	257540.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي، 2010.ص8.

2–نصيب المتر مكعب من المياه من الناتج الزراعي المغاربي:

إن نصيب المتر المكعب من المياه العذبة المتجددة من الناتج الزراعي على مستوى الدول المغاربية عام 2006 **الجدول(II-12)** سجل أعلى قيمة له في الجزائر بنصيب بلغ 1.766 دولار للمتر المكعب، تليها تونس بنصيب 1.049دولار للمتر المكعب، بينما بلغ 0.767دولار للمتر المكعب في المغرب.

الجدول رقم(II-13):نصيب المتر المكعب من الناتج الزراعي في الدول المغاربية عام2006

–	كمية المياه(مليون متر مكعب)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي–دولار
تونس	3250.4	3411	1.049
الجزائر	4988.7	8812	1.766
المغرب	11932.3	9150	0.767

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ص24.

بالرغم من الأهمية والفوائد من إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، يجب توخي الحذر عند استعمالها تجنبا للمخاطر الصحية التي تنجم عن ذلك.

3- نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الدول المغاربية:

إن نصيب الفرد المغاربي من الموارد المائية هو أدنى من حد الفقر المائي (1000متر مكعب سنويا)، حيث يقل عن 500 متر مكعب في الدول المغاربية الثلاث، إذ بلغ سنة 2006، 32 متر مكعب في السنة في تونس و 149 متر مكعب في الجزائر و 378 متر مكعب في المغرب، كما توضحه بيانات **الجدول رقم (II-14)**.

الجدول(II-14):نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الدول المغاربية في عامي 2000، 2006، (متر مكعب/ السنة).

-	2000	2006
تونس	430	321
الجزائر	163	149
المغرب	416	378

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية. الخرطوم. ديسمبر2009. ص23.

ويعطي البعد الزمني مؤشرا لمدى خطورة مشكلة ندرة المياه في البلدان المغاربيـــة، إذ أنـــه مـــع إستمرار الثبات النسبي في الكميات المتاحة من الموارد المائية، وزيادة عدد السكان بصورة مستمرة، يتجه نصيب الفرد من المياه إلى الانخفاض كما أن الطلب على المياه يزداد للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة ومن ثم يزيد نصيبها من الموارد المائية المتاحة للزراعة.[1]

[1] . عز الدين بن تركي"**تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟**"، مرجع سبق ذكره، ص45

المطلب الثاني:الثروة الحيوانية والسمكية:

تعتبر الثروة الحيوانية والسمكية[1] عامل استقرار اقتصادي واجتماعي خاصة للمجتمع الريفي، وتعد حيازة وتربية المواشي في عدد من الدول العربية ومنها المغاربية نمطا معيشيا أساسيا، وينتشر نظام الرعي المتنقل على نطاق واسع فيها، في حين ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن في حيازات عائلية صغيرة.[2]

أولا: الثروة الحيوانية:

قدرت إجمالي الثروة الحيوانية في البلدان المغاربية فرادى سنة 2007، 25381.16، 10319.13، 26811 ألف رأس في كل من الجزائر تونس و المغرب على التوالي، كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-15)**.

الجدول رقم (II-15): الثروة الحيوانية في الدول المغاربية المختارة سنة 2007 (آلاف رأس)

-	تونس	الجزائر	المغرب
الأبقار محلي	346.09	643.63	1308.00
الأبقار أجنبي	364.04	216.34	1400.00
جملة الماشية	710.13	859.97	2708
الماعز	1550.65	3837.86	5284.00
الأغنام	7618.35	20154.89	16984.00
جملة الأغنام والماعز	9169	23992.75	22268
إجمالي الحيوانات المنتجة	9879.13	24852.72	24976
الجمال	72.00	291.36	180.00
الخيول	57.00	47.04	151.00
بغال وحمير	311.00	190.04	1504.00
إجمالي الحيوانات الأخرى	440	528.44	1835

المصدر: دراسة شاملة السياسات الزراعية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص29.

[1] .تشمل الثروة الحيوانية(الأبقار، الجاموس، جملة الماشية، الماعز، الأغنام، جملة الأغنام والماعز، الجمال، الخيول، بغال وحمير).، أما الثروة السمكية سواء في المياه المالحة أو العذبة الداخلية.

[2] .عماد كامل الكرابلية"**تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الأردن**"، مديرية الإحصاءات الزراعية، الأردن، 2007، ص24.

حيث يظهر الجدول أن الدول المغاربية محل الدراسة تمتلك قدرا لا باس به من الثروة الحيوانية تتوزع كما يلي:

- **الجمهورية الجزائرية:** تبلغ إجمالي الثروة الحيوانية 25381.16ألف رأس منها 859.97 ألف رأس أبقار و23992.75 ألف راس أغنام وماعز، و 528.44 حيوانات أخرى*.
- **الجمهورية التونسية:** تبلغ إجمالي الثروة الحيوانية بالجمهورية التونسية حوالي 10319.13 ألف رأس، منها 710.13 ألف رأس جملة الماشية، 9169 ألف راس جملة الأغنام و الماعز، و440 إجمالي الحيوانات الأخرى.
- **المملكة المغربية:** حيث تبلغ إجمالي الثروة الحيوانية في المغرب حوالي 26811 ألف رأس، منها 2708 ألف رأس جملة الماشية، 222.68 ألف رأس جملة الأغنام والماعز و 1835 ألف رأس إجمالي الحيوانات الأخرى.

ولا يخفى أن هذه الثروة يمكن زيادة عددها، فالدول المغاربية المختارة تمتلك مساحة رعوية مهمة جدا كفيلة بتنمية واستغلال هذه الثروة جيدا.

ثانيا: الثروة السمكية:

تعتبر الثروة السمكية مكون حيوي من مكونات سبل معيشة الناس في كثير من أنحاء العالم، وتوفر بروتينات عالية الجودة ومغذيات أساسية ومعادن، كثير ما يكون من الصعب الحصول عليها من مصادر غذائية أخرى.[1]

تتميز الثروة السمكية في الدول المغاربية من حيث الموارد البحرية والمياه الداخلية فضلا عن الاستزراع السمكي، حيث تتمتع للدول المغاربية الثلاث تونس الجزائر والمغرب بسواحل مطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وتشمل الموارد السمكية في المياه العذبة أو الداخلية في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية.

* جمال، خيول، بغال وحمير.

[1]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم**، 2010، ص12.

وباستعراض الوضع الحالي لقطاع الثروة السمكية في الدول المغاربية، يتضح أن الثروة السمكية في تونس والجزائر والمغرب تأتي إجمالا من المصايد الطبيعية بنسبة39% مقارنة بإجمالي الثروة السمكية المتأتية من المصايد الطبيعية. **الجدول رقم (II-16)**

الجدول رقم (II-16): الثروة السمكية في الدول المغاربية لسنة 2007(ألف طن)

الدولة	مصايد	%	مزارع	%
تونس	101.60	4	3.50	0
الجزائر	157.47	6	0.29	0
المغرب	784.79	29	0.41	0
مجموع الدول العربية	2724.22	100	727.46	100

المصدر: المنظمة العربية للزراعة والتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، ص ص 33، 34

تتصدر المغرب الدول المغاربية من حيث الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية إذ بلغ 784.79 ألف طن بنسبة 24% من إجمالي الإنتاج السمكي المغربي من المصايد الطبيعية، تليها الجزائر بنسبة 6% (حوالي157.47الف طن)، ثم تونس بنسبة 4%(101.60 ألف طن)،بينما الإنتاج السمكي من المزارع يكاد بنعدم في كل من تونس والجزائر والمغرب مقارنة بمجموع الدول العربية، إذ يبلغ 3.50 ألف طن بتونس و 0.29 ألف طن بالجزائر و 0.41 ألف طن بالمغرب.

ويواجه استغلال الثروة السمكية في الدول المغاربية محل الدراسة عددا من المعوقات من أهمها ضعف استخدام التقانة الحديثة من الصيد وقصور البنى الأساسية اللازمة للصيد البحري، وتلوث المياه، وضعف الاستثمار الخاص والعام في هذا النشاط وضعف الخدمات التسويقية والنقص في العمالة المدربة.[1]

وفي المقابل يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الثروة عن طريق التوسع في إقامة المشاريع الحديثة، واستخدام تقنيات الصيد الحديثة وتطوير محطات البحوث التطبيقية لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد البحري والصناعات السمكية، وتوفير القروض الميسرة للصيادين ووضع الخطط المشتركة مع الدول العربية لتكثيف استغلال المخزون السمكي.

[1] . عز الدين بن تركي"**تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟**"، مرجع سبق ذكره، ص65.

المطلب الثالث: الموارد البشرية الزراعية:

تؤثر العوامل البشرية في الأنشطة الإقتصادية وتدور العوامل البشرية حول الإنسان.وهي تتمثل في عدد السكان وكثافتهم وتوزيعهم وقيمهم واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومستوى المعيشة وتقنيتهم وحضاراتهم.[1]

تتميز العوامل البشرية بسرعة تغيرها نسبيا ومن ثم يتغير أثرها في النشاط الاقتصادي باستمرار، ونظرا لتشعب العوامل البشرية وتعقدها فقد صنفت إلى خمس مجموعات هي: عوامل اجتماعية اقتصادية وتقنية وروابط الدول ليسهل تحليل آثرها على النشاط الاقتصادي[2].

العنصر البشري هو العمود الفقري للعملية التنموية وهذه الأهمية لا ترتبط بكم هذه الموارد فحسب وإنما بالكيف، كذلك لتشمل الخصائص الفنية والسمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان البلدان المغاربية يتزايد بمعدلات سريعة كغيرهم من سكان الدول النامية، غير أن هذه الزيادة تختلف من بلد إلى آخر، حيث ارتفع عدد السكان بتونس من 9.5 مليون نسمة سنة 1999 إلى 10.3 مليون نسمة سنة 2008، وبالجزائر من 31.4 مليون نسمة سنة 1999 إلى 34.6 مليون نسمة سنة 2008، والمغرب من 28.2 مليون نسمة إلى 32.6 مليون نسمة سنة 2008 كما يوضحه **الشكل(II-8)**.

[1] .باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، عدد02، 2003، ص102.

[2] http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2007/10/340767.html.12/4/2011.

الشكل رقم(II-8):تطور عدد السكان في البلدان المغاربية خلال الفترة (1999-2008)

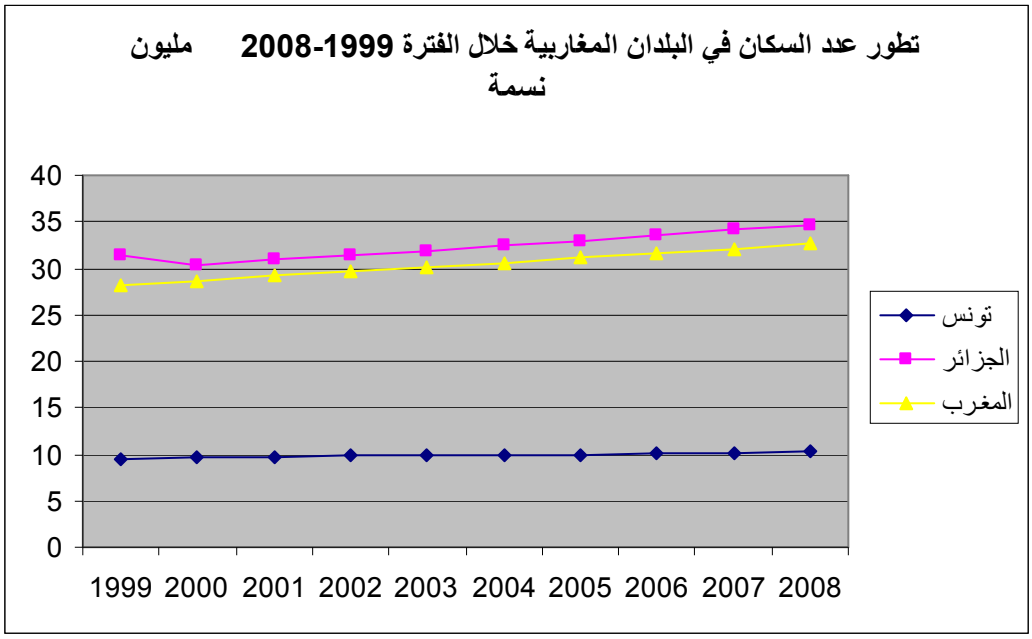

المصدر:صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2010، ص 12.

بلغ عدد سكان الريف في كل من تونس والجزائر والمغرب سنة 2008، 3621.43و 13843.0و 13447.00على التوالي، بمعدلات نمو متواضعة مقارنة بسنة2006**الجدول (II-17)** ويعزز هذا النمو المتواضع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا بدوره يعود إلى عدة عوامل أهمها: ضعف مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم- صحة- مياه شرب- كهرباء).

الجدول رقم(II-17): عدد السكان الإجمالي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة (2006-2008).

الوحدة:ألف نسمة.

السنوات	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
تونس		
2006	10152,79	3550,73
2007	10275,95	3585,91
2008	10400,61	3621,43
الجزائر		
2006	33722,97	13320,77
2007	34400.00	13684
2008	34800.00	13843
المغرب		
2006	30506	13427
2007	30841	13437
2008	31177	13447

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد29، الخرطوم، 2009، ص40.

يغلب على سكان الدول المغاربية محل الدراسة الطابع الريفي، ذلك أن سكان الريف يمثلون مـــا نسبته 43.13% بالمغرب و39.77%بالجزائر و34.81% بتونس، وذلك راجع لظروف مختلفـــة خاصة تلك العاطفة التي تربط المواطن المغاربي بأرضه.

الشكل رقم (II-9): نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان (نسبة مؤوية)

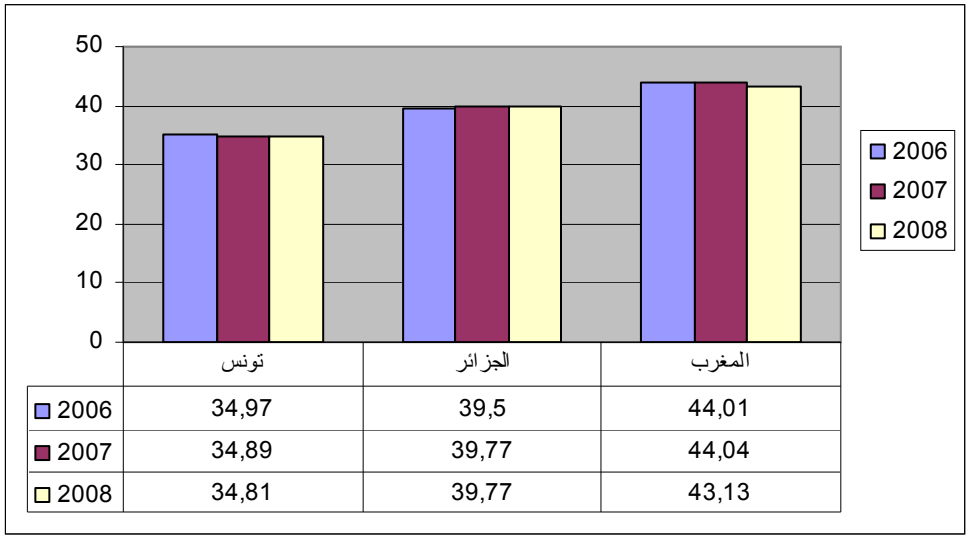

	تونس	الجزائر	المغرب
2006	34,97	39,5	44,01
2007	34,89	39,77	44,04
2008	34,81	39,77	43,13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول(II-16)

كما أن القطاع الزراعي في البلدان المغاربية قد استوعب سنة 2008 حوالي632 ألف نسمة في تونس و2244.06 ألف نسمة في الجزائر و 4608.2 ألف نسمة في المغرب، بنسبة 16.26% و 21.17%و 40.08% من إجمالي القوة العاملة في تونس والجزائر والمغرب على التوالي.كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-18)**.

الجدول رقم(II-18): القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 2006-2008 (ألف نسمة)

	القوة العاملة الكلية	القوة العالمة الزراعية	نسبة القوة العاملة الزراعية إلى إجمالي العمالة
تونس			
2006	3596,59	585,81	16,18
2007	3738,15	608,47	16,27
2008	3886,15	632	16,26
الجزائر			
2006	9730,95	1609,63	16,54
2007	9968,91	2220,12	22,27
2008	10315	2244,06	21,17
المغرب			
2006	10990	4505,9	41
2007	11148	4693,3	42,09
2008	11267	4608,2	40,08

المصدر:المنظمة العربية للزراعة والتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد29، ص39.

ما يميز العمالة الزراعية في البلدان المغاربية أنها تتناقص تدريجيا خاصة بتونس ويرجع ذلك إلى ضعف القطاع الزراعي والريفي وتوجه جزء من قوة العمل في القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات، أما في المغرب تشهد العمالة في القطاع الزراعي تزايدا مستمرا نتيجة للدور التي تمثله الزراعة في الاقتصاد المغربي

المبحث الثالث: الوضع الغذائي المغاربي:

من خلال هذا المبحث نستعرض واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية، بالتطرق إلى الناتج الزراعي المغاربي ونصيب الفرد المغاربي فيه، كما نستعرض تطور الفجوة الغذائية للبلدان المغاربية محل الدراسة.

المطلب الأول: الناتج الزراعي وحصة الفرد فيه:

يشمل الناتج الزراعي قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد و الغابات وصيد الأسماك.

أولا:تطور الناتج الزراعي المغاربي:

يقيس الناتج المحلي الإجمالي قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات باستثمار الموارد المتاحة من مختلف القطاعات، فالناتج الزراعي يقيس قدرة القطاع الزراعي على إنتاج السلع الزراعية لتلبية الطلب المحلي، ويتأثر هذا الناتج بشكل واضح بالموارد الزراعية المتاحة وبالسياسات الزراعية المرتبطة باستثمارها، وكذلك بالعوامل الخارجية التي تؤثر في التبادل التجاري في سوق المدخلات والنواتج الزراعية، فضلا عن تأثره بالعوامل المناخية مثل درجات الجفاف والارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة وغيرها[1].

إن أداء القطاع الزراعي للفترة 2006-2008 باستخدام الناتج الزراعي كان متناقصا في كل من الجزائر والمغرب وتونس بدرجات متفاوتة كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-19)**،

[1] محمد علي داهش، رواء زكي يونس.**اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، الواقع ومتطلبات المستقبل**.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد101. 2004 ص39.

الجدول رقم(II-19):الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2006-2008) الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(%)
تونس			
2006	31147	3411	10,91
2007	35650	3688	10,34
2008	40885	3963	9,69
الجزائر			
2006	117288	8812	7,51
2007	134143	10105	7,53
2008	170300	11197	6,57
المغرب			
2006	65637	9150	13,94
2007	75119	9147	12,17
2008	85743	11202	13,06

المصدر:الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والزراعي، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 29، ص46.

إن نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي التونسي انخفضت من 10.91% سنة2006 إلى9.69% سنة 2008، كما شهدت نسبة الناتج الزراعي المغربي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث شكل ما نسبته 13% من إجمالي الناتج المحلي المغربي سنة2008، وشهدت نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي الجزائري تراجعا ملحوظا خلال الفترة (2006-2008)، حيث انخفض من7.51% الى6.57%، ويعود هذا التراجع إلى الاضطرابات المناخية التي يشهدها العالم والمنطقة المغاربية بالخصوص، والتي كان لها تأثير سلبي على قطاع الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى نمو قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي والخدمي على حساب القطاع الزراعي.

ثانيا: نصيب الفرد المغاربي في الناتج الزراعي:

يعتبر استهلاك الغذاء والاستفادة منه، الهدف النهائي للأنشطة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية وما يرتبط بها من مختلف الأنشطة الخدمية، وفي معظم الدول العربية يعتبر الاستهلاك وأنماطه من المتغيرات التي ترتبط بعدة عوامل متداخلة منها مستويات الدخول والوعي التغذوي والصحي و في ذات الوقت يؤثر الاستهلاك على قدرة الأفراد على العمل والنشاط والإنتاج.[1]

تشير بيانات **الجدول(II-20)** إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2008 بلغ 381.04 دولار في تونس و 321.75 دولار في الجزائر و 359.3دولار في المغرب وهو أعلى من المتوسط العربي الذي بلغ 311 دولار أمريكي.

الجدول رقم(II-20): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2006-2008 (بالأسعار الجارية). دولار أمريكي.

	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
تونس	3067.83	3469.26	3931.02	335.97	354.59	381.04
الجزائر	3477.99	3899.51	4893.68	261.31	290.37	321.75
المغرب	2151.61	2435.69	2750.20	299.94	296.59	359.3

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. المجلد29.ص12.

كما تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي لا تعكس مدى رفاهيته وإنما تقـــاس هذه الأخيرة بمتوسط نصيب الفرد من البروتينات الغذائية و**الجدول رقم(II-21)** يوضح متوسط نصيب الفرد المقدر من مكونات الطاقة والبروتين والدهون على مستوى الأقطار المغاربية.

[1] .المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الوضع الغذائي في الوطن العربي.2010.ص33.

الجدول(II-21): متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون في الدول المغاربية عام 2010م.

	متوسط نصيب الفرد/ اليوم		
	سعرات حرارية(كيلوكالوري)	بروتين(جرام)	دهون(جرام)
تونس	3417	99	85
الجزائر	3270	84	73
المغرب	3244	88	74

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوضع الغذائي في الوطن العربي.2010.ص33

يعتمد المستهلك المغاربي على المصادر النباتية وبخاصة الحبوب والزيوت النباتية والسكر (وهي سلع العجز الغذائي فيه) لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية من الطاقة والبروتين والدهون.

المطلب الثاني:الانتاج والاستهلاك المغاربي من السلع الغذائية الأساسية.

تعتبر متابعة وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي يزداد الإهتمام بها على مستوى البلدان العربية والمغاربية خاصة، باعتبار المنطقة المغاربية من أكثر مناطق العالم تأثرا بتغيرات المناخ والأسعار.لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يتم الوقوف على أوضاع الأمن الغذائي المغاربي.

أولا: الإنتاج المغاربي من السلع الغذائية:

يتركز الإنتاج الزراعي المغاربي لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في الحبوب والخضر والألبان ومشتقاتها ويختلف من بلد إلى آخر حسب نمو وأهمية القطاع الزراعي في الدول المغاربية.

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في البلدان المغاربية، تساهم بالنصيب الأكبر في قيمة إجمالي الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية، و تضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في البلدان المغاربية بشكل رئيسي القمح والذرة الشامية والشعير.[1]

تنتج المغرب نحو 5321.49 ألف طن من جملة الحبوب والجزائر نحو 1702.05 ألف طن وتونس نحو 1185.80 ألف طن سنة 2008. كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-21)**.

[1] .فوزية غربي، "**واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية- العدد الخامس، فيفري2004، ص259.

الجدول رقم(II-21): إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في البلدان المغاربية سنة 2008(ألف طن)

–	تونس	الجزائر	المغرب
مجموعة الحبوب (جملة)	1185.80	1702.05	5321.49
القمح والدقيق	918.90	1278.70	3769.29
الذرة الشامية	-	1.01	120.90
الأرز	-	-	44.50
الشعير	253.90	387.30	1353.20
البطاطس	400.00	2171.06	1536.50
جملة البقوليات	81.10	40.17	189.70
جملة الخضر	2693.00	6068.13	5375.10
جملة الفاكهة	1082.00	2653.51	3521.63
السكر(مكرر)	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	-	-	-
جملة اللحوم	223.88	378.01	729.77
لحوم حمراء	121.38	235.93	289.77
لحوم بيضاء	102.50	142.08	440.00
الأسماك	100.6	142.04	1007.58
البيض	79.85	184.39	185.00
الألبان ومنتجاتها	1010.00	1878.52	1811.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات. أعداد متفرقة.

الشكل رقم(II-10): تطور إنتاج الحبوب في البلدان محل الدراسة خلال الفترة(2001-2008) -ألف طن-

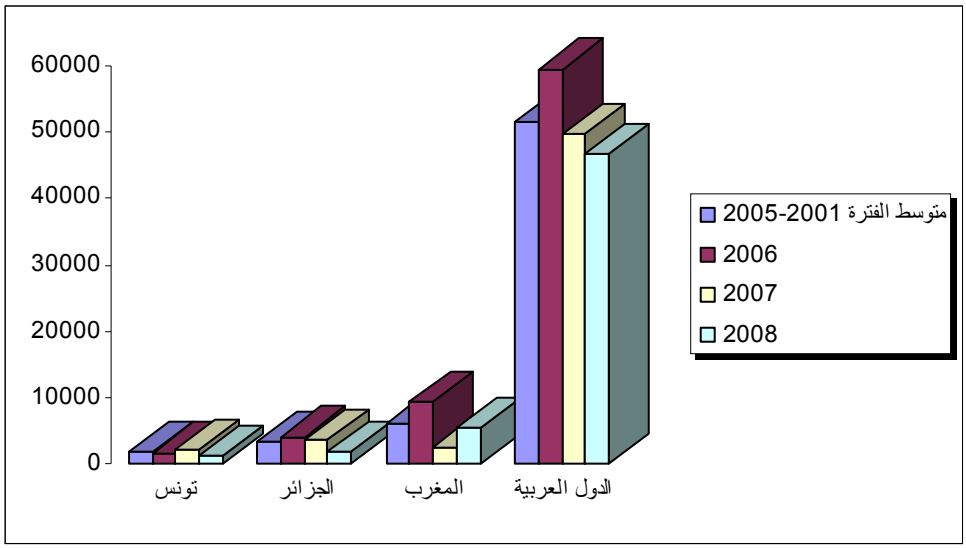

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، حيث تساهم الدول المغاربية في إنتاجه عربيا بنسب متفاوتة، تساهم الجزائر بنحو 6.26% و المغرب بنحو 18.45% ،بينما لا تساهم تونس إلا بـــ 4.5% من الناتج العربي للقمح بسبب قلة المساحة المخصصة لإنتاجه.

الشكل رقم(II-11): مساهمة الدول المغاربية في إنتاج القمح العربي سنة 2008 (%)

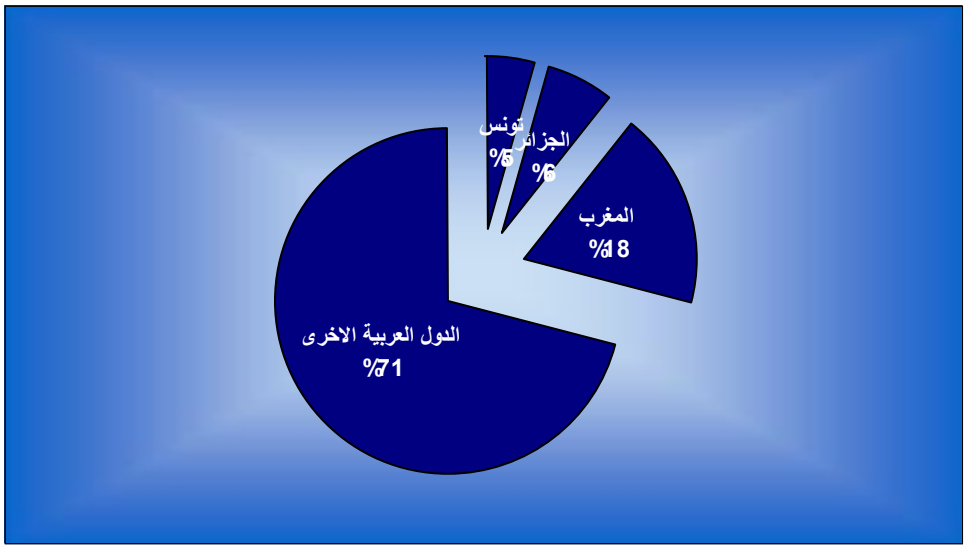

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

كما يلاحظ من خلال بيانات **الملاحق رقم:(1)**، **(2)**، **(3)** أن إنتاج المغرب من السلع الغذائية الرئيسية يتركز أساسا في مجموعة الحبوب وتليها مجموعة البقوليات ومنتجات الألبان، وذلك لطبيعة المغرب ومناخها المساعد على إنتاج تلك المحاصيل.كما أن إنتاج السلع الغذائية في الجزائر يتركز في محاصيل معينة مثل جملة الخضر ومجموعة الحبوب بدرجة أولى تليها جملة الفاكهة و والألبان، أما إنتاج تونس من السلع الغذائية يتركز أساسا على مجموعة الحبوب و جملة الخضروات بدرجة كبيرة والألبان ومنتجاتها بدرجة أقل.

ثانيا: الإستهلاك المغاربي من المواد الغذائية الرئيسية:

إن النمط الاستهلاكي في الدول المغاربية هو نمط الاستهلاك التقليدي للسلع الغذائية، والذي يعتمد على الحبوب والدرنيات كالبطاطا والبقوليات الجافة كالفاصولياء والعدس والبزلاء، وتشكل حوالي78% من مكونات الغذاء، أي أنه يتسم بعدم التوازن، فيميل إلى المواد ذات القيمة الغذائية المنخفضة وذات الإنتاجية القليلة للطاقة مما يؤثر في قدرة الفرد المغاربي على الإنجاز وضعف مقاومته للأمراض والمناعة الطبيعية للجسم، ويمكن إرجاع هذا النمط التقليدي للاستهلاك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد والحرمان من المنتجات الغذائية ذات القيمة الغذائية والسعرات الحرارية العالية كالمنتجات الحيوانية بأنواعها.[1]

فمن خلال **الجدول رقم(II-22)** تعتمد الدول المغاربية محل الدراسة على استهلاك الحبوب بصفة أساسية والبطاطا والخضر والفاكهة إضافة إلى الألبان ومنتجاتها، وذلك نتيجة للعادات الاستهلاكية التقليدية المتوارثة فيها.

[1] .محمد علي داهش، رواء زكي يونس، "**اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل**"، دراسات استراتيجية، العدد101، 2004.ص54.

الجدول رقم(II–22): الاستهلاك المغاربي من المواد الغذائية الرئيسية عام 2008م(ألف طن)

–	تونس	الجزائر	المغرب
مجموعة الحبوب (جملة)	4221.59	10581.41	11320.86
القمح والدقيق	2652.49	7619.67	7312.76
الذرة الشامية	748.11	2146.28	2016.72
الأرز	19.63	97.79	54.41
الشعير	759.78	679.17	1903.00
البطاطس	407.31	2239.87	1527.35
جملة البقوليات	102.59	227.12	220.58
جملة الخضر	2629.97	6084.88	4586.05
جملة الفاكهة	993.41	2925.58	3060.94
السكر(مكرر)	348.62	1026.25	1119.95
جملة الزيوت والشحوم	331.82	677.26	732.18
جملة اللحوم	229.08	435.96	742.73
لحوم حمراء	126.41	293.87	302.40
لحوم بيضاء	102.67	142.09	440.33
الأسماك	125.59	157.12	597.84
البيض	79.99	184.56	185.03
الألبان ومنتجاتها	1065.26	5714.18	2142.84

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد29.

وعليه فان معظم مصادر غذاء الفرد المغاربي نباتية لرخص أسعارها نسبيا مقارنة بالمصادر الحيوانية، ولإنخفاض مستوى الدخول لدى القاعدة العريضة من المستهلكين فيها. كما يدل ذلك على وجود اختلال في مصادر الغذاء التي يستهلكها الفرد المغاربي من المصادر الحيوانية بخاصة. وبالتالي وجب على الدول المغاربية تأمين الحد الأدنى المناسب من المنتجات الحيوانية، لكي لا يصاب الفرد المغاربي بالضعف العام نتيجة سوء التغذية وما يولده من فقر الدم والأمراض الأخرى التي تؤثر في الأطفال والكبار عامة.

ثالثا: نسب الاكتفاء الذاتي المغاربي من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للدول المغاربية الثلاث من الحبوب 30.39%وهي أهم سلعة غذائية أساسية في حياة المواطن المغاربي، وبلغت في تونس نسبة 28.09%، وفي المغرب 47.01%، وفي الجزائر 16.09% عام 2008م- **الشكل (II-12)**.

الشكل رقم(II-12): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي المغاربي من مجموعة الحبوب(نسبة مئوية)

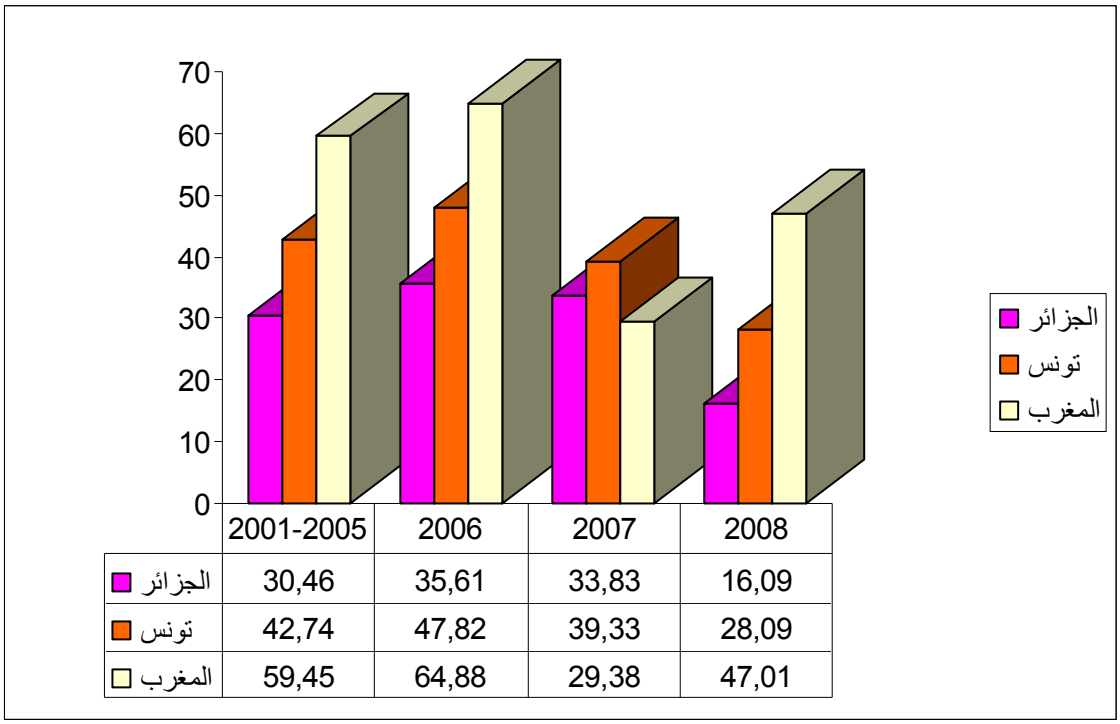

	2001-2005	2006	2007	2008
الجزائر	30,46	35,61	33,83	16,09
تونس	42,74	47,82	39,33	28,09
المغرب	59,45	64,88	29,38	47,01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(7)

أما الشحوم والزيوت بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في البلدان المغاربية الثلاث سنة 2008م نسبة37.7% وكانت ذروتها في تونس وبلغت 76.70% والمغرب 30.19% فيما كانت النسبة في الجزائر6.21%، أما نسب الاكتفاء الذاتي من الأسماك في تونس والجزائر والمغرب مجتمعة فقد كانت عالية إذ بلغت 113.01% وكانت ذروتها في المغرب إذ بلغت 168.54% وتليها الجزائر وتونس حيث بلغت 90.40% و 80.10% على التوالي.وفي اللحوم تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي بين 86.71% في الجزائر و 98.26% في المغرب و97.73% بتونس.أما الألبان ومنتجاتها فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول المغاربية الثلاث مجتمعة 113.01% وتراوحت بين 168.54% في المغرب و 80.10% في تونس، فيما بلغت 90.40% في الجزائر.

أما نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات بلغت 60.91% في الثلاث مجتمعة وكانت في تونس 79.05% والمغرب 86.00% والجزائر 17.69%.

أما نسبة الاكتفاء الذاتي في الخضروات كانت ذروتها في المغرب 117.21% تليها تونس و الجزائر حيث بلغت102.40% و99.72% على التوالي. أما نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه فقد بلغت 104.89%وكانت ذروتها في المغرب حيث بلغت115.05% تلتها الجزائر وتونس وبلغتا 108.92% و 90.70% على التوالي. **الملحق رقم(7)**.

رابعا:نقص التغذية ومؤشر الجوع في الدول المغاربية:

أدى ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية التي أعقبتها إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في عام 2007 نحو (923) مليون شخص وارتفع نحو (926) مليون شخص في عام 2010م، أي أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام 2010م قد زاد بنحو (86) مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة 1990-1992 وهي الفترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع.

ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى 420 مليون شخص بحلول عام 2015م، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الأغذية، والأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة.

وفي البلدان العربية، تشير البيانات أن هناك العديد منها تقدمت تقدما ملحوظا تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلبا إما بإرتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار.

وتوضح بيانات **الجدول** رقم(**II-23**) أن مؤشر الجوع يعتبر مرتفعا في المغرب(6) وفي الجزائر وتونس فإن مؤشر الجوع أقل من 5.

الجدول رقم(II-23): نقص التغذية ومؤشر الجوع في الدول المغاربية(1990، 2010)

	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)		مؤشر الجوع (0-100) نقطة	
	1990-1992	2004-2006	1988-1992	2003-2008	1990	2008	1990	2010
الجزائر	4	3	8	3	6	4	6	<5
المغرب	5	4	8	10	9	4	7	6
تونس	1	1	9	3	5	2	5	<5

المصدر:'تحديات التنمية في الدول العربية-الأمن الغذائي والزراعة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجزء02، مارس2009، ص05.

المطلب الثالث:فجوة الأمن الغذائي المغاربي:

تشكل فاتورة الغذاء المغاربي عبئاً نتيجة عدم كفاية المنتج منها لتلبية الطلب عليها من المستهلك المغاربي مما ينعكس على مزيد من الاستيراد لسد حاجة المستهلكين محققة عجزاً تجاريا مرتفعاً يعبر عنه بالفجوة الغذائية.[1]

أولا: الصادرات المغاربية من السلع الغذائية الرئيسية:

عرفت قيمة الصادرات الغذائية المغاربية خلال الفترة(2001-2008) إرتفاعات متفاوتة بين الدول المغاربية الثلاث. حيث ارتفعت الصادرات الغذائية في تونس من 745.44مليون دولار خلال الفترة(2001-2005) إلى1412.25مليون دولار، وارتفعت الصادرات من المجموعات الغذائية في الجزائر إرتفاعات طفيفة جدا، حيث ارتفعت من 54.95 مليون دولار عام 2006 إلى 59.69 مليون دولار عام 2008، وشهدت الصادرات من المجموعات الغذائية في المغرب إرتفاعات مستمرة وبنسب متزايدة إذ ارتفعت من 2066.10 مليون دولار عام 2006 لتصل إلى 2768.40 مليون دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع قدرت بـــ33.99%.

[1] .عامر عامر أحمد، "**محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد08، 2010، ص122.

الشكل رقم(II-13): الصادرات المغاربية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2001-2008) -مليون دولار-

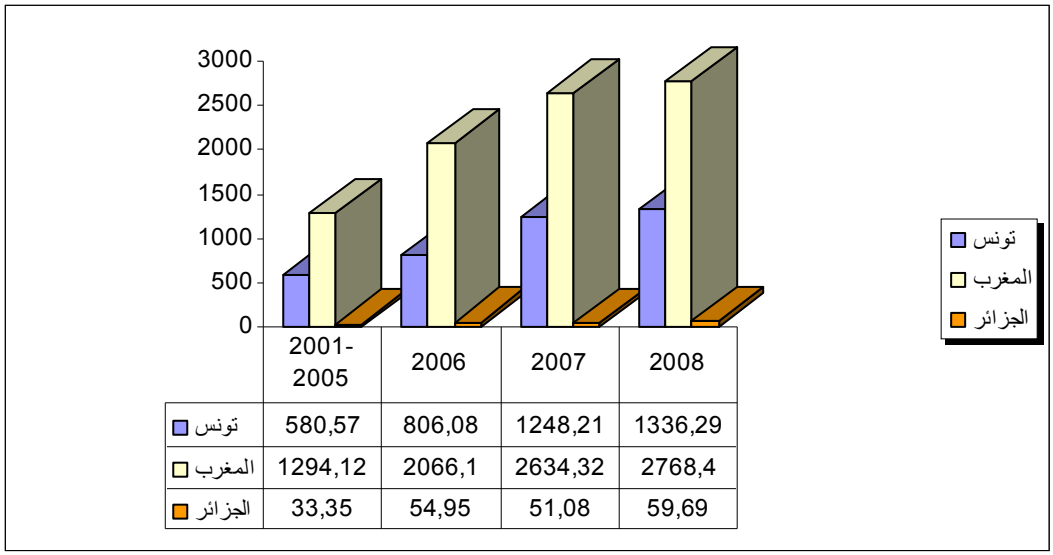

	2001-2005	2006	2007	2008
تونس	580,57	806,08	1248,21	1336,29
المغرب	1294,12	2066,1	2634,32	2768,4
الجزائر	33,35	54,95	51,08	59,69

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية.المجلد27، 28، 29.

تشير التحليلات الإحصائية لتجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عام 2006م إلى أن الصادرات المغاربية من مجموعات السلع الغذائية تتركز أساسا القمح والدقيق و جملة الفاكهة وجملة الخضر والأسماك.

الجدول رقم(II-24):الصادرات المغاربية من السلع الغذائية الرئيسية سنة2006

الكمية: ألف طن، القيمة:مليون دولار أمريكي.

	تونس		الجزائر		المغرب	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
مجموعة الحبوب (جملة)	18,29	93,52	2,06	7,13	56,54	144,89
القمح والدقيق	18,27	93,51	2,06	7,13	22,77	101,57
الذرة الشامية	0,02	0,01	-	-	1,63	10,58
البطاطس	15,41	42,07	0,08	0,15	0,94	2,21
جملة البقوليات	6,33	15,29	0,03	1,87	0,11	0,46
جملة الخضر	266,97	363,12	0,98	1,99	26,66	25,68
جملة الفاكهة	522,04	675,06	19,96	12,30	112,57	69,23
السكر(مكرر)	0,06	0,06	-	-	0,02	0,01
جملة الزيوت والشحوم	132,56	33,38	14,82	17,03	416,38	152,17
جملة اللحوم	0,23	0,05	0,27	0,04	0,50	0,08
لحوم حمراء	0,23	0,05	0,27	0,04	0,50	0,08
لحوم بيضاء	0,02	(..)	-	-	-	-
الأسماك	1030,76	323,57	13,05	2,32	182,90	22,21
البيض	-	-	-	-	-	-
الألبان ومنتجاتها	73,45	183,95	3,70	15,49	9,46	18,59
الجملة	2066,10		54,95		806,08	

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد 27 .2007.

ثانيا: الواردات المغاربية من السلع الغذائية الرئيسية:

تعتبر الدول العربية ومنها المغاربية(تونس، الجزائر، المغرب) في معظمها دولا مستوردة لسلع الغذاء الرئيسية، ويوضح **الشكل(II-14)** أن قيمة الواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت ارتفاعات مستمرة ومتفاوتة بين الاقتصاديات الثلاث.وذلك راجع إلى اعتمادها بشكل كبير على العالم الخارجي في تغطية احتياجاتها الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية خصوصا.

الشكل رقم(II-14): الواردات المغاربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2001-2008)-مليون دولار-

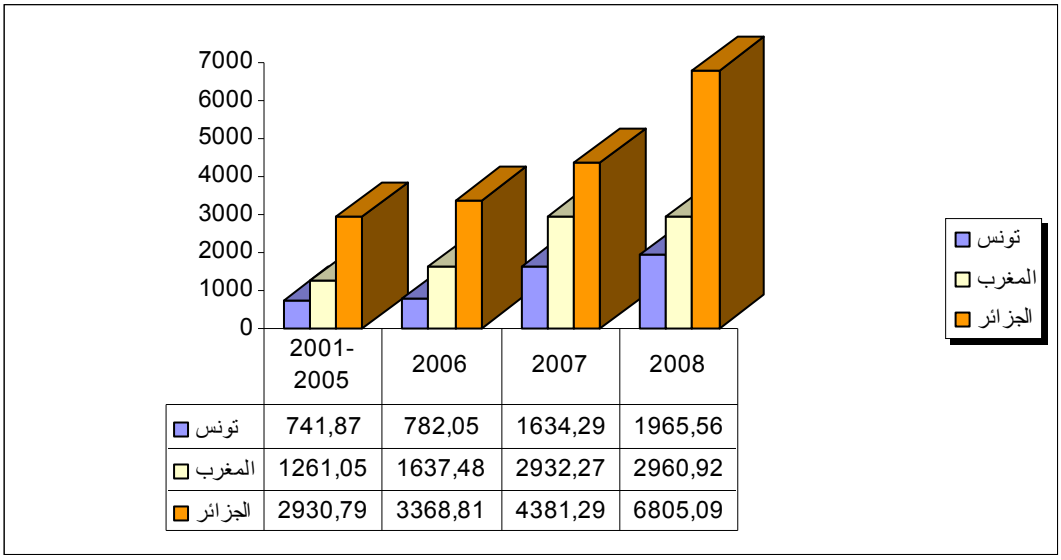

	2001-2005	2006	2007	2008
تونس	741,87	782,05	1634,29	1965,56
المغرب	1261,05	1637,48	2932,27	2960,92
الجزائر	2930,79	3368,81	4381,29	6805,09

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد29.

ارتفعت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2001-2008) ارتفاعات مستمرة، حيث ارتفعت واردات تونس من 741.87 مليون دولار عام 2005 لتصل إلى 1965.56 مليون دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع قدرت بـ 164.94%، وشهدت واردات الجزائر من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعات متزايدة من سنة لأخرى، كما ارتفعت واردات المغرب من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من 2930.79خلال الفترة(2001-2005).

تتركز الواردات المغاربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية كما توضحه بيانات **الجدول رقم(II-25)** في مجموعة الحبوب والسكر وجملة الزيوت والشحوم، إضافة إلى جملة الألبان ومنتجاتها، وتتصدر الجزائر، تونس والمغرب في اعتمادها على العالم الخارجي لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، إذ تبلغ إجمالي وارداتها من مجموعات السلع الرئيسية عام 2006م نحو 3368.81 مليون دولار، تليها تونس بقيمة 1637.48مليون دولار، أما واردات المغرب لم تتجاوز 800مليون دولار.

الجدول رقم(II-25):الواردات المغاربية من السلع الغذائية الرئيسية سنة2006.

الكمية: ألف طن، القيمة:مليون دولار أمريكي

	تونس		الجزائر		المغرب	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
مجموعة الحبوب (جملة)	838,07	5088,42	1450,00	7270,96	382,03	2456,97
القمح والدقيق	469,64	2636,15	1070,43	4823,99	177,91	1135,53
الذرة الشامية	230,35	1619,37	337,79	2194,16	91,41	661,53
الأرز	1,47	2,85	2,55	67,28	6,64	17,48
الشعير	133,55	824,40	22,96	143,86	97,71	636,02
البطاطس	13,47	39,72	5,75	99,64	18,97	36,08
جملة البقوليات	15,74	43,34	86,89	163,82	4,87	22,60
جملة الخضر	15,05	18,71	8,17	31,77	3,10	8,80
جملة الفاكهة	37,01	61,33	99,37	252,81	16,40	28,51
السكر(مكرر)	146,59	557,22	426,58	977,80	59,50	260,67
جملة الزيوت والشحوم	401,91	553,43	399,92	676,59	183,82	270,72
جملة اللحوم	6,33	3,35	164,04	66,48	28,06	10,58
لحوم حمراء	3,74	1,21	164,04	66,48	28,00	10,55
لحوم بيضاء	2,58	2,15	N.A	N.A	0,06	0,03
الأسماك	35,37	31,95	21,22	14,40	49,80	39,13
البيض	-	-	0,08	0,01	2,20	0,25
الألبان ومنتجاتها	127,96	643,27	706,79	2477,11	33,30	102,48
الجملة	1637,48		3368,81		782,05	

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات، المجلد27، 2007.

ثالثا: تطور فجوة الأمن الغذائي المغاربي:

ترتبط الفجوة الغذائية بمفهوم الأمن الغذائي، فكلما اتسعت الفجوة الغذائية، قلت درجة الأمن الغذائي للبلد. فاستمرار الفجوة الغذائية في الدول المغاربية تعني استمرار عجز القطاع الزراعي المغـــاربي وتخلفه وعدم إعطائه الاهتمام المطلوب، مما يعرض المنطقة للضغوط الخارجية ويهددها، وزيادة الأعبـــاء التي تتحملها الاقتصاديات المغاربية وتعطيل التنمية الاقتصادية بها.[1]

[1] .سمير جراد، بشار نحاس، "**نماذج الأمن الغذائي**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2010، ص12.

حيث عرفت الفجوة الغذائية للدول المغاربية تذبذبا خلال الفترة (2001-2008)، إذ شهدت اتساعا يزداد مع الزمن نتيجة العادات الاستهلاكية والانفتاح على الخارج بالرغم من السياسات المنتهجة لتخفيض الواردات.

أما الفجوة الغذائية في تونس والمغرب عرفت تذبذبات خلال الفترة(2001-2008)، كما عرفت قيمة سالبة سنة 2006 نتيجة لزيادة الانتاج المحلي بها.

الجدول رقم(II-26):تطور الفجوة الغذائية المغاربية للمواد الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2001-2008)- مليون دولار أمريكي-

	2005-2001	2006	2007	2008
تونس	161.30	(24.03)	386.08	629.27
الجزائر	2897.44	3313.86	4330.21	6745.40
المغرب	(33.07)	(428.63)	297.79	192.52

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. أعداد متفرقة

إن إتساع الفجوة الغذائية كما توضحه بيانات **الملحق رقم(8)** كبير في المحاصيل الاستراتيجية (الحبوب، السكر) وهذا يعني عدم قدرة الاقتصاديات المغاربية على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على الأسواق الدولية للحصول على هذه المحاصيل، وسوف يستمر الاعتماد على الخارج ويزداد فيما لو لم يحدث تغير كبير في كفاءة الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى بقاء الفجوة الغذائية وزيادتها، ويقود ذلك بالنتيجة إلى تعرض الدول المغاربية لضغوطات الدول المنتجة للغذاء، فضلا عن زيادة الأعباء التي تتحملها الاقتصاديات المغاربية وتعطل عملية التنمية بدلا من تعزيزها[1].

[1] محمد علي داهش وآخرون. مرجع سبق ذكره.ص50.

الشكل رقم(II-15): تطور الفجوة الغذائية للدول المغاربية(تونس، المغرب، الجزائر) خلال الفترة2001-2008(مليون دولار)

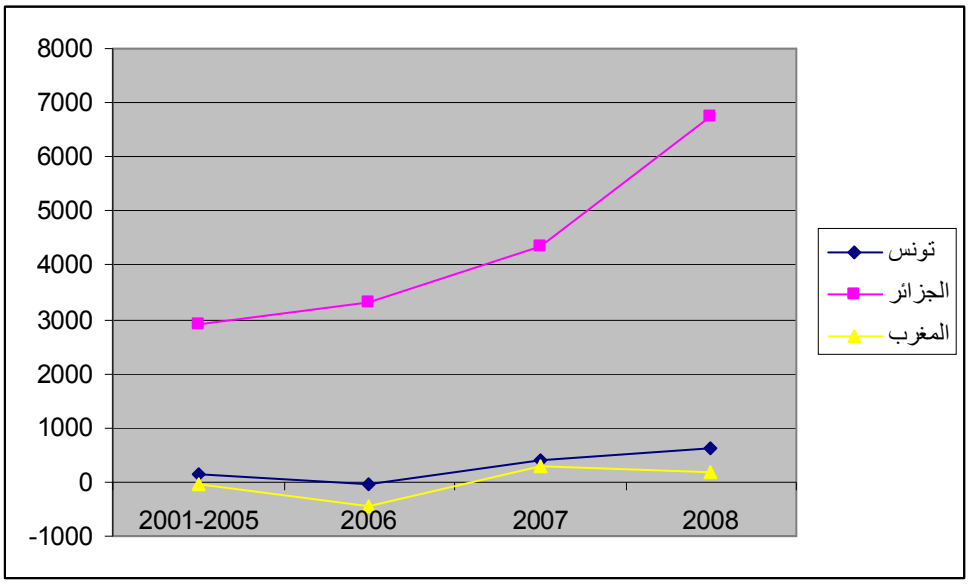

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الكتاب السنوي للإحصائيات أعداد متفرقة.

أما عن مساهمة الدول المغاربية في قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي، تأتي الجزائر في المرتبة الأولى، إذ تشكل قيمة الفجوة الغذائية للجزائر ما نسبته 11.3% من إجمالي تقديرات الفجوة الغذائية في الوطن العربي، التي تقدر بحوالي 36.99 مليار دولار في عام 2010م، تليها المغرب بنسبة 7.0% وتونس 4.2%.

الجدول رقم(II-27): مساهمة الدول المغاربية في قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة(2008-2010) الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	2008	2009	2010
الجزائر	10.6	12.6	11.3
تونس	3.9	4.4	4.2
المغرب	8.3	5.6	7.0

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2010. ص36.

كما يتراوح نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر وتونس بين 216 دولار و 62 دولار، ويقل عن 62 دولار في المغرب[1].

[1] . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.ص 37.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل مشكلة اقتصادية تواجه الشعوب النامية والمغاربية على الخصـــوص و هـــي مشكلة الغذاء. ومما زاد في تعقيد المشكلة أن الدول المحتكرة للسلع الغذائية أخذت تستخدم هذه السلعة كسلاح ضغط سياسي و اقتصادي. وتعاني البلدان المغاربية كغيرها من الدول النامية مـــن نقـــص في السلع الغذائية مما اضطرها لاستيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية، رغم الإمكانيات الطبيعية الـــتي تملكها لتحقيق اكتفائها الذاتي.

إن المفهوم العام لمسألة الأمن الغذائي الذي يتوافق ومصالح الدول، وينطلق من مبادئ الميـــزة النسبية وترشيد النمط الإنتاجي و الاستهلاكي الغذائي بما يتلاءم مع الأحوال الحضارية.

كما أن قضية الأمن الغذائي لأي بلد، و بالنسبة للدول المغاربية بشكل خاص هي مسألة جوهرية، لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، التي لا تدعو إلى الاطمئنان نظرا لكون الدول المغاربية مستوردة للغذاء، وإن وجد اختلاف فيما بينها من حيث الإمكانات المالية في إتاحة الغذاء، إلا أن الاتجاه قوي لتدهور موازين تجارتها الغذائية.

والملاحظ أن الأمن الغذائي يشكل الهاجس الرئيسي للبلدان المغاربية، لذا فان أهم وسيلة هـــي زيادة الإنتاجية في قطاع الحبوب عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية التي تزخر بها المنطقة.

الفصل الثالث:

انعكاس تقلبات أسعار الغذاء العالمية على أوضاع الأمن الغذائي المغاربي

تمـــهيد:

يتسبب عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية في السوق الدولية في آثار سلبية أكبر مما يســـببه عدم استقرار أسعار السلع الزراعية الأخرى، لأن الأغذية الأساسية مهمـــة للمـــزارعين والمســـتهلكين الفقراء، وبالنسبة للمستهلكين تستأثر الأغذية الأساسية بنسبة كبيرة من نفقات الفقراء، ومـــن ناحيـــة المنتجين فان الأغذية الأساسية هي المحاصيل التي تزرع على أوسع نطاق في البلدان الناميـــة خاصـــة في الحيازات الصغيرة.[1]

وتشمل الأغذية الأساسية المعروفة، الأرز والقمح والذرة والـــدخن والكســـافا والبطـــاطس، ومجموعات اللحوم والألبان، وان كان هناك محاصيل أخرى تعتبر أساسية أيضا مثل البصـــل في الهنـــد والفلفل الحار في اندونيسيا وتقل نسبة هذه التوابل في ميزانية الأسر كثيرا عن نسبة الحبوب والمحاصـــيل الجذرية ولكن تغيرات الأسعار قد تكون أكبر بكثير وتسفر بالتالي عن أثر كبير على الدخل الذي يمكن التصرف فيه، ومن الناحية الأخرى لا يؤثر عدم استقرار أسعار المحاصيل مثل البن والكاكاو كثيرا علـــى المستهلكين في البلدان النامية.

والدول المغاربية كغيرها من الدول النامية، تعتمد بشكل كبير على الأسواق الدولية للغذاء لسد احتياجاتها منه وخاصة المواد الغذائية الرئيسية، فهي تتأثر بصورة مباشرة بتقلبات أسعار السلع الغذائية الرئيسة في السوق الدولي للغذاء.وهذا ما يتم التطرق له من خلال هذا الفصل الذي قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:تطور السوق العالمية للسلع الغذائية الأساسية.

المبحث الثاني:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ومؤشرات الأمن الغذائي المغاربي.

المبحث الثالث:السياسات المغاربية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي.

---

[1] . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي." كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي"، روما، 2011، ص20.

المبحث الأول:تطور السوق العالمية للسلع الغذائية الأساسية:

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أحد أهم الأسواق العالمية ألا وهي السوق الدولية للسلع الغذائية، وتنبع أهميتها من الأهمية الاستراتيجية للسلع المتداولة فيها فالقمح والذرة والأرز والسكر...الخ، سلع غذائية بالدرجة الأولى لكن لها أكثر من دور على المستوى العالمي.

المطلب الأول: الأسواق الدولية للسلع الغذائية:

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى أهم مميزات الأسواق الدولية للسلع الغذائية، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها.

أولا: خصائص الأسواق الدولية للسلع الغذائية:

تتميز الأسواق الدولية للسلع الغذائية بمجموعة من الخصائص و المميزات تتناسب مع طبيعة السلع الغذائية المتداولة فيها، كما تختص الأسواق الدولية للسلع الغذائية بعرض مختلف المنتجات تلبية للطلب الدولي عليها و تتمثل أهم خصائص هذه الأسواق فيما يلي: [1]

1- انخفاض مرونة الطلب السعرية و الدخلية: و مرونة الطلب السعرية هي مقياس لدرجة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلع الغذائية إذا ما تغيرت أسعارها بنسبة1% فإذا ترتب على انخفاض سعر السلع الغذائية بنسبة 1% زيادة في الكمية المطلوبة بنسبة 2% فان المرونة السعرية للطلب في هذه الحالة تساوي 2% و نقول إن الطلب على هذه المادة الغذائية مرن بالنسبة لسعرها، أما إذا ترتب عن انخفاض السعر بنسبة1% زيادة في الكمية المطلوبة بنسبة 0.5% فان مرونة الطلب السعرية لهذه المادة الغذائية تكون أقل من 1% و نقول إن الطلب على هذه المادة الغذائية قليل المرونة بالنسبة للسعر و بنفس المنطق نحدد مرونة الطلب الدخلية على المادة الغذائية والتي تقيس درجة التغير في الطلب على مادة غذائية معينة إذا تغير دخل المستهلك بنسبة1% والطلب على معظم السلع الغذائية قليل المرونة بالنسبة للدخل لأن السلع الغذائية في معظمها سلع أساسية و من ثم فإننا لا نتوقع زيادة الطلب عليها كثيرا إذا انخفض سعرها أو زاد دخل المستهلكين لها، و هذه الخاصية لها انعكاساتها الهامة على أسعار السلع الغذائية و دخول

[1] د. رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد احمد السريتي، **اقتصاديات الموارد و البيئة.الدار الجامعية**. الإسكندرية. 2001.ص 190.

الدول المنتجة لها إذا تقلب عرض السلع الغذائية بفعل تقلب الظروف الطبيعية، فإذا جاءت الظروف الطبيعية مواتية و زاد الإنتاج من السلع الغذائية فإن ذلك يكون في غير صالح الدول المنتجة لأن زيادة عرض السلع الغذائية تؤدي إلى تخفيض سعرها للتخلص من هذه الزيادة في العرض، و على ذلك تكون دخول الدول المنتجة لها مهددة بالانخفاض الفرق بين زيادة الإنتاج و تخفيض السعر. و من الناحية الأخرى لو جاءت الظروف الطبيعية غير مواتية و انخفض الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى زيادة سعر السلع الغذائية مما يترتب عن ذلك زيادة دخول المزارعين.

2- الطبيعة الديناميكية للأسواق الدولية للسلع الغذائية: و التي تجعل أسعارها و الكميات المنتجة منها و المباعة عرضة للتقلب موسميا تقلبا شديدا تضفي جوا من عدم التأكد في التعاقدات طويلة الأجل مما يضر بأسواق التصدير ويصرف الدول المستوردة إلى أسواق أخرى لذلك تلجأ الدول المنتجة للسلع الغذائية إلى تثبيت الأسعار و منعها من التقلب لإعطاء المتعاملين قدرا من التأكد و اليقين.

3- الموسمية: يتميز إنتاج المنتجات الغذائية بالموسمية التي تجعله غير مستقر، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه.

4- عدم مرونة عرض السلع الغذائية في الأسواق الدولية: ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار.

5- تشتت العرض: إذ يؤدي تعدد المنتجين على خلاف المشترين إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأسواق الدولية للسلع الغذائية:

تؤثر بعض العوامل على سير و تطور الأسواق الدولية للسلع الغذائية، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى الفئات الرئيسية التالية:

[1] هارون الطاهر، عز الدين بن تركي. **الملف الزراعي في المفاوضات**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الرابع. جوان 2006.

1- **التكنولوجيا:** يعتبر هذا العامل كفيل برفع الإنتاج و المردودية في البلدان الناشطة في السوق الدولية للسلع الغذائية، الأمر الذي يسمح برفع مستويات الإنتاج العالمية للسلع الغذائية و يساهم في دعم وضعية هذه البلدان في هذه الأسواق، وتخفيض وارداتها الغذائية[1].

2- **المحددات الاجتماعية و السياسية:** توجد في البلدان المتقدمة مجموعات قوية جدا تمارس ضغوطا من أجل المحافظة على دعم أسعار السلع الغذائية و تقديم إعانات مالية من أجل تصدير الفوائض، فعلى سبيل المثال لوحظ أن مخطط **(بيزاني)** الذي تم إعداده من أجل إعادة هيكلة ومراقبة نمو الإنتاج الزراعي في أوربا لفائدة المزارع الصغيرة و المتوسطة، لم يطبق بسبب الموقف العدائي لكبار المنتجين، أما في البلدان النامية فيجب معرفة إلى أي حد يمكن للحكومات تطبيق سياسات غذائية و زراعية أكثر تقدما، و ذلك بالنظر إلى التبعية الغذائية التي تعانيها هذه الدول، و هل يمكن للقمح أن يسترجع مكانة الصدارة التي انتزعها منه البترول؟ إن هذا الأمر يتوقف على عوامل كثيرة خاصة المالية منها[2].

3- **العامل المالي:** يمكن تقدير مدى ديمومة و قابلية تطبيق السياسات المعدة لتوسيع الإنتاج الزراعي في كل من البلدان المتقدمة و النامية. ففي الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي، أنفقت الحكومات مبالغ طائلة لضمان مدخول ثابت للمزارعين وتقديم إعانات لتصدير منتجاتهم و تصريف الفائض منها في الأسواق الخارجية. هذه المجهودات المالية يستفيد منها المنتجون و كبريات شركات تسويق السلع الغذائية، أما الدول النامية فإن تذبذب وضعيتها المالية لا يسمح لها بالتوسع السريع و المحسوس لاستثماراتها في مجال الإنتاج الزراعي، خاصة الدول البترولية، على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إعادة نشر الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي، فإن النتائج المحصل عليها أو المرتقبة تبقى ضعيفة نسبيا، غير أن المملكة العربية السعودية تمكنت من الارتفاع إلى درجة البلد المنتج بوفرة متحملة في ذلك تكاليف باهضة[3].

4- **تطور الاقتصاد العالمي و القدرة الشرائية للبلدان النامية:** إن دراسة تطور الاقتصاد العالمي تحدد بصفة مباشرة أو غير مباشرة القدرات التموينية الداخلية للنمو الزراعي، كما أنها تحدد القدرة الدولية على شراء السلع الغذائية بالنسبة للدول التي ما زالت تعتمد على الاستيراد كثيرا،

---

[1] نفس المرجع. ص 54

[2] نفس المرجع. ص 66

[3] نفس المرجع. ص 67، 69.

و يلاحظ حاليا أن الدول النامية أصبحت تدخل تدريجيا و بثبات في السوق الدولية للسلع الغذائية، فما دامت هذه البلدان تشتري التكنولوجيا الغربية فإنها تخوض أكثر فأكثر في الإنتاج من أجل التصدير، و هكذا فإن منتجات البلدان النامية تواجه منافسة قوية من جانب الدول المتقدمة خاصة حول بعض المواد الطاقوية، كما تتدخل كثير من البلدان النامية في السوق الدولية للسلع الغذائية من أجل تصريف إنتاجها في ظروف لا تناسب الدول النامية.إن تأزم التخصصات الدولية و الوجه التقني الجديد للتجارة العالمية يشكلان دليلا قاطعا لعدم استقرار المبادلات الخارجية، و ضمن هذه الظروف يصعب على الدول التي يتوقف نموها إلى حد كبير على تطور الاقتصاد الدولي أن تحقق نتائج اقتصادية كفيلة بتنمية إنتاجها الغذائي بشكل متواصل أو برفع قدرتها الشرائية على المستوى الدولي[1].

ثالثا:مميزات تطور السوق الدولية للسلع الغذائية:

يمكن وصف التطور الحديث لتجارة السلع الغذائية في الأسواق الدولية من خلال نقاط تتعلق بمحددات المبادلات التجارية في مجال الإنتاج و هي:

1. يتعلق الأمر بالنسبة لأغلبية السلع بسوق المشترين، أي بفائض العرض، مما يعني البحث المتزايد عن مجالات تصريف هذه السلع، و بحرب الأسعار خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي، و ينجم عن هذا الوضع تطور المنتجات بالنسبة لأغلبية السلع الغذائية، و كذا تطور الطلب العالمي عليها. فيما يتعلق بالإنتاج و بـــالنسبة لمجموع الدول التقليدية المصدرة، عرف إنتاج الحبوب و اللحوم و الألبان و البذور الدهنية و السكر نموا صاحبه ارتفاع في المردود، و ذلك على الرغم من السياسات المتتبعة لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من المساحات المزروعة، و ذلك بفعل دخول عنصر جديد للإنتاج في شرق آسيا خاصة الصين و الهند اللتين سجلتا ارتفاعا معتبرا في إنتاجهما الزراعي، لتقلص بذلك استيرادها لبعض السلع الغذائية خاصة القمح، بل هما الآن من الشركاء الفاعلين في الأسواق الدولية للسلع الغذائية. لقد كان لتغير وضع هذه البلدان مفعول واضح على تطور الأسواق الدولية للسلع الغذائية لا سيما

[1] نفس المرجع.ص 70، 72.

أن الانكماش الاقتصادي و انخفاض القدرة الشرائية لكبار المستوردين من بين الدول النامية قد أديا إلى ركود في طلبها، مما جعلها تخضع أكثر فأكثر للتبعية في مجال المساعدة الغذائية[1].

2. كان الوضع السائد على مستوى الإنتاج و المخزونات و الأسعار سببا في تفكيك كبير للأسواق الدولية للسلع الغذائية، حيث يصعب اليوم على الملاحظين الحديث عن سوق دولية واحدة للسلع الغذائية. فبقدر ما تفقد السوق استقرارها بقدر ما نلاحظ شيئا فشيئا عودة التعامل الثنائي، فكل طرف يحافظ على المتعاملين معه و يحرص على وفائهم له[2].

3. تتعلق بالدور الأساسي الذي تؤديه بعض البلدان المشترية للسلع الغذائية، خاصة الحبوب الحليب و اللحوم. و تبين الإحصائيات أن البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك –خاصة العربية منها– تعد من أهم مستوردي السلع الغذائية خلال السنوات الماضية، بسبب استعمال الذهب و عائدات البترول لشراء القمح، مما تسبب في حدوث أزمة الإنتاج الداخلي لهذه الدول. وتلعب الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي دورا رائدا في إدارة الأسواق الدولية للسلع الغذائية، حيث تقدم مساعدات مالية مكثفة عند الإنتاج و التصدير، كنتيجة للسياسة الزراعية المرتكزة على ضمان أسعار المنتجين، و بفضل آلية التدخل هذه تمكنت الولايات المتحدة من رفع حصتها العالمية في سوق السلع الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب. و قد تحولت الأسواق الدولية للسلع الغذائية مؤخرا إلى حرب حقيقية لإيجاد مجالات لتصريف هذه المواد[3].

4. تخص الأهمية المتزايدة التي تكتسيها برامج المساعدة الغذائية، ذلك أن أهمية قطاع المساعدة الغذائية ضمن التجارة العالمية ناجمة عن الوضع المأساوي الذي تعيشه بعض البلدان النامية، كما أنها تعود إلى قوة و نفوذ منتجي الحبوب الذين يمارسون ضغوطا من أجل تصريف منتجهم، كما تجدر الإشارة إلى أن إغراق الأسواق بالمنتجات الغذائية و دور المساعدة الغذائية الذي لا يستهان به كان لهما أثر على تخفيض إنتاج عدد كبير من السلع الغذائية في البلدان النامية[4].

---

[1]. عبد اللطيف بن آشنهو، **السوق العالمية و الإستراتيجية الغذائية للعالم الثالث**، منشورة التبعية الغذائية (المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة. الجزائر. ص 38.

[2]. نفس المرجع. ص 42.

[3]. نفس المرجع. ص43، 44

[4]. نفس المرجع. ص 46، 48

المطلب الثاني: تطور الأسعار العالمية للغذاء:

إن ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاضها سلوك تعرف به الأسواق الدولية للغذاء، إلا أن الأسعار المرتفعة تدوم فترة أقل مقارنة بالأسعار المنخفظة التي عادة ما تستمر فترات أطول[1]، حيث شهدت أسواق الغذاء العالمية تقلبات مستمرة لأسعار السلع الغذائية، فقد انخفضت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية انخفاظا كبيرا منذ مطلع ستينات القرن العشرين حتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي وبلغت أدنى مستوى لها، وازدادت الأسعار بوتيرة بطيئة منذ عام 2003حتى عام 2006 ثم اتجهت بعد ذلك إلى الصعود منذ عام 2006 حتى منتصف عام 2008 قبيل هبوطها في النصف الثاني من نفس السنة.[2]

الشكل رقم(III-1): تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأسعار الحقيقية والإسمية للأغذية خلال الفترة(1990-2012)

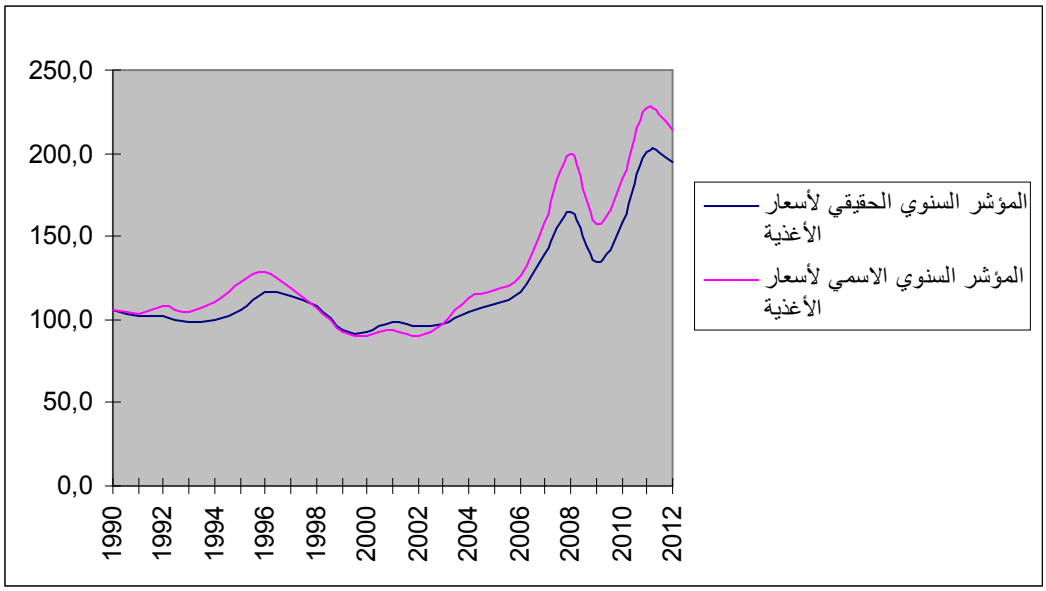

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات موقع منظمة الأغذية والزراعة على الشبكة العالمية.

[1] .المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2010، ص55.

[2] . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي**"، مرجع سبق ذكره، ص11.

إن انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2008 كانت كمؤشر لإستقرار الأسعار عند مستويات أعلى مما كانت عليه قبل ارتفاعها، ولكنها بدأت في منتصف عام 2010م مرة أخرى في الزيادة بوتيرة سريعة. [1]

حيث تعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من السلع التي شهدت ارتفاعا مستمرا في أسعارها نسبيا منذ أواخر عام 2006 إلى غاية سنة2011م، ففي عام 2007 ارتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة، وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90% وأسعار فول الصويا بنسبة 80%، كما سجلت أسعار منتجات الألبان زيادات كبيرة، وتراوحت تلك الزيادة بين 80% و200%، وقد زادت أسعار العلف، مما رفع من تكلفة الإنتاج الحيواني وهذا ما تمخض عنه ارتفاع أسعار الماشية. [2] كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم(III-2):تطور الأرقام القياسية لأسعار الأغذية في العالم خلال الفترة(1990-2011)

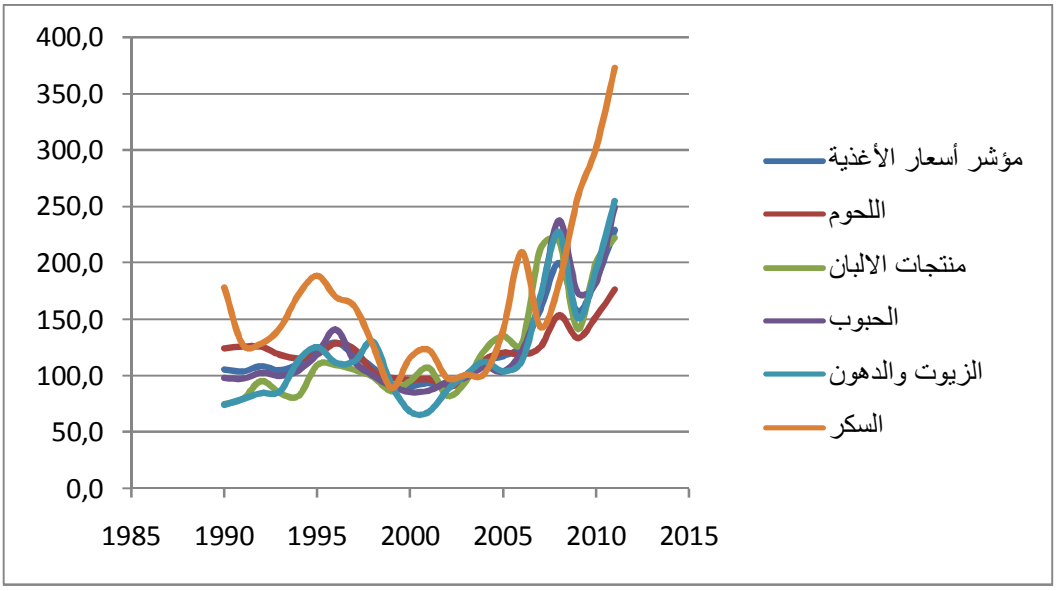

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(8)

كما شهدت الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا كبيرا على المستوى العالم في عام 2010م، فقد بلغ الرقم القياسي في مجموعة الحبوب نحو(156نقطة) مقارنة بحوالي

[1] . خالد بن نمار الرويس "**تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية**". ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي.-التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول- خلال الفترة 2-4 مايو2009.الرياض. المملكة العربية السعودية. ص 11.

[2] . نفس المرجع السابق.ص12.

(149نقطة)في عام 2009م، وفي الزيوت النباتية، السكر واللحوم والألبان بلغت الأرقام القياسية (165)و(258) و(130) و(171) نقطة على التوالي وذلك في عام 2010م. **الملحق رقم(8)**.

أما مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية* **الشكل(III-3)** فقد إرتفع بنسبة قدرها 7% في عام 2006، وبنسبة27% في عام 2007، واستمرت تلك الزيادة وتسارعت منذ عام 2008 ومن ذلك الحين انخفضت الأسعار باطراد ولكنها بقيت أعلى من مستويات اتجاهها في الأجل الطويل، ففي ما يتعلق بعام 2008 ظل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية أعلى بنسبة بلغت في المتوسط 24% عما كان عليه في عام 2007 وبنسبة 57% عما كان عليه في عام 2006.

الشكل رقم(III-3):التغير السنوي في مؤشر أسعار الأغذية في السوق الدولي(%)

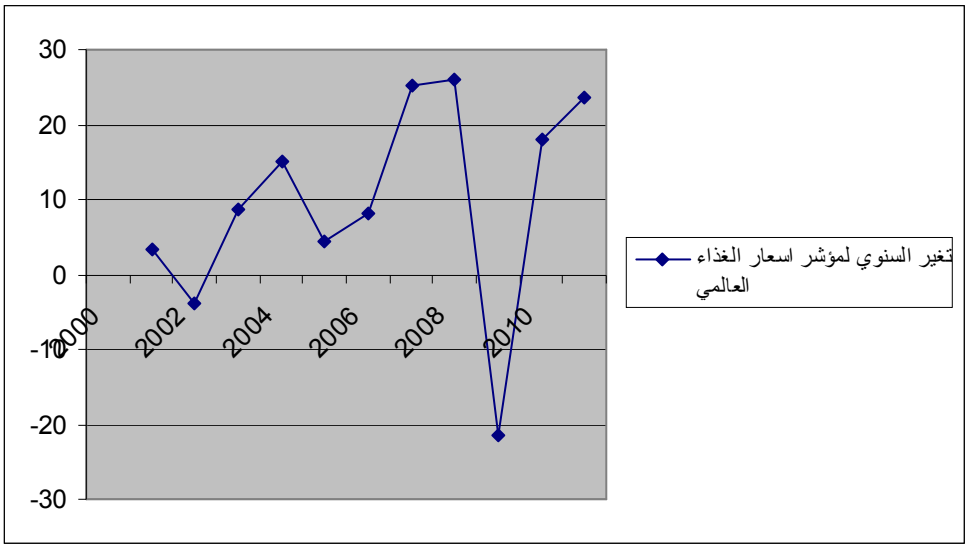

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

وإذا نظرنا إلى الأسعار من حيث القيمة الحقيقية **الشكل رقم(III-4)** نجد أن الزيادات مازالت كبيرة ولقد أظهرت الأسعار الحقيقية اتجاها هبوطيا مطردا دام طويلا تخللتها ارتفاعات في الأسعار لم تدم طويلا عادة ويوجد ما يشير إلى حدوث استقرار منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي مع حدوث انتعاش تدريجي بدءا من سنة 2000 قبل الزيادة الحادة التي حدثت في عام 2006 فقد قفز

* يُستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألّف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعيّة (أي ما يمثّل 55 تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة 2002-2004.
نقحت منظمة الأغذية والزراعة تكوين الرقم الدليلي لأسعار اللحوم. وقد أسفر ذلك عن تعديلات في القيم التاريخية لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء.

متوسط معدل النمو السنوي الذي كان يبلغ 1.3% في الفترة 2000-2005 إلى 15% منذ عام 2006.[1]

أما الأسعار بالقيمة الإسمية، فقد زادت أسعار المنتجات الزراعية جميعها تقريبا بالقيمة الاسمية، بمعدل زيادة يختلف من سلعة إلى أخرى، فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية، كالحبوب والبذور الزيتية و منتجات الألبان زيادة أكبر بكثير من زيادة المنتجات الإستوائية، كالبن والكاكاو والمواد الخام، كالقطن أو المطاط ولذلك فقد وجدت البلدان النامية المعتمدة على صادرات هذه المنتجات الأخيرة أنها بينما تكون إيرادات صادراتها قد أخذت في التزايد، فان ذلك كان بمعدل أبطأ من تزايد تكلفة وارداتها الغذائية.[2]

الشكل رقم(III-4): تطور مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية خلال الفترة (1971-2008)

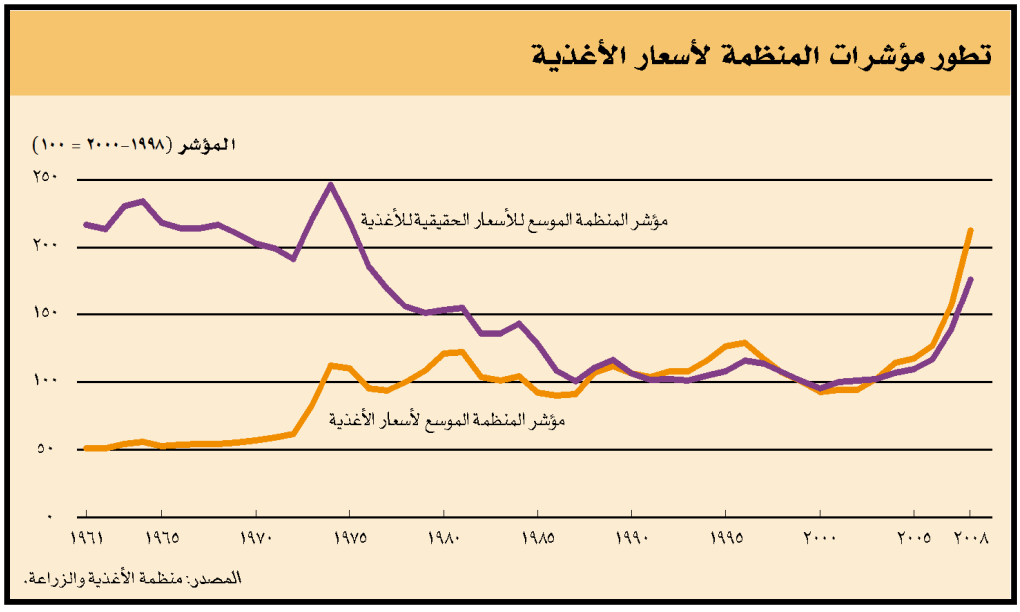

المصدر: من موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الشبكة العالمية.

إن استمرار حالة ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية تحول إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأفضى إلى احتجاجات عنيفة سنتي 2010و 2011م، وكانت إفريقيا الأكثر تضررا من مشكلة ارتفاع الغذاء عالميا، وقد أكدت تقارير دولية عن أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء في بلدان نامية كثيرة إلى دعوات إلى القيام بعمل دولي لعكس

[1] . منظمة الأغذية والزراعة العالمية، ، "**ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية-التجارب والدروس**"، تقرير حالة أسواق السلع الزراعية، 2009.ص9.

[2] .نفس المرجع.ص10.

مسار الانزلاق نحو زيادة الفقر وسوء التغذية وواجهت وكالات تقديم المعونة الغذائية مثل برنامج الأغذية العالمي، صعوبات في مواجهة التكاليف الباهضة لشراء الأغذية من أجل توزيعها ودعت إلى تقديم أموال إضافية.[1]

المطلب الثالث:أسباب وإنعكاسات تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية على الوضع الغذائي العالمي:

إن التقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية للغذاء في السنوات الأخيرة، هي ليست مجرد نتيجة الأحوال المناخية أو عمليات المضاربة أو قيود بعض البلدان على الصادرات أو إنتاج الوقود الحيوي، فهي أيضا نتيجة اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط الديمغرافية وأنماط الاستهلاك وعن سنوات من الإخفاقات البنيوية لاستراتيجيات التنمية على جبهات عديدة. و لم تحدث هذه الإخفاقات على صعيد سياسات التنمية الوطنية فحسب وإنما على الصعيد الدولي أيضا.[2]

وبما أن هذه التقلبات ناجمة عن تفاعل تراكمي لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل، فمن المحتمل أن تتواصل إلى أجل غير محدد، رغم تنفيذ تدابير قصيرة الأجل، ما لم تُعالَج العوامل الهيكلية الكامنة وراءها بطريقة مناسبة وشاملة. ويلزم بالتالي اتخاذ تدابير وطنية ودولية مناسبة لتمكين البلدان النامية من الحصول على الإمدادات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بها.

أولا: أسباب تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية:

هناك أسبابا كثيرة ومتداخلة لأزمة تقلبات أسعار الغذاء خاصة الاتجاه الصعودي لها، أدت مجتمعة إلى اختلال قوى العرض والطلب وأدت بالتالي إلى ارتفاع الأسعار. هذا وتشير كثير من التقارير إلى أن السنوات الأخيرة شهدت معدلات نمو متناقصة في جانب عرض السلع الغذائية في مقابل معدلات نمو متزايدة في جانب الطلب[3]. فعلى سبيل المثال كان الإنتاج العالمي من الحبوب 2بليون طن في

---

[1] تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الدورة 83، السودان، جانفي2009، ص2.

[2] .عبد الله بن عبد الله العبيد، "تشخيص أزمة الأمن الغذائي وأسبابها"، مداخلة مقدمة لندوة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات والحلول، السعودية، ايام1-2نوفمبر2008.ص48.

[3]. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. معالجة الأزمة الغذائية العالمية. الأمم المتحدة.نيويورك وجنيف. 2008.ص7.

عام2006م في مقابل 2.4بليون طن في عام2005م. وخلال الفترة2004-2006م انخفض إنتاج القمح والذرة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة12 إلى 16%. وفي عام 2007م ارتفع الإنتاج العالمي من الحبوب (القمح والذرة والشعير والأرز) بنسبة 1.3% عن العام السابق لتصل الكميات المنتجة الى2101مليون طن، إلا أن الطلب العالمي على هذه الحبوب ازداد بنسبة 2% في عام 2007م ليصل إلى 2103 مليون طن.

هذا ويكاد يتفق معظم المحللين والسياسيين على أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقلب أسعار الغذاء عالميا، ويمكن تصنيف الأسباب الرئيسية إلى أسباب رئيسية أثرت على جانب الطلب وأخرى رئيسية أثرت على جانب العرض على النحو التالي:

1. الأسباب الرئيسية من جانب الطلب:

أ-النمو الاقتصادي الجيد في كثير من الدول: لقد شهدت دول عديدة من العالم نموا اقتصاديا متسارعا خلال السنوات الأخيرة خاصة في آسيا، حيث حققت كل من الصين والهند معدلات نمو اقتصادية سنوية لم يسبق لها مثيل حيث زاد الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي لكل منهما بمعدل 9% سنويا منذ عام2004م كما تمتعت دول جنوب الصحراء الإفريقية بمعدل نمو بلغ 6% سنويا خلال الفترة ذاتها. وحققت 22 دولة من بين دول العالم الأقل فقرا وعددها 34دولة نموا تراوح بين 5الى 16% سنويا خلال الفترة نفسها[1]. ويعزى هذا النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تبنتها والى الانفتاح الاقتصادي والتجاري في هذه الدول وحجم استفادتها من أحكام والتزامات منظمة التجارة العالمية والتي تضم في الوقت الحاضر 153دولة. ولاشك أن النمو الاقتصادي الجيد في مثل هذه الدول قد ترتب عليه زيادة الدخل الوطني مما انعكس ايجابيا على معدلات دخول الأفراد فزادت القوة الشرائية لديهم وهذا مما يعني بالتالي زيادة الطلب على السلع الغذائية والتي غالبا ما تتصف مرونة الدخل عليها في هذه الدول بالمرتفعة.[2]

ب-النمو السكاني المتواصل: يزداد عدد سكان العالم بمعدلات متسارعة نظرا لتحسن المستوى المعيشي والصحي للسكان وما ترتب عليه من ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، فبينما لم يتجاوز

---

[1] ." La hausse des prix alimentaires, causes et conequences", p9.
http://www.oecd.org/dataoecd/11/57/40926060.pdf

[2] .عبد الكريم جابر شنجار العيساوي"أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعة العربية"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 16/15نوفمبر2011، ص14.

عدد سكان العالم 2.5 بليون نسمة في 1950م وصل هذا العدد إلى 6.1 بليون نسمة في عام2000م ثم إلى 6.3 بليون نسمة في عام 2007م، هذا ويتوقع أن يصل إجمالي عدد سكان العالم إلى 8بليون نسمة في عام 2025م والى 9.2بليون نسمة في عام 2050م. ولاشك أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان وحجم الطلب على الغذاء. من جانب آخر تشهد كثير من دول العالم ارتفاعا في نسبة التحضر، والتي تعني تواصل مسيرة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والزراعية إلى المدن والمناطق الحضرية حيث يتوقع أن يعيش 61% من سكان العالم في المدن والمناطق الحضرية خلال الثلاثة عقود القادمة، وارتفاع نسبة التحضر تعني في كثير من الحالات تحسن مستوى الدخل وبالتالي تحسن المستوى الصحي والمعيشي للسكان.[1]

ج-التحول الاستهلاكي في بعض الدول النامية: مع زيادة النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، خاصة الصين والهند ودول أوروبا الشرقية، وما صاحب ذلك من ازدياد في معدل دخل الفرد وكذلك الزيادة في نسبة التحضر، أخذ كثير من السكان في هذه الدول باكتساب أنماط وعادات استهلاكية تتجه في معظمها إلى التحول من استهلاك سلع غذائية ذات قيم غذائية منخفضة مثل الحبوب والنشويات إلى سلع غذائية ذات قيم غذائية أعلى مثل اللحوم والألبان والفواكه والخضروات والسلع الغذائية المصنعة والسلع الغذائية مسبقة الإعداد، ويكفي أن ندلل هنا على تغير الأنماط الاستهلاكية للمستهلك الصيني بعد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة حيث تضاعف استهلاك الفرد في الصين من اللحوم مرتين ونصف خلال الفترة1980م الى2007م حيث زاد من 20 كيلوغرام للفرد.[2] وإذا ما علمنا أن عدد سكان الصين في الوقت الحاضر يزيدون على 1.3بليون نسمة إتضح لنا حجم الزيادة في الطلب على اللحوم وعلى الأعلاف التي استخدمت في تغذيتها. وفي دول جنوب آسيا انخفض معدل استهلاك الفرد من الأرز بنسبة4% في عام 2005م لكن بالمقابل ارتفع استهلاكه من الحليب والفواكه بنسبة 70% وبنسبة100% من اللحوم والبيض والأسماك في عام2007م. وفي الهند لم يتغير معدل استهلاك الفرد من الحبوب خلال الفترة 1999-2005م بينما تضاعف استهلاكه من اللحوم والحليب والأسماك والفواكه والخضروات خلال هذه الفترة.

[1] .نفس المرجع السابق، ص12.

[2] . تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. معالجة الأزمة الغذائية العالمية. الأمم المتحدة.نيويورك وجنيف. 2008

2. الأسباب الرئيسية من جانب العرض:

أ-التغيرات المناخية: إن شدة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة أصبحت تمثل تحديات جديدة أمام الأنشطة الزراعية المختلفة. فالتغيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب هطول الأمطار وقلتها في بعض المناطق لحد الجفاف في بعض الحالات مع كثرتها في مناطق أخرى مصحوبة بالأعاصير والفيضانات أدت في السنوات الأخيرة إلى عجز في إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني وخسارة في الأصول الأخرى، الأمر الذي لا يهدد إنتاج الأغذية فحسب وإنما يهدد كذلك إمكانية الحصول على الموارد الغذائية واستقرارها والانتفاع بها وأصبحت هذه التغيرات اكبر بكثير من قدرة السكان على التكيف معها.[1]

والزراعة المطرية هي الأشد تأثرا بالتغيرات المناخية، وهذه الزراعة تغطي 96% من مجموع الأراضي المزروعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 87% في أمريكا الجنوبية و61% في آسيا.

وبصفة عامة تعتبر التغيرات المناخية من الأسباب الرئيسية في أزمة ارتفاع أسعار الغذاء نظرا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على معظم الأنشطة الزراعية النباتية منها والحيوانية.

ب-استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي: مع ارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية بشكل كبير في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام دولي متزايد لإنتاج بدائل أخرى متجددة ولعل من أهمها الوقود الحيوي السائل المنتج من محاصيل زراعية مختلفة.[2]

تستخدم محاصيل زراعية مثل الذرة الصفراء وقصب السكر والقمح لإنتاج الإيثانول(بتزين) ومحاصيل زراعية أخرى مثل فول الصويا وحبوب اللفت وحبوب دوار الشمس لإنتاج البيوديزل، ويتضح الأثر المباشر لإنتاج الوقود الحيوي السائل على الأمن الغذائي من استخدام المحاصيل الزراعية بصورة مباشرة في إنتاج الوقود الحيوي أو استغلال أراض ومياه من المفترض توجيهها لإنتاج المحاصيل الغذائية للإنسان والحيوان.

ج-تناقص كميات المخزون من السلع الغذائية الاستراتيجية: نظرا لأهمية الأمن الغذائي ولمواجهة أي ظروف طوارئ أو أزمات فان كثيرا من الحكومات تقوم ببناء مخزونات مناسبة من السلع الغذائية خاصة تلك السلع الغذائية الاستراتيجية والتي يعتمد عليها السكان بشكل رئيسي في حياتهم اليومية، ولعل مما

---

[1] منتدى الخبراء رفيع المستوى حول إطعام العالم في عام 2050" التحديات التي يمليها تغير المناخ والطاقة الحيوية بالنسبة للأغذية والزراعة" روما 2009.ص12.

[2].la situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture."biocarburants-perspetives.risques et opportunités".p4.

فاقم أزمة الغذاء الحالية ما قامت به بعض الدول من استغلال جزء هذه المخزونات للوفاء باحتياجات السوق المحلي، وحسب تقارير الفاو فان كميات المخزون من الحبوب قد انخفضت بمقدار 420مليون طن في عام 2007م وهي اكبر كمية انخفاض من عام1983م، وعلى مستوى السلع الرئيسية فقد انخفض مخزون الأرز بنسبة 26% والقمح بنسبة22% وهي أدنى المستويات العالمية في 23عاما. وفي آخر للمجلس الزراعي العالمي الصادر في يناير 2008م فان المخزون العالمي للقمح انخفض في عام 2007م لأدنى مستوياته خلال 60عاما والأرز لأدنى مستوياته في 24عاما.

3. أسباب أخرى:

بالإضافة إلى الأسباب الرئيسة لازمة الغذاء المذكورة أعلاه هناك أسباب إضافية أخرى لايمكن إغفال أثرها على أزمة الغذاء الحالية وما نجم عنها من ارتفاع في الأسعار ومن هذه الأسباب مايلي:

أ-السياسات الزراعية في الدول المتقدمة: لا تزال كثير من الدول المتقدمة تقدم أنواعا مختلفة من سياسات وبرامج الدعم والحماية للقطاع الزراعي مما أثر سلبا على محاولات وجهود تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية والدول الفقيرة وجعل منتجاتها في وضع تنافسي صعب جدا، ويكفي للتدليل على ذلك ما تؤديه سياسة دعم إنتاج القطن في أمريكا والتي يصل حجم الإنفاق السنوي عليها إلى 4مليارات دولار مما تسبب في زيادة إنتاج القطن في أمريكا وتصدير أكثر من 70% منه إلى الأسواق الخارجية بأسعار زهيدة جعلت كثيرا من منتجي القطن في وسط إفريقيا يحجمون عن إنتاجه لعدم قدرتهم على الإنتاج والتسويق بأسعار منافسة.[1] وإذا أضغنا إلى ذلك أنواعا مختلفة من سياسات وبرامج الدعم الزراعي المشوهة للتجارة الدولية إتضح لنا الفرص التي فوتت على كثير من الدول النامية والدول الفقيرة لزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول وتصدير الفائض منه للأسواق الخارجية مما سيؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار.

ب-انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى:تتعامل كثير من الدول بالدولار في تجاراتها الدولية نظرا لما لهذه العملة من قوة وسعة انتشار، كما أن بعض الدول قد قومت وربطت عملتها المحلية بالدولار والعملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو الأوربي والجنيه الإسترليني والين الياباني مما جعل كثيرا من الدول في وضع سيء جدا خاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء، حيث تواجه فاتورة وارداتها

[1] .عبد الله بن عبد الله العبيد."تشخيص أزمة الأمن الغذائي وأسبابها"، ندوة الأمن الغذائي للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-التحديات والحلول 1-2نوفمبر2008.ص53.

الغذائية ارتفاعا حادا انعكس أثره على الأسعار المحلية. هذا وتشير كثير من الدراسات إلى أن قيمة الدولار قد انخفضت بنسبة 47% أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال الخمس سنوات الماضية.

ج-ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي: لاشك أن ارتفاع أسعار البترول وكذلك النمو الاقتصادي الكبير، الذي شهدته بعض الدول وزيادة تحرير التجارة الدولية كل ذلك قد أدى إلى زيادة أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من سلع وخدمات، هذا ويواجه المزارعون اليوم إرتفاعات حادة في مدخلات الإنتاج مثل الأرض والعمالة والأسمدة الكيماوية والبذور والمعدات والآليات والأجهزة هذا بالإضافة إلى زيادة تكاليف التأمين والنقل والتخزين والتوزيع. ولا شك أن أي زيادة في تكاليف الإنتاج الزراعي سوف تنعكس لا محالة على أسعار البيع النهائية.

د-المضاربات التجارية: عالم اليوم هو عالم الأسواق المفتوحة والشركات الكبيرة العابرة للقارات وكثير من هذه الشركات يتعامل كليا أو جزئيا في تجارة المواد الغذائية، هذا ويرى بعض المحللين أن لهذه الشركات دورا في الأزمة الحالية للغذاء، من خلال سياساتها التخزينية والمضاربات في أسواق السلع نظرا لقوتها ولقدرتها التحكمية في الأسواق.

ه-قيام بعض الدول ببناء مخزون استراتيجي لبعض السلع الغذائية: رغم قيام كثير من الدول بالاستفادة من مخزوناتها الاستراتيجية لبعض السلع الغذائية لمواجهة أزمة الغذاء مما أدى إلى إنقاص المخزون العالمي من هذه السلع إلا أن دولا أخرى تعاملت مع هذه الأزمة ببناء مخزون استراتيجي لبعض السلع الغذائية الهامة تحسبا لأي ظروف مستقبلية اشد صعوبة، ومن ذلك ما قامت به إيران من بناء مخزون استراتيجي لسلعة الأرز تخوفا من تداعيات الحصار الاقتصادي المتوقع عليها، وهذا مما أدى بالتالي إلى زيادة الطلب على الأرز وزيادة أسعاره.

ثانيا: انعكاس تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية على الوضع الغذائي العالمي:

إن حالة الجوع ونقص التغذية في العالم قد تأثرت تأثرا هائلا بالأزمتين الغذائيتين المتتاليتين، فحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم سنة 2009 إلى حوالي 1.02 مليار شخص، وهو أعلى عدد قدر خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة السابقة[1]، **الشكل(III-5)** يبين ذلك:

[1] .منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير"حالة الأغذية والزراعة"، روما 2011.ص89.

الجدول رقم (III-1):عدد ناقصي التغذية في عام 2009، حسب الأقاليم (ملايين الأشخاص)

الأقاليم	عدد ناقصي التغذية
اقتصاديات السوق المتقدمة	15
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	42
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	53
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	265
آسيا والمحيط الهادي	642
المجموع	1017

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة2009.

الشكل رقم(III-5):عدد ناقصي التغذية في عام 2009 حسب الأقاليم(ملايين الأشخاص)

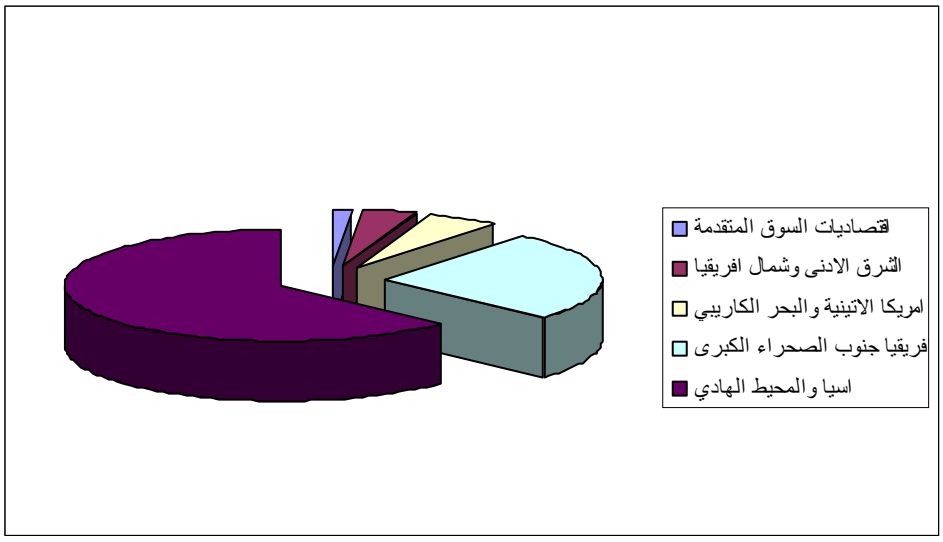

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا تقرير منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة 2009، ص101.

ولقد سجل عدد ناقصي التغذية هبوطا كبيرا في سبعينيات وثمانينيات وأوائل تسعينات القرن العشرين، على الرغم من النمو السكاني السريع، مع انخفاض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية من الثلث في عام 1970 إلى اقل من 20% في التسعينات من القرن العشرين، ولكن منذ منتصف التسعينات اخذ عدد ناقصي التغذية يتزايد على الرغم من استمرار الهبوط في نسبة ناقصي التغذية إلى 16% من سكان البلدان النامية والى 13% من سكان العالم في 2004-2006، وعلاوة على ذلك، أدت الأزمة الأخيرة إلى حدوث زيادة لأول مرة منذ عقود في كل من العدد المطلق لناقصي التغذية ونسبتهم[1].

[1] منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأغذية والزراعة، -الثروة الحيوانية في الميزان، 2009، ص101.

فحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعيش غالبية ناقصي التغذية في العالم في بلدان نامية، ويعيش هؤلاء في سبعة بلدان فقط(إثيوبيا واندونيسيا، باكستان، بنغلادش، جمهورية الكونغو الديمقراطية والصين والهند)، فيما يعيش أكثر من 40% في الصين والهند وحدهما.

وتشير إحصاءات منظمة التغذية والزراعة المتعلقة بعام2010م إلى أن عدد ناقصي التغذية سينخفض في كل الأقاليم النامية على الرغم من تفاوت الوتيرة، ومازال إقليم آسيا والمحيط الهادي هو الإقليم الذي يوجد فيه القسم الأكبر من ناقصي التغذية، أما نسبة ناقصي التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الأعلى حيث بلغت 30% سنة 2010 –**الشكل(III-6)**-، ولكن يلاحظ وجود تباين كبير في المستوى القطري، ففي الفترة 2005-2007 كانت الكونغو وغانا ومالي ونيجيريا قد حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وفي آسيا كانت أرمينيا وميانمار وفيتنام قد حققت بالفعل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت الصين وغيرها قد شارفت على تحقيقه، أما في إقليم أمريكا اللاتينية.

الجدول رقم(III-2):عدد ناقصي التغذية في العالم سنة 2010 حسب الإقليم(بالملايين الأشخاص)

الأقاليم	عدد ناقصي التغذية
آسيا والمحيط الهادي	578
إفريقيا جنوب الصحراء	239
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	53
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	37
الأقاليم المتقدمة	19
المجموع	925

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة"، روما 2010، ص 10.

الشكل رقم(III-6):عدد ناقصي التغذية في العالم عام 2010 (ملايين الأشخاص)

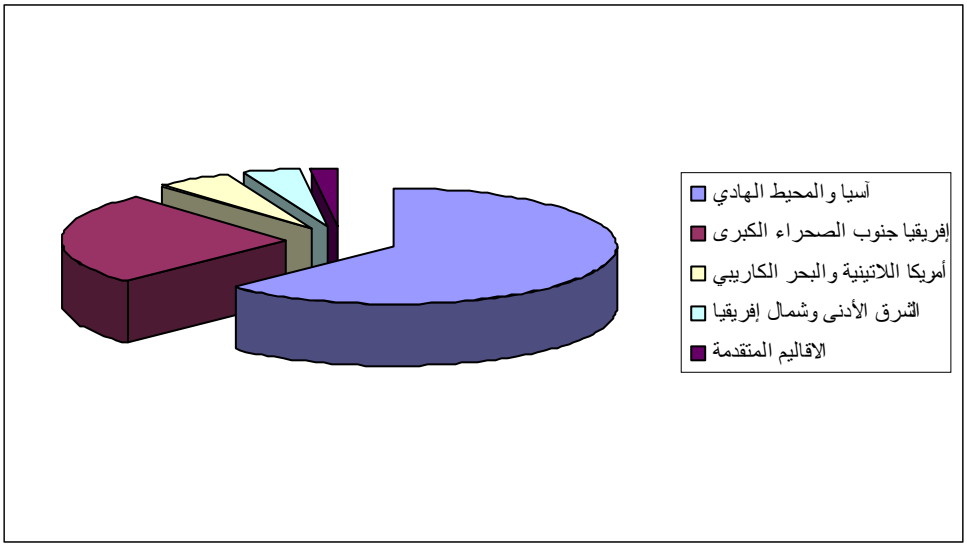

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (III-2)

كما تظهر التقديرات الجديدة للأعوام 2015 و2030 بأن انخفاض عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي بحلول 2015 سيبقى دون أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، واستنادا إلى هذه التقديرات، فإن عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي سيهبط إلى حوالي 580 مليون شخص بحلول عام 2015، في حين أن هدف مؤتمر القمة والذي حدد ناقصي الأغذية برقم لا يتجاوز 400 مليون شخص، لن يجري تحقيقه إلا بحلول عام 2030.[1]

ويظهر تحليل الأقاليم المختلفة بأن عدد ناقصي الأغذية سينخفض في جنوب وشرق آسيا بحلول عام 2015 إلى مستويات قريبة من تلك التي حددها مؤتمر القمة كهدف لها، في حين أن الحالة في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأدنى وشمال أفريقيا ستبقى بعيدة عن الهدف، بينما ستكون أقاليم جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في موقع متوسط

[1] . لجنة الأمن الغذائي العالمية:" تقييم حالة الأمن الغذائي العالمي"، الدورة 26، روما 2000.ص4.

المبحث الثاني:علاقة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية و مؤشرات الأمن الغذائي المغاربي:

يترتب على تقلب أسعار الغذاء في السوق الدولي وخاصة الاتجاه الصعودي للأسعار، آثارا عديدة منها الآثار على المديين المتوسط والبعيد والتي ترتبط بصفة أساسية بحجم المعروض من السلع الغذائية وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية. ومنها الآثار في المدى القريب فيما يتعلق بالطلب وحجم الاستهلاك من السلع الغذائية، الإنفاق على الغذاء، نوعية الغذاء ودخول الأفراد ومستوى الفقر والموازين التجارية على مستوى الاقتصادات، وهذا ما نتطرق له من خلال هذا المبحث.[1]

المطلب الأول:علاقة تقلبات أسعار الغذاء العالمية بالإنتاج والاستهلاك الغذائي المغاربي:

سنركز من خلال هذا المطلب على أثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على المعروض من السلع الغذائية الرئيسية وحجم الاستهلاك منها في الأقطار المغاربية.

أولا:علاقة تقلبات أسعار الغذاء العالمية والإنتاج الغذائي المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

إن تقلبات أسعار السلع الغذائية الرئيسية وخاصة ارتفاع الأسعار يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشترين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية، إلا أن كثيرين من صغار المنتجين، الذين يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل، يستفيدون من ارتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار. كما يمكن أن ينعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية مرتفعة الأسعار مثل: الحبوب والبذور الزيتية.[2]

وبالنظر إلى استخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية بقطاع الزراعة في البلدان المغاربية يتضح أن محاصيل الحبوب تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع في المنطقة المغاربية، وتشغل حوالي

---

[1] .منظمة الأغذية والزراعة العالمية، تقرير حالة أسواق الأغذية والزراعة، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية-التجارب والدروس المستفادة، 2009.ص12.

[2] . خالد بن نمار الرويس." تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية".قسم الاقتصاد الزراعي. ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية." التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول" أيام 26-28 ماي 2009. كلية علوم الأغذية والزراعة.الرياض. المملكة العربية السعودية.ص25.

17.62% من المساحة المزروعة في الجزائر، و26%،59.11% من إجمالي المساحة المزروعة في تونس والمغرب على التوالي عام2008.

أما بقية المنتجات الفلاحية كالبقوليات والخضر والفواكه فتختلف نسبة المساحة الزراعية المخصصة لها من إجمالي المساحة الزراعية من بلد إلى آخر.

إذ يتأثر الإنتاج الزراعي المغاربي بتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية بدرجات متفاوتة بين بلدانه، كما توضحه بيانات **الجدول(III-3)**.

الجدول رقم(III-3):تطور المعدل السنوي للإنتاج المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية(%)

	1998-2002	2000-2004	2004	2005	2006	2007	2008
تونس	-	1.53	11.20	(5.67)	2.00	0.25	(5.80)
الجزائر	-	15.72	18.66	1.34	5.27	0.63	(0.0001)
المغرب	-	15.02	21.61	(20.26)	29.06	(0.29)	27.03
مؤشر أسعار الغذاء العالمي	-	5.82	15.04	4.35	8.01	25.25	(21.47)

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد27، 28، 29.

حيث شهد إنتاج الجزائر من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعات مستمرة خلال الفترة (1998-2008) بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث عرف ارتفاعا سنويا ملحوظا سنة 2004 قدر بـ18.66%، بعدها عرف ارتفاعات بنسب متناقصة خلال سنوات 2005، 2006 ،2007 وبلغ انخفاظا حادا سنة 2008 قارب 0% على الرغم من أن مؤشر أسعار الغذاء العالمي عرف انخفاظا ملحوظ بحوالي 21.47%، ويرجع ذلك لعدم مرونة الإنتاج الزراعي الجزائري لتقلبات أسعار السلع الغذائية في السوق الدولي.

بينما عرف إنتاج تونس من مجموعات السلع الغذائية الأساسية تذبذبات عديدة ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى خلال نفس الفترة، حيث عرف إنتاج تونس من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا بنسبة11.20% سنة 2004 وارتفع بنسبة 2.00%سنة 2006 بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 5.67% سنة2005 مقارنة بسنة 2004 و سجل أقصى انخفاضا له سنة 2008

بنسبة5.80% نتيجة الارتفاع الحاد لمؤشر أسعار الغذاء في السوق الدولي خلال عام2007 وبداية 2008.

أما إنتاج المغرب من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة فقد عرف تذبذبات مستمرة نتيجة تأثر قطاع الإنتاج الفلاحي بالتقلبات المستمرة التي شهدتها السوق الدولية للغذاء، حيث سجل أقصى ارتفاع له سنة 2006 قدر بـ29.06%ولكنه سرعان ما سجل انخفاظا حدا سنة2007 بنسبة0.29% نتيجة الارتفاع الكبير في مؤشر أسعار الغذاء في السوق الدولي بنسبة 25.25% ثم عاود إنتاج المغرب من السلع الغذائية الرئيسية الارتفاع سنة 2008 بنحو 27.03% وذلك كنتيجة لانخفاض مؤشر أسعار الغذاء في السوق الدولية بنسبة 21.47%.

الشكل رقم(III-8): تطور مؤشر الأسعار العالمية لمجموعات الغذاء الرئيسية والإنتاج منها في الدول المغاربية(تغير سنوي:%)

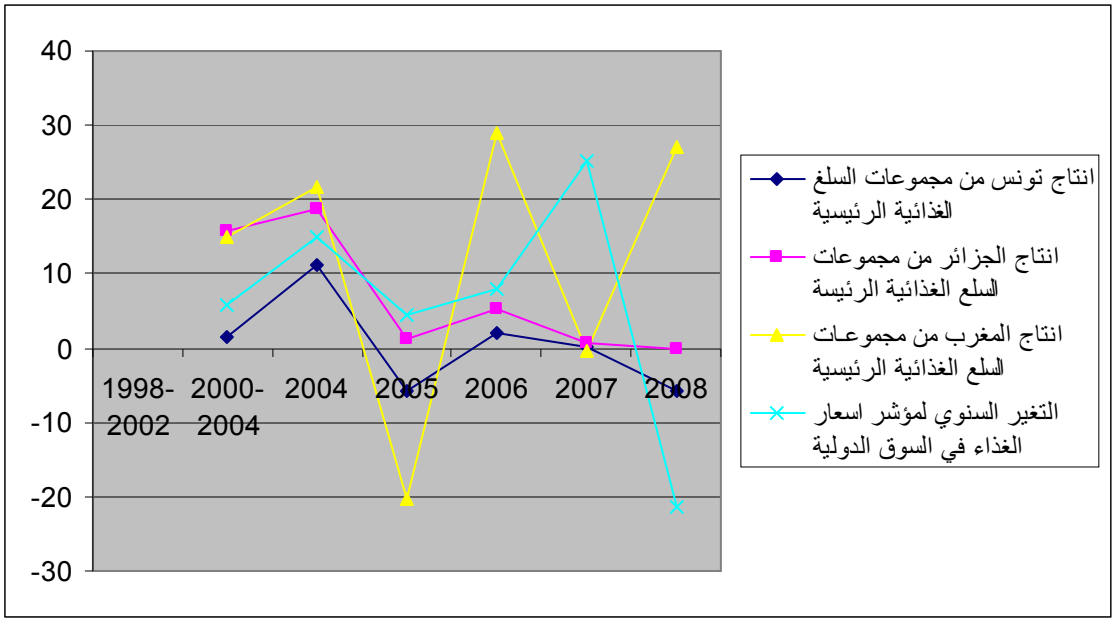

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، 2010.

ومما لاشك فيه فان التغير في أسعار المنتجات من العوامل المهمة التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة الأسعار، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة التي تحدد كيفية الاستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن المغاربي وتمكينه من الحصول عليها. ويشمل ذلك استجابة صغار المنتجين الذين يمثلون السواد الأعظم من المنتجين

بالدول المغاربية، بجانب استجابة القطاع الخاص وأصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة، والتوجه نحو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.[1]

ثانيا: علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و الاستهلاك المغاربي منها:

إن الظروف والعوامل الطبيعية ليست وحدها المسؤولة عن النقص الغذائي الذي يلوح في أفق الدول المغاربية. لذلك، إن كان هذا الخطر محدقا بهذه البلدان، فيجب البحث عن العوامل والأسباب الحقيقية المؤدية إلى النقص الغذائي الذي يهددها، خاصة والكل يعرف أن هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على السوق الدولي للغذاء لتلبية احتياجاتها، على الرغم من أنها تتوفر على ثروات هائلة، اقتصادية وطبيعية وبشرية، كفيلة بأن تضمن الغذاء وأمور أخرى لساكنة هذه البلدان مجتمعة.[2]

إذ تعتبر تقلبات أسعار الغذاء على المستوى العالمي وارتفاعها المستمر محليا على الخصوص، من أهم العوامل التي أثرت سلبا على حياة المواطنين وذلك من خلال التأثير على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية لمعظم فئات المجتمع المغاربي.[3]

كما أن ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي أدى إلى تصاعد الموجات التضخمية على مستوى الاقتصادات المغاربية، وبالتالي ازدادت نسبة الدخل المنفق على الغذاء للطبقات محدودة و متوسطة الدخل، بالإضافة إلى تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء، ومحدودي الدخل بسبب زيادة مستوى إنفاق هذه الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة وبقية مستلزمات الحياة ومتطلبات التنمية الاجتماعية ومن ثم تراجع مستوى الصحة العامة وتفشي أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتأثرة بالأزمة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي وسليم.

فمن خلال بيانات **الشكل رقم(III-9)** نلاحظ أن المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الدول المغاربية شهد تذبذبات مستمرة بين الانخفاض والارتفاع.

---

[1] .المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] . خالد بن نمار الرويس، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة، مرجع سبق ذكره، ص9.

الجدول رقم(III-4): تطور المتاح للاستهلاك المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية(ألف طن)

	متوسط 2001-2005	2005	2006	2007	2008
تونس	9873.31	9928.18	10068.41	11002.01	10455.24
الجزائر	25195.99	27543.63	27489.75	28861.46	20731.19
المغرب	23522.01	22732.13	28575.28	22396.84	26236.35

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.

إذ بلغ بالجزائر 27489.75 ألف طن سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 حين بلغ 27543.63 ألف طن بمعدل انخفاض قدر بـــ0.19%، وشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2005 بنسبة 4.98% ليسجل انخفاضا حادا سنة 2008 بنسبة28.16% في الوقت الذي عرفت فيه الأسعار الدولية للسلع الغذائية الواسعة الاستهلاك ارتفاعات حادة.

كما شهد المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في تونس، ارتفاعات بنسب ضعيفة بلغت أقصاها سنة 2007 بنسبة 9.27% (11002.01الف طن) مقارنة بسنة 2006، ليسجل انخفاض بنسبة 4.96% سنة2008، نتيجة للعوامل الدولية المتمثلة أساسا في ارتفاع أسعار الغذاء نظرا لاعتماد الجزائر وتونس بشكل كبير على الأسواق الدولية لتموين أسواقها المحلية بالسلع الغذائية الواسعة الاستهلاك خاصة الحليب والسكر والزيوت النباتية.

أما الاستهلاك في المغرب فقد عرف عدة تذبذبات متلاحقة من سنة لأخرى بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهد أقصى انخفاض له سنة2007 بنسبة21.62% سرعان ما عاود الارتفاع سنة 2008 بنسبة 17.14% بالرغم من الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الواسعة الاستهلاك، ذلك أن السوق المحلي في المغرب يعتمد بشكل كبير على التموين المحلي والإنتاج المحلي عكس الجزائر وبدرجة اقل تونس.

الشكل رقم(III-9):علاقة تقلبات أسعار الغذاء العالمية و الاستهلاك الغذائي المغاربي (تغير سنوي:%)

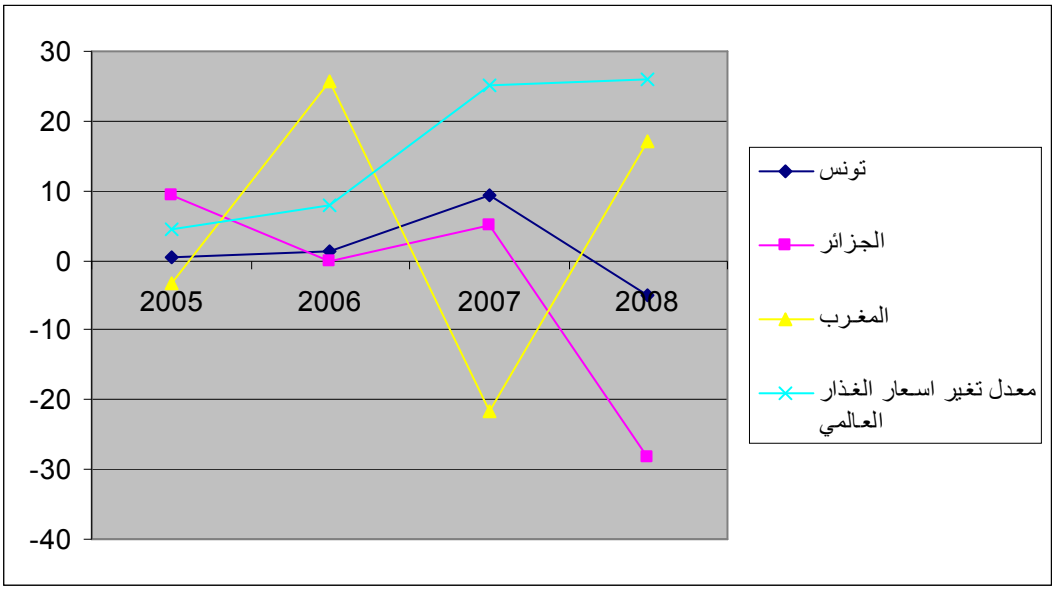

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

إن الزيادات المحققة في الإنتاج من السلع الغذائية والسياسات التي تتبعها الدول المغاربية في مجال توفير الغذاء والحصول عليه أدت إلى الحد من الآثار السلبية للزيادة الكبيرة لأسعار السلع الغذائية على حياة المواطنين خاصة في ظل محدودية الدخول، وفي الدول التي تعتمد على الاستيراد لتوفير معظم السلع الغذائية مثل الجزائر فان انعكاسات ارتفاع أسعار الغذاء كانت أكثر حدة على المواطن، لذا تبنت هذه الدول برامج لدعم السلع الأساسية مثل الحليب والحبوب بأنواعها ساعدت في التخفيف من تلك الانعكاسات.[1]

كما أن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة أدى إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع وضمن سلم أولويات جديدة، خاصة أن محاصيل الحبوب والألبان ومنتجاتها من السلع التي ارتفعت أسعارها بشكل واضح، إذ ترتب على زيادة الأسعار انخفاض متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الدول المغاربية كما هو الحال بالنسبة لسلع محاصيل الحبوب والدقيق والسكر والبقوليات بين عامي 2006و2007، وسلع الألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن والبطاطس بين عامي 2005و2006.

[1] .نفس المرجع السابق، ص10.

ثالثا: علاقة تقلبات أسعار الغذاء في السوق الدولي ونسبة الاكتفاء الذاتي المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أدى التفاوت بين الطلب على السلع الغذائية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب، ذلك أن الاقتصاديات المغاربية تعتمد على الخارج لتوفير الغذاء لمواطنيها باستثناء البطاطس والخضر وكذلك البيض والأسماك.

الجدول رقم(III-6):تطور نسب الاكتفاء الذاتي المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية.(%)

السنوات	تونس	المغرب	الجزائر
2002-1998	77.43	88.12	62
2003	79.72	87.27	64.58
2004	77.88	86.95	69.30
2005	77.49	83.43	59.62
2006	77.47	79.70	60.81
2007	80.27	87.66	65.70
2008	78.71	89.43	57.11

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة العربية، مرجع سبق ذكره.

إن نسب الاكتفاء الذاتي في المغرب عموما عالية تتراوح بين79.70%سنة2006و 89.43% سنة 2008، ذلك أن المغرب يعتمد بشكل كبير على التموين المحلي للغذاء باستثناء بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل القمح والأرز والسكر والزيوت، بينما تونس لم تصل إلى الاكتفاء الذاتي إلا في بعض السلع كالبطاطا وجملة الخضر والفواكه و الأسماك، بينما في الجزائر لم تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى مستويات جيدة إلا في مادتي البيض واللحوم البيضاء وتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي متوسطة في الأسماك واللحوم الحمراء والخضر والفواكه والشعير وضعيفة جدا في بقية مجموعات السلع الغذائية.

تأثرت نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر تأثرا كبيرا بارتفاع مؤشر أسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك في السوق الدولية، حيث بلغت 57.11%سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 أين بلغت حوالي 65.70%، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في كل من تونس والمغرب لم تتأثر كثيرا بالارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية.

الشكل رقم(III-10):علاقة تقلبات أسعار الغذاء العالمية و نسب الاكتفاء الذاتي المغاربي.

(نقطة، نسبة مئوية)

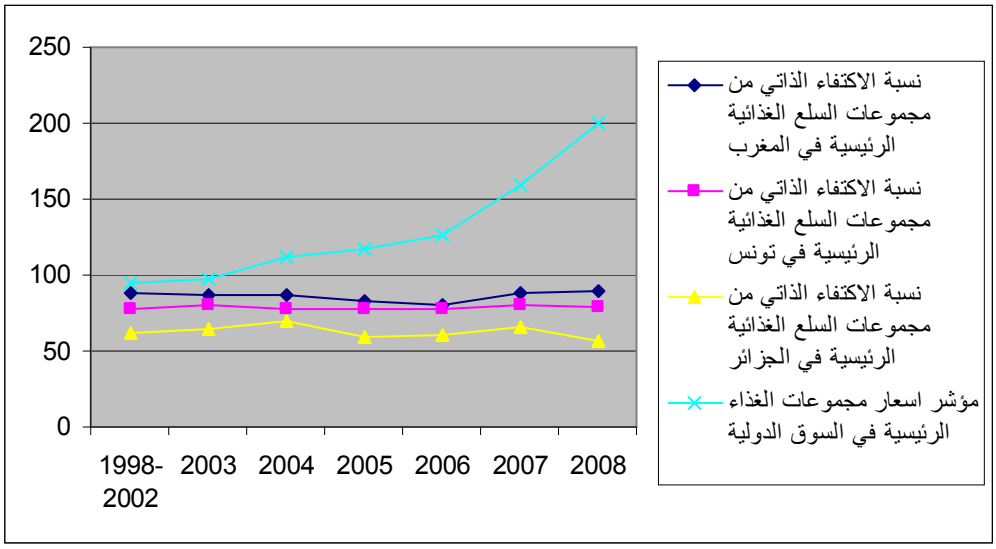

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(III-6)

المطلب الثاني:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للغذاء ومستوى الفقر والقدرة الشرائية للمستهلك المغاربي:

إن مستوى المعيشة يقاس بمدى إشباع الحاجيات الاستهلاكية الضرورية. وفي نفس السياق، يذهب بعض الباحثين في مجال اقتصاديات الأسر، أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة، كلما انعكس ذلك على نفقاتها العامة والدائمة، وبالتالي سينعكس ذلك إيجابيا على المصاريف المخصصة للاستهلاك الغذائي[1]. وعكس ذلك، يؤدي إلى تقليص المصاريف العامة، وسيكون لذلك تأثير سلبي على المصاريف المخصصة للغذاء.

أولا:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للغذاء ومستوى الفقر في البلدان المغاربية المختارة:

أوضحت مسوحات الدخل وإنفاق الأسر في معظم الدول العربية أن الطعام يشكل النصيب الأكبر من دخول الأسر وخاصة الأسر الريفية، كما أن أكثر من ثلثي دخل الأسر ينفق على الغذاء وهذه النسبة ارتفعت نتيجة الزيادات التي طرأت على قيمة السلع الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى الضغط

[1] رضوان علي، بربارة بيتكين.بحثا عن الأمن الغذائي للأسر في إفريقيا.مجلة التمويل والتنمية.ديسمبر 2000، ص3.

على حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى للأسرة. مما يؤدي إلى عجزها عن الوفاء باحتياجاتها الغذائية والاحتياجات الأخرى وانتقالها إلى فئة الفقراء.[1]

وتصبح المشكلة اكبر عندما تصل بعض الأسر إلى مستوى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم ومتطلبات التنمية الاجتماعية ومستلزمات الحياة لأفرادها مما يهدد السلام الاجتماعي وتزداد الآفات والأمراض الاجتماعية بين الفقراء، ويزيد الأمر سوءا في الدول غير القادرة على توفير فرص العمل الأمر الذي سيؤدي إلى انتشار المشاكل الناتجة عن البطالة والتي يصعب معالجتها كلما ازدادت حدتها وخاصة في المناطق الفقيرة.

كما أدى ارتفاع أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك مغاربيا مثل مادتي الزيت والسكر إلى اضطرابات اجتماعية عرفتها كل من تونس والجزائر في مطلع سنة 2010، لذلك تم اتخاذ تدابير استعجالية لضبط الأسعار لدى الاستهلاك للحد من الأثر البالغ لارتفاع الأسعار على الأسر ذات الدخول المنخفضة.

ثانيا:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والقدرة الشرائية للمواطن المغاربي:

نظرا للاعتماد الكبير على الواردات من القمح والذرة والسكر وجذور الزيوت والمنتجات الحيوانية لتغطية الاستهلاك المحلي، تأثرت الدول المغاربية تأثرا كبيرا بارتفاع أسعار الغذاء العالمية. فالمواد الغذائية المستوردة معظمها مواد تستخدم إما للاستهلاك المباشر أو في صناعة معالجة المنتجات الغذائية المحلية التي توفر دقيق القمح، وزيوت الخضراوات والغذاء للمستهلكين المحليين ومنتجي المنتجات الحيوانية، وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع كبير في أسعار المستهلك المحلية للمنتجات الغذائية التي يعد معظمها عناصر رئيسية للأسر في الأقطار المغاربية.

إن تطور أسعار المواد الغذائية في الأسواق الوطنية للبلدان المغاربية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات، أو كمنتوج مصنع موجه للاستهلاك المباشر، يخضع للاستيراد بنسب عالية.

[1] . خالد بن نمار الرويس، مرجع سبق ذكره، ص15.

الجدول رقم(III-7): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك المغاربي، سنة أساس 1995(نقطة)

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2000	135.7	109.6	117.1
2001	141.4	111.7	119.3
2002	143.4	114.8	122.7
2003	147.1	116.2	126.0
2004	152.4	118.0	127.5
2005	154.8	119.1	132.5
2006	158.7	123.1	138.4
2007	164.2	125.7	142.7
2008	172.18	130.58	149.63
2009	182.06	131.84	154.91
2010	189.88	133.14	161.78

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من موقعهما على الشبكة.

وقد عرفت أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ارتفاعا مذهلا على مستوى الأسواق العالمية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2010 ومطلع 2011، وانتقلت هذه الزيادات في الأسعار بصفة سريعة إلى أسعار هذه المواد في الأسواق المحلية.

حيث ارتفعت أسعار السكر وزيوت الطعام على المستوى المحلي، بصورة مفاجئة في بداية الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011، مع ارتفاع أقل لأسعار المواد الغذائية الأساسية الأخرى كالقهوة والشاي والبقول الجافة والعجائن، في حين لم يكن للزيادات في أسعار الحبوب والحليب على المستوى العالمي أي تأثير في السوق المحلي للاقتصاديات المغاربية كونها إما منتوجات مدعمة من طرف الدولة مثل الجزائر أو أن السوق المحلي يمون جزء من احتياجاته من الإنتاج المحلي أو من المخزون منها مثل حالة تونس والمغرب.

وإذا قارنا مستوى الأسعار في السوق الداخلية بالأسعار في الأسواق العالمية نلاحظ انه خلال سنة 2010 زادت أسعار معظم السلع الغذائية كالسكر والزيوت الخام أي أن ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق المحلية المغاربية لم يكن بنفس الوتيرة على مستوى الأسواق العالمية

الشكل رقم(III-11):تطور مؤشر الأسعار في الدول المغاربية وعلاقته بتطور مؤشر أسعار الغذاء في الأسواق الدولية(الوحدة:نقطة)

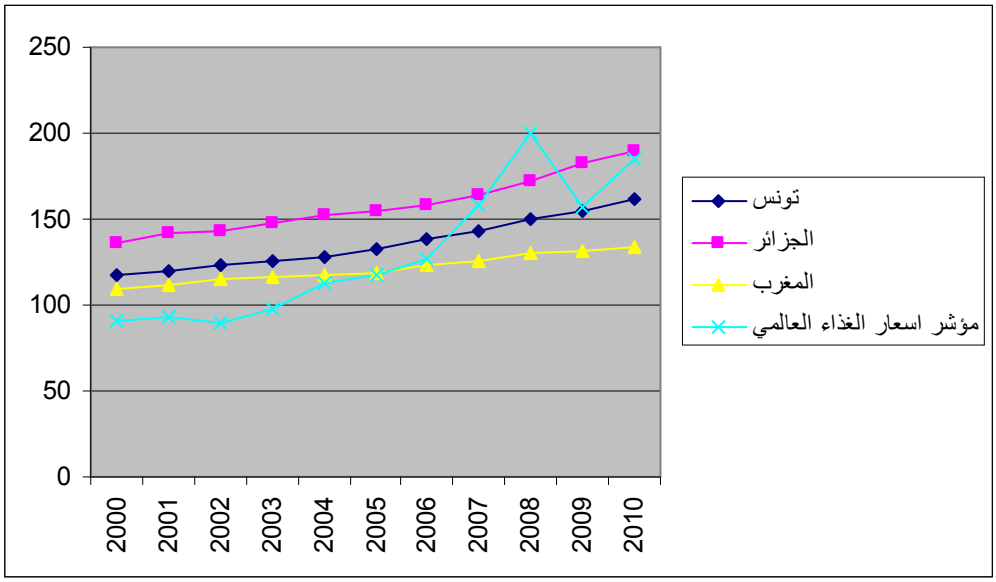

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)و إحصائيات صندوق النقد العربي.

من خلال **الشكل رقم (III-11)** نلاحظ أن الأسعار المحلية في الدول المغاربية تتأثر بارتفاع الأسعار الغذائية العالمية، وغير مرنة بالنسبة لانخفاض الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية.وذلك راجع لمجموعة من الأسباب أهمها عدم الانفتاح الكامل واحتكار تجارة السلع الغذائية.

ثالثا:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و الموازين الغذائية للدول المغاربية:

يعتبر الميزان التجاري عموما من أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف في الأداء الاقتصادي العام، وأما الميزان التجاري الغذائي فهو من الأهمية بما كان لارتباطه بالأمن الغذائي، إذ يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج[1].

حيث تعاني الموازين التجارية الغذائية للبلدان المغاربية من العجز الدائم والمستمر، غير أن هذا العجز يتفاوت من دولة لأخرى كما تبينه بيانات **الجدول رقم(III-8)**.

[1] . مبروكي الطاهر، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الباحث، عدد05، 2007، ص20.

الجدول رقم(III–8):تطور رصيد الميزان التجاري لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، (مليون دولار)

	2005-2001	2006	2007	2008
تونس	(161.3)	24.03	(386)	(629.3)
المغرب	(326.9)	428.7	(297.9)	(192.5)
الجزائر	(2897.35)	(3313.85)	(4330.12)	(6745.31)

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، مرجع سبق ذكره.

سجل الميزان التجاري الغذائي للجزائر عجزا عاما يتزايد من سنة لأخرى، بلغ أقصاه خلال سنتي 2007 و2008 إذ ارتفع العجز من 4330.12 مليون دولار إلى 6745.31 مليون دولار أي بنسبة 55.77%. أما الميزان الغذائي لتونس والمغرب فتأرجح بين العجز والفائض، حيث عرف الميزان التجاري الغذائي لكل من تونس والمغرب فائض بحوالي 24.03 مليون دولار و 428.7 مليون دولار على التوالي سنة 2006. أما خلال سنتي 2007 و2008، شهد الميزان التجاري الغذائي لتونس عجزا يزداد حدة سنويا بلغ 386 مليون دولار و 629.3 مليون دولار على التوالي بنسبة ارتفاع 63.03%، أما الميزان الغذائي للمغرب فقد شهد عجزا سنة 2007 بلغ 297.9 مليون دولار، وبلغ العجز سنة 2008 حوالي 192.5مليون دولار أي انخفض العجز في الميزان الغذائي المغربي بنسبة 35.38%سنة 2008 مقارنة بسنة2007.

الجدول رقم(III–9):تطور الفجوة الغذائية المغاربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية(مليون دولار)

السنوات	تونس	الجزائر	المغرب
2002-1998	173.60	1934.72	(61.63)
2004-2000	177.62	2584.150	64.13
2004	295.73	2933.85	131.32
2005	288.46	2933.74	269.10
2006	(24.03)	3313.86	(428.63)
2007	386.08	4330.21	297.79
2008	629.27	6745.40	192.52
2009	698.47	6766.70	189.65
2010	785.55	6780.22	150.44

المصدر:الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره.

من خلال **الشكل رقم(III–12)** نلاحظ أن الفجوة الغذائية للجزائر تزداد اتساعا سنة بعد أخرى خلال الفترة (1998–2010)، حيث عرفت أقصى اتساع لها خلال سنتي 2007، 2008

بلغت حوالي6745.40 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 أين بلغت 4330.21 مليون دولار، بنسبة ارتفاع 55.77%، نتيجة الارتفاع الحاد في مؤشر أسعار الغذاء الذي ارتفع خلال 2007 وبداية 2008 بنسبة 25.25% ورغم الانخفاض الذي حدث سنة 2009 لمؤشر أسعار الأغذية الرئيسية في السوق الدولية إلا أن الفجوة الغذائية للجزائر بقيت في أعلى مستوياتها.

الشكل رقم(III-12): علاقة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية و الفجوة الغذائية للدول المغاربية(مليون دولار- نقطة)

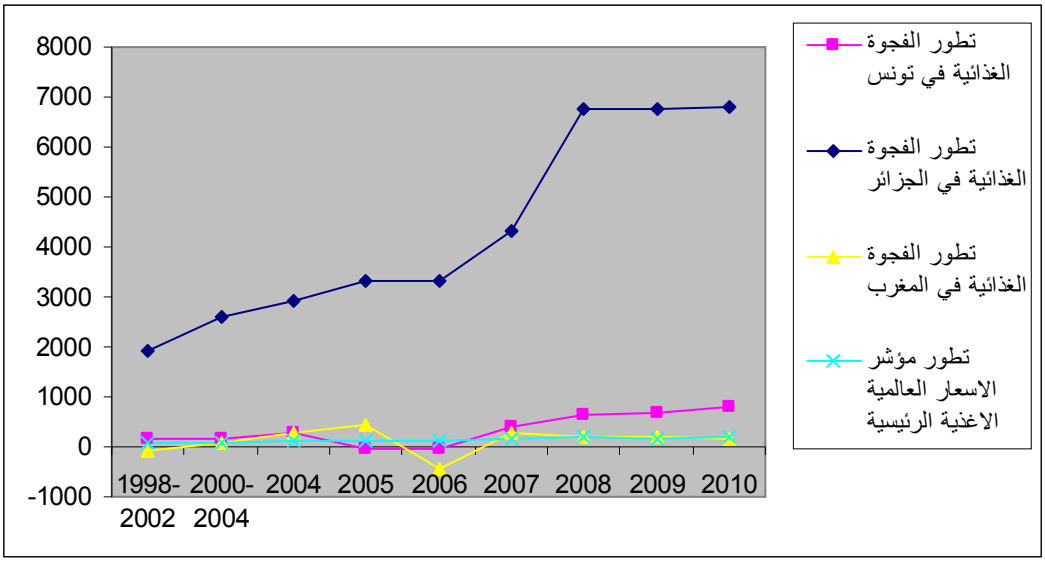

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(III-9)

كما عرفت الفجوة الغذائية في تونس اتساعا ملحوظا خلال الفترة(2007-2010) بلغت قيمتها سنة2008 حوالي 629.27 مليون دولار بعدما عرفت انخفاض سنة 2006 بلغ حوالي 24.03 مليون دولار، وزادت الفجوة الغذائية في تونس اتساعا خلال سنة 2009 بالرغم من انخفاض مؤشر أسعار المجموعات الغذائية الرئيسية في السوق الدولية خلال نفس السنة.

أما الفجوة الغذائية في المغرب شهدت تذبذبا بين الاتساع و الانكماش، حيث سجلت سنة 2006 انخفاض بلغ حوالي 428.63مليون دولار، وذلك دليل على أن المغرب استطاع أن يصدر أكثر مما يستورده من الأغذية الرئيسية، أما خلال سنة 2007 ارتفعت الفجوة الغذائية لتبلغ حوالي 297.79 مليون دولار نتيجة للارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية في السوق الدولية، وخلال الفترة (2008-2010) عرفت الفجوة الغذائية للمغرب انخفاض نتيجة انخفاض أسعار الغذاء في الأسواق الدولية سنة 2009.

المبحث الثالث:السياسات المغاربية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي:

تشير السياسة الفلاحية من أجل التنمية الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي، إلى القوانين والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لتنمية القطاع الفلاحي ومضاعفة إمكانيات الإنتاج وتأمينها من المخاطر المناخية والبيئية، ولاسيما من خلال تخصيص المزيد من الأراضي لزراعة المواد الغذائية بما فيها الحبوب، مع إعطاء الأهمية لسقيها وحماية الأراضي الشاسعة من خطر التصحر.[1]

المطلب الأول:سياسة تونس لتحقيق الأمن الغذائي:

قامت تونس بدعم التنمية من خلال عدة مخططات خلال الفترة(2000-2010)، شملت المخطط العاشر(2002-2006) والمخطط الحادي عشر(2007-2011)، الذي شمل عدة قطاعات أهمها قطاع الفلاحة.[2]

أولا: المخطط العاشر(2000-2010):

شهدت فترة المخطط العاشر تنفيذ الإصلاحات التي تندرج في إطار السياسة العامة للتنمية، والتي تهدف إلى إدماج الاقتصاد التونسي في محيطه الإقليمي من أجل تحقيق النمو وتحسين مستوى الدخل الفردي ودعم فرص التشغيل.

1. أهداف المخطط العاشر:

من خلال سياسة التنمية المرسومة للقطاع الفلاحي، تركز العمل خلال فترة المخطط العاشر على اتخاذ وتنفيذ عديد الإجراءات التي تهدف إلى توفير الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة. وقد شملت هذه الإصلاحات مختلف محاور سياسة التنمية الفلاحية المتمثلة بالخصوص فيما يلي:

أ-تدعيم الاحاطة بالقطاع الفلاحي: شملت بالخصوص منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني قصد ملاءمتها أكثر مع حاجيات القطاع.

---

[1] .فوزية غربي."الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 2010.ص107.

[2] وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية"المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، جويلية2007.ص4.

ب–تحسين المحيط العام للقطاع الفلاحي: من خلال تطوير السياسة المتصلة بالاستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية والعناية بالفلاحة الصغرى ومعالجة الأوضاع العقارية ومجابهة المخاطر الطبيعية والاحاطة بالقطاعات المنتجة، من خلال تنفيذ استراتيجيات للنهوض بإنتاج مختلف المواد الفلاحية وخاصة منها المنتجات الأساسية بهدف ضمان تلبية الطلب الداخلي ودفع التصدير.

ج–تأهيل القطاع: يهدف البرنامج التأهيل إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي لمجابهة تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها تونس وذلك بالتركيز على تحسين قدرته التنافسية.

د–دفع التصدير: في إطار تثمين المنتوج الفلاحي والاستفادة مما تتيحه الأسواق العالمية من فرص، تدعمت الجهود لمزيد دفع التصدير، بالإضافة إلى العناية بالجوانب الصحية للمنتجات الصحية للمنتجات وجودتها، وذلك باعتماد أساليب عصرية لتغليف وتصنيف وعرض المنتوجات حسب جودتها مع الحرص على إجراء التحاليل الخاصة بمراقبة مطابقة المنتوجات، ووضع الصيغ والآليات العملية لإرساء منظومة جودة المنتوجات الفلاحية.

ه–تنمية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية: في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية، شهدت فترة المخطط العاشر مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الموارد المائية والشروع في إنجاز خطة عشرية إضافية(2002-2001) قصد دعم المخزون المائي وضمان الأمن المائي للأجيال القادمة.

2. أهم إنجازات المخطط:

أ–الإنتاج:

رسم المخطط العاشر لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري هدف يتمثل في تحقيق معدل إنتاج سنوي بقيمة 3035.2مليون دولار ومعدل قيمة مضافة بـ 2497.2مليون دينار بالأسعار القارة لسنة1990، مما يمكن من تحقيق معدل نمو سنوي بـ3.7% بالنسبة إلى الإنتاج و 3.5% بالنسبة للقيمة المضافة بالمقارنة مع نتائج سنة2001، التي كانت نتائجها فوق المعدل العادي. [1]

ونظرا للظروف المناخية الملائمة التي عرفتها سنوات 2003 و2004و 2005، فقد ارتفع إنتاج مختلف القطاعات، وخاصة الحبوب وزيت الزيتون. بلغ معدل الإنتاج والقيمة المضافة خلال كامل

[1] . وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص11.

سنوات المخطط 2988مليون دولار و 2423مليون دولار على التوالي، وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـــ 97% لأهداف المخطط.

والجدول التالي يبرز مقارنة الإنجازات بالتقديرات خلال فترة المخطط العاشر ونسب الإنجاز.

الجدول رقم(III-10): تطور المعدل السنوي للإنتاج حلال المخطط العاشر(ألف طن)

المنتجات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز(%)
الحبوب	1470	1895	129
زيت الزيتون	880	722	82
قوارص	258	235.6	91
تمور	114.6	118	103
بطاطا	344	335	97
طماطم	850	895	105
لحم الأبقار	112.7	95.1	84
لحم الضأن	117	104.7	89
لحم الدواجن	127.6	125.8	99
لحم الديك الرومي	34	35.3	104
بيض(مليون وحدة)	1529.4	1447	95
حليب	1057	918	87
منتجات الصيد البحري	113.6	104	92

المصدر:وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص75.

ب-الميزان التجاري الغذائي:[1]

كان للنتائج المسجلة على مستوى الإنتاج أثرا هاما على تطور الميزان التجاري الغذائي حيث بلغت نسبة التغطية السنوية خلال المخطط معدل 94% مقابل تقديرات بـ 90% أي نسبة إنجاز بـ104%.

وقد أمكن تحقيق هذه النتيجة الايجابية رغم تجاوز الواردات الأهداف المرسومة(141%)، بفضل تطور الصادرات خاصة الصادرات التقليدية(مثل زيت الزيتون ومنتجات البحر والتمور).

[1] . نفس المرجع السابق، ص14.

الجدول رقم(III-11):المعدل السنوي لصادرات وواردات أهم المنتجات خلال المخطط العاشر(الكمية:ألف طن، القيمة:مليون دينار)

	معدل تقديرات المخطط		معدل إنجازات المخطط		نسبة الإنجاز	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الصادرات		**701**		**1032**		**147**
زيت الزيتون	115	265	110.1	437	96	165
منتجات البحر	16	128	17.7	172	111	134
التمور	32	75	41.4	109	129	145
القوارص	39.8	17	19.2	14	48	82
محضرات الحبوب	30	40	62.1	59	207	148
محضرات الخضر	32	37	27.6	39	86	105
فرينة الحبوب	137.6	37	45.5	17	33	46
الواردات		**779**		**1097**		**141**
الحبوب	2236	412	2497.4	502	112	122
الزيوت النباتية	1274	96	284.7	217	164	226
البطاطا	20.2	10	38.6	23	191	230
السكر	268	79	342.3	123	128	156

المصدر:نفس المرجع السابق، ص78.

ج-الاستثمارات:

بلغت الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال المخطط العاشر 4170مليون دينار مقابل تقديرات بـ 4850 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بـ86%.

الجدول رقم(III-12): الاستثمارات المنجزة خلال المخطط العاشر، مقارنة مع الأهداف-بالأسعار الجارية(مليون دينار)

الأنشطة	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
الري الفلاحي	1856.2	1698.2	91.5
تربية الماشية	651.7	515.2	79
الصيد البحري	181.6	267.4	147.2
الآلات الفلاحية	584.4	367.7	71.8
الأشجار المثمرة	66.0	364.5	62.4
الدراسات والبحوث على المياه والتربة	339.8	78.5	118.9
برنامج التنمية الريفية	263.2	264.2	77.8
مشاريع التنمية الفلاحية	215.4	272.9	103.7
مختلفات	173.7	124.4	
المجموع	4850	4170	86

المصدر:نفس المرجع السابق، ص80.

ثانيا:سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط الحادي عشر(2007-2011):

تعتمد سياسة التنمية الفلاحية خلال العشرية(2007-2016) والمخطط الحادي عشر على المحاور الأربعة التالية:[1]

1. **الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي:** يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي التونسي بمزيد تحرير أسواق المنتجات الفلاحية سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية، كما أن محدودية الموارد الطبيعية وتحولات المجتمع التونسي تستدعي أكثر من أي وقت مضى التوظيف الأمثل لمختلف الموارد وذلك في إطار نظرة تستند إلى نبدأ التنمية المستديمة.
2. **التصدير:محرك التنمية الفلاحية:**نظرا لنسق تطور الإنتاج وقدرته على زيادة استغلال الطاقات الكامنة وإمكانية توظيف التقنيات الجديدة للإنتاج ذات المردودية المرتفعة، يتعين على القطاع الفلاحي الاستعداد للتحولات على مستوى الطلب بتنويع الإنتاج وملاءمته مع متطلبات الأسواق

[1] .وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص85.

الداخلية والخارجية على حد السواء، إلى جانب تنويع منافذ الإنتاج الفلاحي من تسويق وخزن وتحويل وتصدير.

3. **مواصلة تعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها:** بادرت تونس بإيلاء هذا الموضوع العناية التي يستحقها وذلك من خلال وضع سياسة مائية تتميز بالشمولية وببعد النظر، حيث تم التركيز على الرفع من نسق التعبئة، قصد التحكم في الموارد المائية المتاحة.
4. **الأمن الغذائي دعامة للسيادة الوطنية:** يمثل الأمن الغذائي خيارا استراتيجيا ثابتا ومحورا من محاور العمل التنموي على المدى الطويل لما يوفره من شروط موضوعية لتنمية فلاحية مستديمة، كما ساهم تطور الإنتاج الفلاحي وتنوعه في ضمان نسبة عالية من الأمن الغذائي بفضل ما وفره الإنتاج الفلاحي الوطني من غذاء للاستهلاك الداخلي وتوفير الدخل لصغار ومتوسطي الفلاحين وتوفير الشغل في المناطق الريفية، كما ساهمت الصادرات الفلاحية في توفير تمويل حاجيات التوريد من الأغذية في ظروف ملائمة.

أما عن إنجازات الفترة(2007-2009)، فقد شهدت هذه الفترة تنفيذ مختلف عناصر خطة تنمية القطاع المرسومة بالمخطط الحادي عشر والمتعلقة بتطوير الإنتاج الفلاحي في إطار منظومات متكاملة ومتواصلة دفع صادرات المنتجات الفلاحية والعمل على تركيز فلاحة حديثة وتطوير قطاع الصيد البحري والنهوض بدور المهنة وتحسين المحيط العام فضلا عن مواصلة تعبئة الموارد الطبيعية وإحكام استغلالها.[1]

الجدول رقم(III-13): إنجازات الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة(2007-2009)

	التقديرات	الإنجازات
معدل نسبة النمو(%)	3.8	2.0
مساهمة القطاع في الناتج المحلي(%)	9.7	9.5
حجم الاستثمارات(مليون دينار)	3135	28.20
مساهمة القطاع الخاص(%)	56.3	58.4
الحصة من الاستثمارات الكلية(%)	8.5	7.3
نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي(%)	97	82

المصدر:نفس المرجع السابق، ص90.

[1] .وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، "الميزان الاقتصادي لسنة2008-الفلاحة والصيد البحري"، ديسمبر2007، ص17.

مكنت هذه الإصلاحات والإنجازات من تحقيق القطاع لنتائج تعد في مجملها ايجابية بالرجوع إلى الإشكاليات التي ميزت الفترة جراء الظروف المناخية غير الملائمة والتي ميزت موسم(2007-2008) وبداية الموسم(2008-2009) والارتفاع غير المسبوق للمدخلات الفلاحية ولأسعار المحروقات. وتعلقت النتائج خاصة بتحقيق معدل نمو للقطاع بنسبة2.0% وإنجاز حوالي90% من الاستثمارات المبرمجة للفترة وبلوغ نسبة تغطية الميزان التجاري بحوالي 82%.[1]

ثالثا: الخطة المرسومة للفترة(2010-2014):

تركز الخطة على المحاور التالية:[2]

- تعزيز الأمن الغذائي.
- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي.
- تطوير الصادرات.
- النهوض بالموارد الطبيعية.

أما أهداف الفلاحة والصيد البحري للمخطط الثاني عشر يوضحها الجدول أدناه.

الجدول رقم(III-14):أهداف الفلاحة والصيد البحري للمخطط الثاني عشر.

	المخطط الحادي عشر	المخطط الثاني عشر
معدل نسبة النمو(%)	1.5	2.7
مساهمة القطاع في الناتج المحلي(%)	8.8	8.2
حجم الاستثمارات(مليون دينار)	4994	6170
مساهمة القطاع الخاص(%)	59	55
الحصة من الاستثمارات الكلية(%)	7	6.2
نسبى تغطية الميزان التجاري الغذائي(%)	85	100

المصدر:وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الثاني عشر للتنمية(2010-2014)، ص26.

بالاستناد إلى جملة الإجراءات والإصلاحات المتخذة خلال السنوات الفارطة والمبرمج اعتمادها خلال الفترة(2010-2014) ينتظر أن يشهد قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية تطورا

[1] .وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية التونسية، "الخطة الوطنية الثانية للمحافظة على المياه والتربة(2002-2011)، جوان2003، ص44.

[2] .وزارة التنمية والتعاون الدولي، "المخطط الثاني عشر للتنمية، 2010-2014، ص25.

سنويا بنسبة2.7% وإنجاز مبلغ الاستثمارات يضاهي 5170 مليون دينار(مقابل حوالي4994 مليون دينار كتقديرات للمخطط الحادي عشر)، فضلا عن تحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي.

المطلب الثاني:سياسة الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين. وفيما يلي نتطرق إلى أهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر من خلال مخططاتها التنموية الشاملة.

أولا:مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

قصد النهوض بالقطاع الزراعي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الزراعة الجزائرية وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني.من خلال سياسة اقتصادية كلية شملت قطاع الفلاحة وقطاع الصيد والموارد المائية.

1. قطاع الفلاحة:

من أهم أهدافه النهوض بالقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، حيث يعد هذا المخطط بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الزراعة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الزراعية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة.

ويهدف هذا المخطط إلى تطوير وتكثيف الزراعات قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي واستغلال الأراضي استغلالا جيدا، مع تشجيع صغار الفلاحين على الاستثمار وإعطائهم فرص أكثر بفضل الدعم الزراعي الممنوح عن طريق الإعانات والقروض والوصول إلى مستويات الأمن الغذائي التي تمكن السكان من اقتناء وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.[1]

[1] .وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص71.

ويتمحور المخطط حول:[1]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر، ولاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج 65مليار دينار.

2. قطاع الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فان القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، ويمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة(البناء، تصليح وصيانة بحرية) وآخر (التكييف، التقييم، التبريد والنقل..الخ) للأنشطة الإنتاجية، كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة تم التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى.

يتعلق الأمر بما يلي:[2]

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري(FNAPAA)، كوسيلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي(CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

---

[1] .زرنوخ ياسمينة"إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، (2006/2005)، ص176.

[2] نفس المرجع السابق، ص177.

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريعFIDA وCFE (0.2) مليار دينار.

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ9.5 مليار دينار.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009):

يعتبر قطاع الفلاحة مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل، عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية التي خصصتها له الدولة الجزائرية، تحققت حالات تقدم في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل.[1]
وذلك من خلال مايلي:[2]

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية.
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية البيولوجية وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

ورافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.

---

[1] .عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟"، مرجع سبق ذكره، ص156.
[2] نفس المرجع السابق، ص187.

- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى القروض.
- وضع برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية(الماء والكهرباء والغاز)، وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ثالثا: سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي(2014/2005):

جاءت هذه السياسة مكملة للجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الزراعي وتطوير المنتجات الزراعية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

تهدف هذه السياسة إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالم القطاع الزراعي في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال العمل على إقامة دعائم سياسية واجتماعية قوية وتحسين معيشة سكان الريف، من خلال توفير مختلف شروط الاستقرار.من خلال:[1]

-منح صيغ اعادة حيوية متقدمة للمناطق الريفية بواسطة تقوية النشاطات الاقتصادية واستغلال الامكانات الطبيعية والبشرية للنهوض بقطاع الإنتاج الزراعي الاستراتيجي.

-اقتراح إجراءات مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق إشراك المهارات في الأقاليم الريفية.

-خلق الديناميكية ضمن المناطق الزراعية بإعطاء الأفضلية للشراكة.

-الاهتمام بالدور الحاسم للفاعلين في ديناميكية القطاع الزراعي ومنحهم إطار للتشاور والشراكة وطرق لتسهيل التمويل.

وللسهر على تنفيذ هذه السياسة وضعت وزارة الفلاحة آليات وإجراءات تداول المعلومات بينها وبين مختلف الغرف الفلاحية على مستوى كل ولايات التراب الوطني وتطوير نظام الإعانة.

وقد خصص لسياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي غلاف مالي يقدر بـ200مليار دينار أي ما يعادل 3ملايير دولار سنويا.

[1] . وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.ص82.

رابعا: الإجراءات الحكومية الاستثنائية المستعجلة لضبط أسعار الاستهلاك(2010-2011):

نتيجة للاختلالات التي عرفتها السوق الوطنية الجزائرية في مجال بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، نجم عنها ندرة بعض هذه المواد وتذبذبات تموين السوق، مثلما كان الحال بالنسبة لمادة حليب الأكياس، أو ارتفاع بعضها الآخر متجاوزة بذلك القدرة الشرائية للمواطن وهذا شأن مادتي السكر والزيت.[1]

لقد أدت تلك الاختلالات إلى إحداث نوع من الاضطرابات الاجتماعية كادت تتزلق إلى أوضاع متفجرة في اغلب مناطق البلد.

إذ انتقل سعر السكر لدى الاستهلاك من 100.00دج/كلغ في نوفمبر 2010 إلى 104.81دج/كلغ في ديسمبر 2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي2011 إلى 130 دج/كلغ أي بزيادة 24% مقارنة بشهر ديسمبر2010 و بـ29% مقارنة بنوفمبر2010.

الشكل رقم(III-13):التطور الشهري لأسعار السكر الخام في البورصة/ سعر السكر الأبيض في السوق الوطنية(نوفمبر2010-جانفي2011)

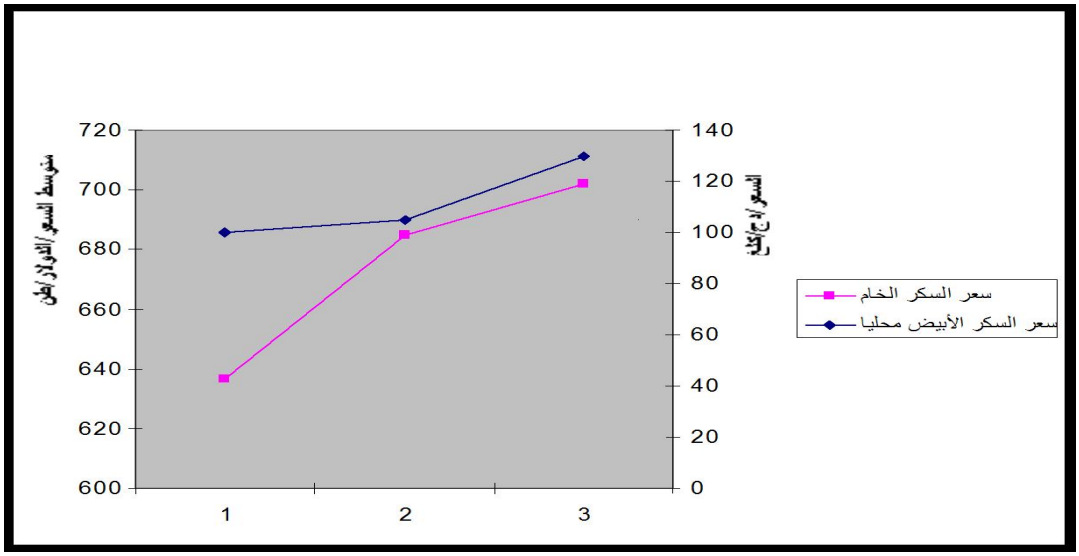

المصدر: تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول:" ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية"، اكتوبر2011.

[1] .تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول:" ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية"، اكتوبر2011.ص85.

وبالنسبة لسعر الزيت(الصوجا)، انتقل من 133.27دج/ل في نوفمبر2010 إلى 136.25دج/ل في ديسمبر2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي2011، إلى 158دج/ل، أي بزيادة قدرها16% مقارنة بديسمبر2010، وبـ181% مقارنة بنوفمبر2010.

الشكل رقم(III-14):التطور الشهري لأسعار الزيوت الخام في البورصة/سعر زيت الطعام في السوق الوطنية (نوفمبر2010-جانفي2011)

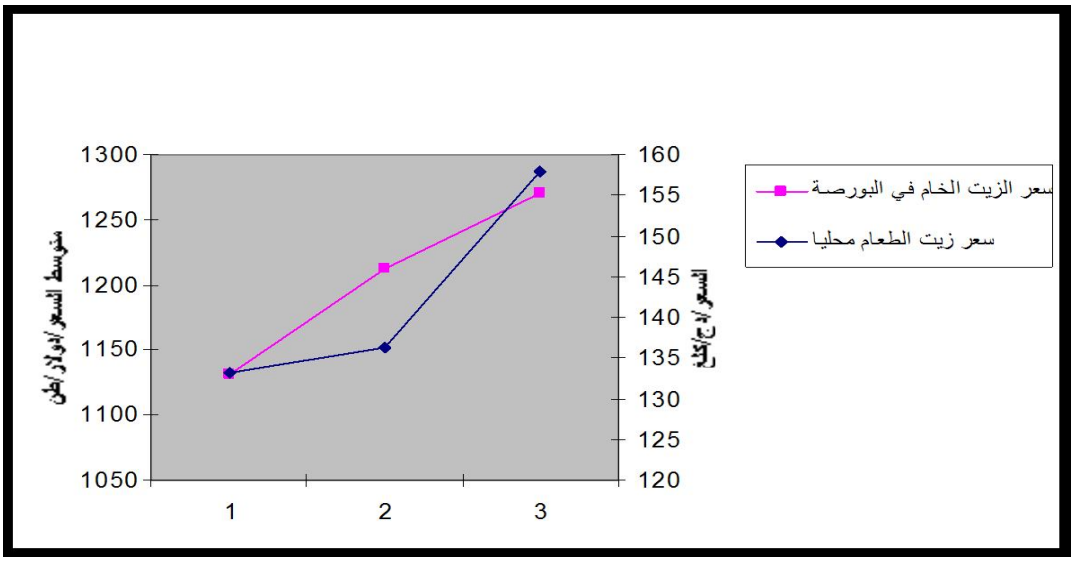

المصدر: تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، مرجع يبق ذكره، ص87.

وإذا قارنا مستوى أسعار هذه المواد في السوق الداخلية بأسعارها في الأسواق العالمية، لنفس الفترة، نلاحظ أنه خلال نوفمبر وديسمبر2010، زادت أسعار السكر الخام بـ7.6% وأسعار الزيوت الخام تنامت بـ7.2% أي أن ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق الداخلية خلال تلك الفترة، لم يكن بنفس الوتيرة على مستوى الأسواق العالمية.

وبالتالي، ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية لا يفسر وحده ارتفاعها المفاجئ على مستوى السوق الداخلية، لذلك اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات الاستثنائية المستعجلة لتجاوز آثار هذه الأزمة، وكان الهدف الرئيسي منها هو استقرار أسعار مادتي السكر والزيت، وقد تمحورت في أربع مراحل أساسية هي: [1]

- تحقيق الاستقرار الفوري للأسعار.
- إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك.
- إصدار القرار الوزاري المتعلق بكيفية تعويض فارق السعر لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

[1] . تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، مرجع سبق ذكره، ص104.

- تفعيل دور مجلس المنافسة في ضبط السوق.

من خلال:

- الامتصاص السريع للتجارة الموازية، وكذا تأهيل وإنشاء هياكل تجارية جديدة.
- وضع آليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الأساسية بانتظام.
- وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع.
- تدعيم مصالح الرقابة بالوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها.

كما تدخلت الحكومة الجزائرية للتحكم في أسعار بعض المواد الاستهلاكية وجعلها في متناول مواطنيها بأسعار تتناسب وقدراتهم الشرائية حسب إمكانياتها المالية الممكنة من خلال سياسة الدعم.

فهناك تجارب عديدة ومتنوعة في عدة دول يتم من خلاله تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمواطنين قصد التكفل باحتياجاتهم[1]، أما في الجزائر فقد انتهجت الدولة اعتماد عدة طرق لتدعيم بعض المواد الغذائية أهمها القمح، الحليب، والزيت والسكر منذ مطلع عام2011.

تتلخص هذه الطرق في:

- استحداث دواوين للحبوب وللحليب وتوكيلها عملية استيراد وتوزيع هاتين المادتين على المتعاملين الاقتصاديين بأسعار أقل من أسعار الشراء من الخارج مع مراقبة استعمال الكميات الممنوحة وتسقيف ثمن المنتوج المعروف في السوق الوطنية.
- تشجيع الإنتاج المحلي ومنح وتدعيم مباشر لمربي الأبقار لزيادة الإنتاج.
- تكليف ديوان الحبوب بجمع المحصول الزراعي المحلي بأسعار محددة ومشجعة للمنتج وتوزيعه على المتعاملين الاقتصاديين بأسعار منخفضة.
- إعفاء استيراد السكر والزيت الخام من الرسوم الجمركية ومن الرسوم على القيمة المضافة.

بلغت قيمة الدعم سنة2011حوالي300مليار دينار.

[1] .عبد الحميد بوكحنون، "ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية"، مداخلة مقدمة لوزارة التجارة الجزائرية، فيفري2011.ص25.

المطلب الثالث:سياسة المغرب الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي:

تواجه الفلاحة المغربية عدة تحديات ناجمة عن التحولات في كل من المحيط الداخلي والخارجي، وتهم هذه التحديات خصوصا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

أولا: الإصلاح الهيكلي للقطاع الفلاحي-مخطط المغرب الأخضر:

تعرف الفلاحة المغربية عدة تحديات تهم المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتهيئة الأراضي، وذلك نظرا لحصتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام الوطني، ومساهمتها في استقرار السكان الريفيين ومحاربة الفقر، وكذا استعمالها الواسع للموارد المائية، ولمواجهة هذه التحديات، يتوفر هذا القطاع على فرص هامة تتجلى أساسا في الطلب الوطني والدولي المتزايد، كما يتميز القطاع بوجود يد عاملة بتكلفة رخيصة مقارنة مع المنافسين، وبالقرب الجغرافي من السوق الأوروبية وكذا بميزات تنافسية في إنتاج الفواكه والخضروات.[1]

مكنت هذه المميزات المغرب من تطويرات ناجحة على الصعيد الوطني والدولي تهم على الخصوص انتعاش عدة منتجات موجهة للتصدير كالفراولة، وتطوير فرع إنتاج الحليب من خلال مجموعة(COPAG)، وكذا تحسين إنتاج الغنم وتعزى هذه النتائج من جهة، إلى تنظيم المنتجين وتجميعهم بشكل فعال ومهيكل، ومن جهة أخرى إلى الاستثمار الذي يعد عنصرا هاما لتحسين الإنتاجية والدخل الفلاحي.

في ظل هذه المعطيات، تمت بلورة رؤية استراتيجية لهذا القطاع في أفق 2015 ترمي إلى تحقيق نمو للقطاع من خلال الإصلاح الجذري له، أطلق عليه"مخطط المغرب الأخضر"، تقوم هذه السياسة على دعامتين أساسيتين هما:

1. **الدعامة الأولى:** إنجاز 7 مخططات تهم الفروع الإنتاجية ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية(الحوامض، الزيتون، الخضروات، البستنة، الحبوب، الحليب، الدواجن ولحوم البقر)، وهذا طبقا لمقاربة تعاقدية تهم مابين 700 و900 مشروعا تجميعيا وتتطلب تعبئة121.25مليار درهم على مدى عشر سنوات مقبلة.
2. **الدعامة الثانية:**إنجاز مابين300 و 400 مشروع اجتماعي في إطار 16 مشروعا جهويا يتضمن مشاريع لتحويل فروع الإنتاج(تحويل زراعات الحبوب إلى زراعات الزيتون واللوز).

[1] .وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "التقرير الاقتصادي والمالي"، 2009، ص96.

كما يهدف المغرب الأخضر إلى:

- تنمية سريعة لفلاحة عصرية قادرة على التنافس وذات قيمة مضافة.
- دعم وتأهيل القطاع الفلاحي الهش ومحاربة الفقر من خلال تحسين الدخل لدى الفلاحين.

ولتحقيق هذه الأهداف تتمحور سياسة المغرب الأخضر حول مايلي:[1]

- فتح المجال أمام الاستثمارات الجديدة.
- وضع هياكل وتعاقدات بين المجموعات المهنية ذات مصلحة اقتصادية مشتركة.
- فتح أبواب التمويل(التزام البنك الشعبي والتجاري و فابنك والقرض الفلاحي).
- وضع مخطط وطني لاقتصاد الماء.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة حيث يراد منها وضع ممثل واحد للوزارة على كل جهة.
- خلق وكالة التنمية الفلاحية، الجهاز الذي استندت له مسؤولية الإشراف والمتابعة للبرامج التنموية والحرص على تحقيقها.
- إعادة هيكلة الفرق بهدف جعلها قادر على أداء دور فعال في مجال التنمية وكذا إشراكها في تحقيق استراتيجية المغرب الأخضر.

ويرتقب رفع الناتج الخام الفلاحي من 70 الى100 مليار درهم اضافية و خلق مابين مليون ومليون ونصف منصب شغل، وكذا تقليص الفقر من خلال مضاعفة الدخل بمرتين إلى ثلاثة مرات لصالح ثلاثة ملايين من القرويين.

كما يرتقب أن تمكن هذه الاستراتيجية من مواجهة تحديات التنمية المستدامة والتنمية الترابية على مدى 15 إلى 20 سنة المقبلة و ذلك عبر عصرنة وتنظيم أفضل الفاعلين في القطاع. كما ستساهم هذه الاستراتيجية في إعادة التوازن على المدى الطويل للميزان التجاري الغذائي وفي تأمين أمثل للمبادلات وفي تحسين قدرة الفاعلين الجدد على مواجهة التقلبات الطبيعية وتغيرات السوق، وكذا في تجديد المؤسسات لمواجهة تحدي ندرة الموارد المائية.[2]

[1] .نفس المرجع السابق، ص96.

[2] .نفس المرجع السابق، ص98.

ثانيا: تدبير مستديم وأمثل للموارد المائية–المغرب الأزرق:

يعاني قطاع الماء بالمغرب من عدة مشاكل، من أبرزها ندرة الموارد المائية واستغلالها المكثف وتلوثها وعدم حصول نسبة هامة من الساكنة القروية وساكنة الأحياء الهامشية بالمجال الحضري على خدمات الماء الشروب والتطهير، وكذا الاستغلال غير العقلاني للموارد المائية في الفلاحة وضعف مستوى التسيير في القطاع. وتزداد حدة هذه المشاكل بفعل النمو الديمغرافي والاقتصادي والتقلبات المناخية.[1]

وتعد إشكالية قطاع السقي من أهم إشكاليات قطاع الماء لكونه يتطلب كميات كبيرة من المياه، إضافة إلى ضعف تثمين المياه المعبئة للسقي وكذا نقص الاستثمارات في القطاع، ولمعالجة هذه الوضعية، تسهر السلطات العمومية على مواصلة إصلاح القطاع في ظل مخطط المغرب الأزرق، بدعم من البنك الدولي.

ويتمحور برنامج الإصلاح أساسا فيما يلي:

- تعزيز حوكمة قطاع الماء وعقلنة استراتيجيات الاستثمار والتمويل.
- استكمال إصلاح التدبير المندمج لعرض وطلب الماء من أجل تدبير مستدام للموارد المائية.
- ترشيد استثمارات السقي.
- تقليص التفاوت في الولوج للماء الشروب وتدارك العجز في ميدان التطهير.

ثالثا:دعم وعصرنة قطاع الصيد البحري:

يحتل قطاع الصيد البحري مكانة مهمة في الاقتصاد المغربي، إذ يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، وذلك عبر خلق مناصب الشغل وتحقيق الأمن الغذائي.

وبالرغم من الثروة السمكية الكبيرة وتنوعها على طول الشريط الساحلي وكذا الطلب المتزايد في السوق العالمية للسمك وجمود إنتاج الصيد البحري العالمي، لا يزال القطاع يعاني من عدة مشاكل في جميع مراحل الإنتاج.

لذلك سهرت السلطات العمومية المغربية على إدخال مجموعة من الإصلاحات على القطاع، تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع إطار قانوني ملائم وتسيير عقلاني للموارد السمكية باعتماد وسائل اقتصادية فعالة، وكذا تأهيل القطاع وتثمين أفضل للمخزون السمكي.

---

[1] . وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "التقرير الاقتصادي والمالي، 2010، ص75.

من خلال:[1]

- المحافظة على الثروة السمكية.
- دعم تأهيل قطاع الصيد الساحلي والتقليدي.
- دعم الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية.
- ملائمة القوانين المنظمة للقطاع.
- تطوير قطاع تربية الأسماك.

إن انطلاقة مخطط المغرب الأخضر بثت دينامية جديدة على مستوى الاستثمار الفلاحي ومكنت من وضع أرض فلاحية رهن إشارة المستثمرين الخواص، حيث هدف مخطط المغرب الأخضر من حيث الاستثمار الخاص في الفلاحة هو 10ملايير درهم سنويا خلال الفترة.[2]

حيث عرف الاستثمار الفلاحي انتعاشا ديناميكيا حقيقيا، يدعمه الانخراط في إنجاز موجة من مشاريع الدعامة الأولى والدعامة الثانية، وإصلاح منظومة الإعانات الفلاحية(صندوق التنمية الفلاحية)

فخلال أربع سنوات من تطبيق المخطط، سجلت المؤشرات الرئيسية للتنمية مستويات أعلى من المعدل:

- ناتج داخلي خام فلاحي في ارتفاع بـ17%.
- ارتفاع في الإنتاج الفلاحي قدره14%.
- إنتاج الحبوب خلال الموسم(2010-2011) بلغ 85مليون قنطار. وهو رقم أساسي لأنه يعزز من طموح المغرب بالنسبة لسلسلة الحبوب في ضمان إنتاج متوسط من70 مليون قنطار، رقم تم تجاوزه للسنة الثالثة على التوالي.
- إحداث مناصب للشغل من 321 مليون يوم عمل، أي +37%.
- تدعيم موقع المغرب على صعيد التصدير بارتفاع الصادرات بنسبة قدرت بـ18%، من خلال متابعة المجهودات على مستوى الأسواق التقليدية: مثل روسيا بـ10% وكذلك غزو أسواق جديدة(أول حمولة من الكليمونتين دخلت السوق الصينية في فبراير2011).

[1] صالح عابدي، عبدو اسفيري، برنامج التنمية المستدامة-استراتيجية التواصل2009-2011، جانفي2009.

[2] .رياض بلاغي، "التغيرات المناخية وكيفية إدماج التحديات البيئية ضمن خطة المغرب الأخضر"، دراسة مقدمة للمعهد الوطني للبحث الزراعي-المغرب.ص4 www.inra.org.ma.

المطلب الرابع:استراتيجيات العمل المغاربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي:

إن متابعة التطورات الداخلية للعمل المغاربي المشترك، ورصد إخفاقاته وتعثراته وركوده وإصابته بالشلل التام منذ مطلع عام 1995، وتأشير عوامل النجاح في إعادة الحياة لاتحاد المغرب العربي وللعمل المغاربي الاقتصادي المشترك، تؤكد ضرورة العمل المشترك لمواجهة الواقع الاقتصادي الزراعي القائم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الفجوة الغذائية والقضاء تدريجيا على مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

أولا: الاستراتيجيات المغاربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي:

يستدعي الوضع الغذائي المغاربي تحديد المعالم الجوهرية والإجراءات العملية لاستراتيجية عاجلة لتخفيض التبعية ومحاصرة الفجوة الغذائية في المدى القصير، وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي في المدى الطويل في إطار خطوات التعاون الجاد وسياسات التكامل الحقيقي والواقعي بين الدول المغاربية، بديلا عن الاستراتيجيات القطرية المتنافرة. ومن هذه الاستراتيجيات:

1. **التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي**، ويتطلب ذلك توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على المستوى المغاربي الإقليمي، خصوصا ونحن نعيش في عصر التكتلات الكبرى التي بدأت تفرض حضورها ونفوذها في رسم الخريطة الاقتصادية العالمية.[1]

2. **ترشيد استغلال الإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة:** ويهدف من وراء ذلك إلى توفير الإنتاج الغذائي اللازم لحفظ النفس بحسب توجيهات علماء التغذية وخبراء الصحة وفقهاء الشرع، للحد من التبعية الغذائية.وقد تبين أن نسبة كبيرة من وفيات الأطفال في الدول المغاربية تعود إلى ضعف قواهم الجسمية نتيجة فقر الدم والضعف العام وقلة الكالسيوم لقلة المصادر الأساسية للغذاء ونقص التغذية. إن هذه الاستراتيجية تتجاوز المفهوم المحلي إلى إجمالي الاستهلاك من دون مراعاة القدرة الشرائية الفردية وتدهورها على المستوى الوطني.

3. **استراتيجية الميزة النسبية أو الاعتماد المزدوج:** إن الميزة النسبية التي تتمتع بها دول المنطقة المغاربية في الإنتاج لا تمكنها من منافسة الدول المتطورة ولكن تمكنها من مساعدة بعضها بعضا، منها تسويق

[1] .محمد علي داهش، رواء زكي يونس، "اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد101، 2004، ص55.

الفائض الزراعي من دولة مغاربية إلى أخرى مغاربية بحيث تخلق المنفعة الزمانية والمكانية.ومن مزايا هذه الاستراتيجية، أنها تشمل إمكانية اعتماد المقايضة بين السلع الزراعية بدل البيع بالعملة الصعبة، كما تقوم بتوسيع السوق أمام المنتجات الزراعية التي لا تمتلك القدرة لدخول الأسواق المتطورة، وتعمل أيضا على تنويع العناصر الغذائية في الطبق المغاربي، وتزيد من التقارب بدلا من الصراع، فضلا عن التماسك المكاني من خلال قيام شبكة نقل متطورة بها.

4. **استراتيجية التكامل الإقليمي:** وتتضمن شقين، الأول التكامل إقليميا باتجاه الشرق مع باقي الدول العربية، والثاني التكامل إقليميا باتجاه الشمال نحو الاتحاد الأوروبي.[1]

من مساوئ هذه الاستراتيجية أنها ستزيد اندماج الدول المغاربية مع المركز الرأسمالي العالمي في حالة التكامل مع الاتحاد الأوروبي والابتعاد عن الدول العربية، وفي ظل واقع قائم من الخلافات العربية، فقد يعاني التكامل إقليميا مع باقي الدول العربية في المشرق العربي من جراء تشابه الفائض في المنتجات الزراعية المتمثلة بالفواكه والخضروات، وهي محاصيل غير استراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي، لكن هذا التكامل سيعطي الدول المغاربية فرصة الاندماج الاقتصادي الأوسع مع البيئة القومية والحضارية والاقتصادي، والتي تمكنها من مناورة التكتل الأكبر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويخفف الضغوط عن الدول المغاربية منفردة أو مجتمعة ضمن إطار اتحاد المغرب العربي.

ثانيا: سبل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي المشترك:

على ضوء الواقع الاقتصادي الزراعي في الدول المغاربية، وجب على هذه الدول انتهاج مايلي:

1. ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية، فالتحولات التنموية في مختلف المجالات لا تتم بمعزل عن الإنسان كأداة للتنمية، وعليه، فان صياغة أفكار واتجاهات الموارد البشرية بما يخدم العمل المغاربي-العربي المشترك، ويتعزز هذا من خلال المشاركة الشعبية وقيام المنظمات والنقابات والاتحادات المهنية الزراعية المشتركة، وقيام برلمان مغاربي موحد، يحدد اتجاهات العمل المغاربي المشترك ويشرف عليها[2].
2. إزالة الحواجز أمام انتقال الأشخاص والأموال لخلق ظروف اجتماعية واقتصادية ترسي دعائم العمل المغاربي المشترك، وتسهل قيام المشروعات الاقتصادية التي يتوقف نجاحها على تأمين وسائل النقل

[1] .نفس المرجع السابق، ص56.
[2] .نفس المرجع السابق، ص58.

والتعبئة والتغليف والإرشاد التسويقي، وربط الأسواق المغاربية المشتركة بالأسواق العربية والعالمية من خلال شبكة الاتصال الدولية، وتسهيل وصول المنتج وتوزيعه وفق سياسة زراعية مشتركة قائمة على أسس معلوماتية واضحة ومتوافرة تخلق المنفعة الزمانية والمكانية للجميع،[1] على ضوء تقدير حجم الفائض أو نقصانه لدى كل دولة من دول المغرب العربي. ويعد نشوء السوق المغاربية المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي، وهي المدخل الطبيعي الأكثر فاعلية لإقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

3. زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات الاقتصادية الزراعية، واستثمار رؤوس الأموال التي تفيض لدى بعض الدول(الجزائر) في مشروعات زراعية جماعية تخدم مصالح الأطراف المشتركة على ضوء توافر العمالة(تونس-المغرب) والأراضي الزراعية و الامكانات الموردية المائية(المغرب) وصولا إلى توسيع مجالات العمل المغاربي المشترك، وتشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير مؤسسات التمويل المهتمة بتمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة، وإعفاء مشروعات الإنتاج الغذائي من القيود والرسوم الجمركية.
4. الاهتمام بشكل اكبر بالمراكز العلمية والبحثية الخاصة بالمشروعات الزراعية والحيوانية على الصعيد الوطني، والعمل على إقامة مؤسسة علمية بحثية مشتركة تولي أهمية للتجارب الخاصة بعلم الوراثة الكمية، من أجل تحسين السلالات ذات النوعية الجيدة والاقتصادية، وخاصة في مجال الحبوب والبقوليات، لتحقيق زيادة كمية ونوعية عالية.[2]
5. اعتماد استراتيجية التكامل الإقليمية، حيث يوفر التكامل المغاربي العربي فرصة اكبر للتعاون المشترك، وتطوير السياسات الزراعية في دول المغرب العربي وتوجيهها نحو التكامل والاندماج المغاربي-العربي، بما في ذلك تنسيق السياسات الزراعية من أجل رفع كفاءة استغلال الموارد الزراعية وتعديل التراكيب المحصولية وإخضاعها لقوانين الميزة النسبية والعمل على جلب الأموال العربية واستثمارها في تحقيق مشروعات اقتصادية زراعية مشتركة.[3]

---

[1]. www.maghrebarabe.org/admin_files/Numero%207.*pdf*,p14.

[2]. Adel el-beltagy,"Agricultural development and food Security in North Africa: constraints and opportunities", oranda, april2004, p14.

[3]. بوالكور نور الدين، صوفان العيد، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي "إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية"، جامعة سكيكدة، 15-16نوفمبر2011، ص21.

6. الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي، وبخاصة في حالة ظهور أي شقاق سياسي، فالعمل الاقتصادي المغاربي يجب ألا يتأثر بالخلافات السياسية البينية، وهو الذي يرسي في الوقت نفسه دعائم بنية اقتصادية اجتماعية تتعزز بالثقافة الموحدة.
7. العمل على تحديث المؤسسات الزراعية المغاربية والعربية المختلفة لكي تتلائم وتواكب التطور المستمر في المجال الفلاحي، وتعميم تجارب الدول التي دخلت في مفاوضات الجات أو اتفاقات الشراكة الأوروبية وملحقاتها على الدول الأخرى التي لم تنضم بعد،[1] وذلك للاستفادة منها من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
8. الاهتمام بالتصنيع الزراعي في إطار الخطط الاتحادية المغاربية، والخطط الوطنية، وذلك لرفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار المحتملة، وخلق الاستقرار في دخولهم وأماكن عملهم الريفية وتوفير فرص عمل مناسبة.
9. إدخال أساليب الزراعة الحديثة ووسائل الري المستحدثة، والتوسع بما هو قائم وبصفة خاصة الري بالرش مما يقلل استهلاك المياه والفاقد منها،[2] وتشجيع المحاصيل الأقل احتياجا للمياه والأكثر قدرة على مقاومة الجفاف وتعظيم الاستفادة من المياه المتاحة.[3]
10. تبني سياسة اقتصادية زراعية موحدة في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي، لتحقق قوة تفاوضية قادرة على رعاية المصالح الاقتصادية والاجتماعية المغاربية(المهاجرين)، وتوسيع مجالات التعاون الفني والتقني لخدمة المشروعات الزراعية.

[1] .خطابي إدريس"استراتيجية الأمن الغذائي العربي-رؤية سوسيو اقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سكيكدة ايام15-16 نوفمبر2011،ص14.

[2] Conférence de haut niveau sur: l'eau pour l'agric et l'energie en Afrique, let défis du changement climatique sirte, Jamahiriya arabe libyenne, 15-17 decembre2008.

[3] ."Changement climatique stratégie", www.ifad.org/climate/strategy/f.pdf, p21.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت أسواق الغذاء العالمية في الآونة الأخيرة عددا من التقلبات والصدمات العنيفة على نطاق واسع بعد فترة من الاستقرار النسبي؛ ففي 2008/2007 كانت أزمة الغذاء العالمية والتي ارتفعت خلالها أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة، وتلتها في 2009/2008 الأزمة الاقتصادية العالمية والتي شهدت هبوطا حادا في هذه الأسعار، ثم تصاعدت الأسعار مرة أخرى في 2010/2009. إن العوامل المسببة لهذه التقلبات ما زالت كامنة وهى تنشط بين الحين والآخر مؤدية إلى تقلبات عنيفة في أسواق الغذاء العالمية، مع ميل الأسعار إلى التصاعد بوجه عام. ومن أهم هذه العوامل ارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي باستخدام المنتجات الغذائية، وتسارع معدلات الطلب العالمي على الغذاء، والمضاربات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية.

ولما كانت الدول المغاربية في معظمها دولا مستوردة للغذاء، بل وتعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية؛ فإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثارا عميقة على الأمن الغذائي المغاربي بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط والطويل لاسيما في ظل توقعات زيادة شح المياه.والمخرج الرئيس من هذا الوضع الحرج للأمن الغذائي يتمثل في إحراز معدلات عالية في التنمية الزراعية للدول المغاربية، الأمر الذي يمكن أن يتحقق من خلال سياسات زراعية قطرية تنهي تهميش الزراعة في الاستثمار والإنفاق العام والمؤسسات والبنية التشريعية، فضلا عن تنفيذ برنامج العمل المغاربي والعربي المشترك في إطار استراتيجة التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام2030.

خاتمة عامة

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي بلد، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، و لا للعوامل الخارجية تتحكم فيها، و إنما يجب السعي و بكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي و توسيع قاعدة العمل المنتج و تحسين الإنتاجية، و لقد تزايد الاهتمام العالمي بأزمة الغذاء و ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي يصاحبها عادة أزمات و مسؤولية اجتماعية لها كلفة باهظة على الدول و الحكومات خاصة و أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إعتبر أزمة الغذاء انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان و قد شهدت العديد من دول إفريقيا و آسيا وخاصة الدول المغاربية تضاهرات و مسيرات احتجاجية مناهضة لحكوماتها بسبب ارتفاع الأسعار و المطالبة بحل مشكلة شحة الغذاء، و بناءا على ما تناولته الدراسة تم التوصل إلى مايلي:

النتائج:

- ✓ الإكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، أمان الغذاء، مفاهيم مختلفة حيث يتوجه الأول إلى توفير الغذاء من الإنتاج المحلي، بينما يتوقف الثاني على توفير الغذاء لأفراد المجتمع بالكمية و النوعية المناسبة سواء كان من مصادر داخلية أو خارجية، أما الأخير فيهتم بضمان سلامة ونوعية الغذاء صحيا.
- ✓ يقف الأمن الغذائي على خمسة محاور و هي: كفاية الإمدادات الغذائية، استقرار الإمدادات الغذائية، القدرة على الحصول على الأغذية، نوعية و سلامة الأغذية، الأمن التغذوي. و لكل محور مؤشرات تسمح بتقييم هذه المحاور.
- ✓ عرض الغذاء و الطلب عليه طرفي معادلة الفرق بينهما يحدد الفجوة الغذائية، و التي تتطلب حالة العجز فيها حلولا نظرا لآثارها السلبية الطويلة و القصيرة المدى.
- ✓ تتميز الأسواق الدولية للسلع الغذائية بانخفاض مرونة الطلب السعرية و الدخلية.
- ✓ تؤثر التكنولوجيا اليوم تأثيرا بالغا في الأسواق الدولية للسلع الغذائية عنها في أي وقت سابق، وذلك لتأثيرها المباشر على مردودية الإنتاج.
- ✓ تعددت أسباب الأزمة الغذائية من أسباب مناخية وأخرى ديمغرافية وأخرى إجتماعية وإقتصادية.
- ✓ من الآثار الإيجابية لإتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية لمنظمة التجارة العالمية تشجيع توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي، إلا أن الدول النامية الأقل حظا في ذلك.

- ✓ رغم الإمكانيات الطبيعية التي تملكها الدول المغاربية المختارة إلا أنها مازالت تعتمد على غيرها للحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.
- ✓ يتأثر الأمن الغذائي في البلدان المغاربية بأداء القطاع الزراعي، ويختلف هذا الأخير من بلد إلى آخر باختلاف قاعدة الموارد وأهمية الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كما يختلف نتيجة للعوامل الطبيعة والمناخية.
- ✓ تتوفر الدول المغاربية على مساحة شاسعة مما أدى إلى تباين المناخ و بالتالي اختلاف الميزة النسبية من بلد لآخر، و عليه تختلف المحاصيل، فزراعة القمح تتركز في كل من الجزائر و المملكة المغربية فضلا عن الإنتاج السمكي للدول المغاربية نظرا للسواحل المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.
- ✓ تتميز الأسواق العالمية للسلع الغذائية بالتقلبات الشديدة، نتيجة عوامل ظرفية وأخرى تاريخية، تؤثر بشكل مباشر على أوضاع الأمن الغذائي في العالم والدول المغاربية على وجه التحديد باعتبار أنها تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في الحصول على احتياجاتها الغذائية.
- ✓ يتأثر الأمن الغذائي للدول المغاربية نتيجة تقلبات أسعار الغذاء العالمية بنسب متفاوتة، نتيجة لاختلاف البنى الاقتصادية وأهمية القطاع الزراعي في إجمالي الناتج لدوله، وكذا اختلاف درجة الاعتماد على الخارج من دولة إلى أخرى.
- ✓ عجز الإنتاج الغذائي، العادات الاستهلاكية السيئة، ضعف التبادل التجاري الغذائي البيني، تداخل ماهو سياسي بما هو اقتصادي، تشابه ما ينتج من المواد الغذائية، مسببات مشكلة الأمن الغذائي المغاربي.

التوصيات:

- ✓ ضرورة التكامل الزراعي المغاربي لتحقيق الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على المستوى المغاربي الإقليمي، خصوصا ونحن نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى التي بدأت تفرض حضورها ونفوذها في رسم الخريطة الاقتصادية العالمية.
- ✓ ترشيد إستغلال الإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة، ويهدف من وراء ذلك إلى توفير الإنتاج الغذائي اللازم لحفظ النفس بحسب توجيهات علماء التغذية وخبراء الصحة وفقهاء الشرع.

- ✓ إعطاء الأفضلية لمبادلات السلع الزراعية المنتجة محليا أمام السلع الزراعية المستوردة من خارج المنطقة.
- ✓ التنسيق بين الدول المغاربية في عمليات شراء المحاصيل الزراعية والمستلزمات السلعية ووسائل الإنتاج الزراعي بهدف الحصول على أفضل الشروط بأقل التكاليف وتجنب الضغوط الاقتصادية والسياسية المتنوعة، مع أهمية وضع إستراتيجية تخزينية للسلع الأساسية الغذائية كالقمح مثلا إقليميا أو وطنيا.
- ✓ إعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي وتطبيق القرارات والتوصيات التي صدرت عن القمم المغاربية المتتالية.
- ✓ ترشيد أنماط الاستهلاك و الإبتعاد عن الإسراف و الالتزام بقواعد التغذية السليمة، والكلام عن الغذاء في القرآن و السنة خير دليل.
- ✓ إقامة مشاريع عربية مغاربية إنتاجية زراعية على أسس إقليمية مشتركة (بين دولتين فأكثر في المنطقة المتجاورة) إضافة إلى المشاريع المشتركة على أساس مراعاة الحجم الاقتصادي المناسب وذلك للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- ✓ استخدام الوفورات المالية للدول النفطية(الجزائر) لإنشاء المشاريع الإنمائية الزراعية.
- ✓ تقليص الاستيراد من السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها قطريا وربط ذلك و بشكل متوازن مع تدعيم أسعار الشراء للمنتجات المماثلة.

آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع فانه يفتح أكثر من باب للبحث، والتي تشكل آفاق مستقبلية للبحث و هي جوانب لم تستوفيها الدراسة المنجزة بشكل مفصل، ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- ✓ اثر اتفاقيات تحرير التجارة العالمية على أوضاع الأمن الغذائي المغاربي.
- ✓ أثر أنماط الاستهلاك الغذائي على الفجوة الغذائية العربية.
- ✓ أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المبادلات التجارية الغذائية للدول العربية.

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية– رؤية إسلامية–دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000
2. إسماعيل إبراهيم البدوي. **عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة**. مجلس النشر العلمي. الكويت. 2002.
3. رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد احمد السريتي، **اقتصاديات الموارد و البيئة.الدار الجامعية**. الإسكندرية. 2001.
4. صلاح وزان. **تنمية الزراعة العربية الواقع و الممكن**. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان.1998
5. عبد القادر رزيق مخادمي"**الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
6. عبد المجيد قدي. **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة (تحليل كمي)**. مجموعة النيل العربية. القاهرة، الطبعة الأولى.2003.
7. علي محمد تقي عبد الحسين القزويني.**الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1996.
8. علي محمد تقي عبد الحسين القزويني. **النماذج الاقتصادية العالمية**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1992.
9. فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.
10. فليح حسن خلف. **إقتصاديات الوطن العربي**.الوراق للنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى.2004
11. فوزية غربي."**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 2010.
12. فليح حسن خلف. **اقتصاديات الوطن العربي**. الوراق للنشر و التوزيع. الأردن. 2004.

13. فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997

14. لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز على، **إدارة الجودة والآمان الغذائي**، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007

15. ماهر كنج شكري، "**المالية الدولية**"، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

16. محمد رفيق أمين حمدان، "**الأمن الغذائي-نظرية ونظام تطبيق**" دار وائل للنشر. عمان.1999

17. محمد علي الفرا. **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**. عالم المعرفة(سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب). الكويت. 1990.

18. هني أحمد، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Adel el-beltagy,"Agricultural development and food Security in North Africa: constraints and opportunities", oranda, april2004

2. Abd El Adim Leila, Les Privatisations D'entreprises Publiques Dans Les Pays Du Maghreb, ENAG, Reghaia, Alger, 1998

3. Brahimi Abd el hamid, L'economie Algerienne, defis et enjeux, 2eme edition, edition dahlab, Alger, 1991

4. Benissad Hocine, Algérie Restructuration et Reformes Economiques, Opu, Alger, 1994

5. Hocine Benissad, l'ajustement structurel, l'expérience du maghreb, OPU, Alger, 1999.

6. M.S.Dembri.**LaDependance Alimentaire**. ' Politique De Production En Pratiques Commerciales Sue Le Marche Mondial des Produit Alimentaire'. Etude Da Cas.Institut National D'Etude de Strategie Global. Alger.

7. Shenggen Fan, 2008, « How To promote agricultural growth in LDCs through productive investment?" Backgpound paper for UNCTAD's Least Developed Countries. Report 2008

الأطروحات:

1. الداوي الشيخ، **"دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير"**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995.

2. بوثلجة عائشة. **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن السلع الزراعية و أثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية**.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير. جامعة الشلف.2007

3. حمد مفضي الخزاعلة، **الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية الأردن،** مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000-2001،

4. خديجة طالب، **الجغرافية الاقتصادية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، بالإسقاط على السلع الغذائية 2003-2007**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة شلف، 2009-2010

5. زاهد قاسم بدن"**الإمكانيات والإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة1990-2006 وإجراءات تنميتهما في المستقبل**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، -الاقتصاد الزراعي، العراق، 2008.

6. زرنوخ ياسمينة"**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، (2006/2005).

7. عبد العزيز شرابي."**تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية- أي سياسة زراعية للجزائر-**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.جامعة الحاج لخضر-باتنة-2007/2006.

8. عمورة جمال لمجيد"**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية**".أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.فرع تحليل اقتصادي.2006/2005.

9. فريحة نشيدة، **التمويل الداخلي للإستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقصادية، جامعة الجزائر، (1996-1997).

10. لفكير مختار، "**إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق**"، رسالة ماجسير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص82

المجلات و الدوريات:

1. أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1991.
2. باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، عدد02، 2003.
3. حماد خليل، نصر محمد: **الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي العربي**. مجلة المستقبل العربي(عدد 211-سبتمبر 1996
4. رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008
5. رضوان علي، بربارة بيتكين.بحثا عن الأمن الغذائي للأسر في إفريقيا.مجلة التمويل والتنمية.ديسمبر2000
6. سلاطنية بلقاسم، "**معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009
7. سمير جراد، بشار نحاس، "**نماذج الأمن الغذائي**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2010
8. سميرة الزعبي، **أوضاع الأمن الغذائي في سورية**، ورقة عمل رقم 17، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)، 2006
9. مبروكي الطاهر، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الباحث، عدد05، 2007.
10. محمد علي داهش، رواء زكي يونس."**اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي- الواقع ومتطلبات المستقبل-**".دراسات استراتيجية.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.العدد101. طبعة01. 2004.

11. محمود الأشرم، "التنمية الزراعية المستدامة-العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 2007.

12. معتز نعيم، **السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية(دراسة تحليلية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، سورية، 2008

13. عامر عامر أحمد، "**محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد08، 2010.

14. فوزية غربي، "**واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية- العدد الخامس، فيفري2004.

الدراسات و الندوات والملتقيات:

1-عبد الحميد بوكحنون، "**ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية**"، مداخلة مقدمة لوزارة التجارة الجزائرية، فيفري2011

2-خالد بن نهار الرويس." تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية".قسم الاقتصاد الزراعي. ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية." التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول" أيام 26-28 ماي 2009. كلية علوم الأغذية والزراعة.الرياض. المملكة العربية السعودية.

3-سميرة الزعبي، **أوضاع الأمن الغذائي في سورية**، ورقة عمل رقم 17، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)، 2006.

4-سالم اللوزي، "**دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007.

5-عبد اللطيف بن آشنهو، **السوق العالمية و الإستراتيجية الغذائية للعالم الثالث**، منشورة التبعية الغذائية (المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.الجزائر.

6-عبد الله بن عبد الله العبيد، "تشخيص أزمة الأمن الغذائي وأسبابها"، مداخلة مقدمة لندوة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات والحلول، السعودية، ايام1-2نوفمبر2008.

7-عماد كامل الكرابلية"تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الأردن"، مديرية الإحصاءات الزراعية، الأردن، 2007.

8-كفاح محمد حسيان، مصطفى أحمد غيث"**إدارة الطلب على المياه بالوطن العربي**"، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئية الجافة، سورية، 2006.

9-نبيل عرقاوي. **كيف نواجه التبعية الغذائية**. عدد خاص بندوة الأمن الغذائي العربي. رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. دمشق 4-6 أفريل 1983.

التقارير:

1. لجنة الأمن الغذائي العالمية:" **تقييم حالة الأمن الغذائي العالمي**"، الدورة 26، روما 2000.

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟**"، تقرير حالة الأغذية والزراعة،2006

3. منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الأغذية والزراعة، -الثروة الحيوانية في الميزان، 2009.**

4. منظمة الأغذية والزراعة العالمية، "**ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية-التجارب والدروس**"، تقرير حالة أسواق السلع الزراعية، 2009.

5. منظمة الأغذية والزراعة العالمية، تقرير **حالة أسواق الأغذية والزراعة، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية-التجارب والدروس المستفادة، 2009.**

6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير **حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2010.**

7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.تقرير "**حالة انعدام الأمن الغذائي.**" كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي"، روما، 2011

8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**، الخرطوم، **2010**

9. "**تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**"، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الدورة 83، السودان، جانفي2009.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، " **تحديات التنمية في الدول العربية–الأمن الغذائي والزراعة–الجزء الثاني**"، مصر، 2009

11. تقرير هيئة تخطيط الدولة السورية." **تحليل الاقتصاد الكلي السوري**".مسودة للمناقشة.يوم 2005/01/25

12. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.**معالجة الأزمة الغذائية العالمية**.الأمم المتحدة.نيويورك وجنيف. 2008

13. وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية"**المخطط الحادي عشر للتنمية**(2007-2011)،

14. تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، جويلية2007

15. وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، "**الميزان الاقتصادي لسنة2008–الفلاحة والصيد البحري**"، ديسمبر2007.

16. وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية التونسية، "**الخطة الوطنية الثانية للمحافظة على المياه والتربة**(2002-2011)، جوان2003.

17. وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، "**المخطط الثاني عشر للتنمية**2010-2014.

18. تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الجزائرية حول:" **ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**"، اكتوبر2011.

19. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "التقرير الاقتصادي والمالي، 2010.

20. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "التقرير الاقتصادي والمالي"، 2009.

المنظمات الدولية و العربية:

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو).
FAO, Trade Reforms and Food Security.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
3. البنك الدولي.

المواقع الالكترونية:

1.http://www.aljazeera.net

مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي. المركز الوطني للمعلومات. الجمهورية اليمنية. أبريل 2005.

1. http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/arab_f_sec.ppt

رائد حتر.رئيس قسم التجارة و التسويق. أوضاع و مؤشرات الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2. http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948

عبد الكريم صالح حمران- الأمن الغذائي **22-07-2008**

3. http://www.napcsyr.org/dwnldfiles/workshops/awad/food_chain_siam.ppt

د. جمال صيام.سلسة الغذاء والسياسات ذات العلاقة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ورشة العمل التدريبية حول سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية.دمشق 3-2008/8/7.

4. http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/f_security_waheed.ppt

د. وحيد علي مجاهد. الأمن الغذائي من منظور الإتاحة و القدرة على الحصول على الغذاء.

5. http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/strategy_abu_owf.ppt

المنظمة العربية للتنمية الزراعية " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين"

6. Crisis :Trends and Expectations, YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist, May 2008

الأمن الغذائي- عبد الكريم صالح حمران-.

7.http://www.palestineeconomy.net/pdf/show.php?id=1520

الثروات المائية في المغرب العربي واستعمالاتها.

8.www.un.org.ma/IMG/pdf/unesco_sn_02_ar.pdf.may2011

كليب سعد كليب، "الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني

9.www.lebarmy.gov.lb.May2011.

10 http://data.albankaldawli.org/country

11.http://www.unctad.org/sections/edm_dir/docs/osg_2008_1_en.pdf

World Commodity and Food Crisis :Trends and Expectations, YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist, May 2008

12.http://humanitarianspace.dk/fileadmin/templates/billeder/dokumenter/Event_Global_Food/IFPRI_FoodPricesPolicyAction.pdf
« High food prices: the what, who, and how of proposed policy actions ».International Food Policy Research Institute(IFPRI), Policy Review, May 2008.

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المغرب (مليون دولار)

	1999-2003	2005	2006	2007	2008
مجموعة الحبوب (جملة)	4729,58	4269,63	9226,59	2495.70	5321.49
القمح والدقيق	3070,80	3043,00	6326,70	1582.60	3769.29
الذرة الشامية	124,46	50,10	297,39	94.80	120.90
الأرز	28,56	42,80	34,00	33.10	44.50
الشعير	1477,06	1102,13	2535,00	762.50	1353.20
البطاطس	1166,86	1478,50	1569,10	1560.00	1536.50
جملة البقوليات	184,40	149,86	332,10	139.30	189.70
جملة الخضر	4282,30	4749,40	5291,00	4839.00	5375.10
جملة الفاكهة	3007,28	2953,70	3105,40	3410.90	3521.63
السكر(مكرر)	469,20	460,00	376,28	-	-
جملة الزيوت والشحوم	170,94	127,82	137,42	-	-
جملة اللحوم	555,27	627,61	634,55	662.80	729.77
لحوم حمراء	276,47	277,61	294,55	292.82	289.77
لحوم بيضاء	278,80	350,00	340,00	370.00	440.00
الأسماك	934,86	1024,45	881,16	878.34	1007.58
البيض	158,00	150,00	140,00	190.00	185.00
الألبان ومنتجاتها	1166,00	1420,00	1571,00	1660.00	1811.00

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد27، 29، 2007، 2009.

الملحق رقم2: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر(مليون دولار).

	2003-1999	2005	2006	2007	2008
مجموعة الحبوب (جملة)	2639,66	3527,44	4017,75	3601.91	1702.05
القمح والدقيق	1896,99	2414,73	2687,93	2318.96	1278.70
الذرة الشامية	0,67	1,15	2,46	1.64	1.01
الأرز	-	-	-	-	-
الشعير	700,53	1032,82	1235,88	1186.66	387.30
البطاطس	1120,93	2156,55	2180,96	1506.86	2171.06
جملة البقوليات	41,27	47,10	44,07	50.08	40.17
جملة الخضر	3023,70	4128,47	3995,41	5524.28	6068.13
جملة الفاكهة	2127,31	2432,07	2791,14	2216.12	2653.51
السكر(مكرر)	-	-	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	62,82	59,02	50,26	-	-
جملة اللحوم	484,50	394,02	327,77	372.16	378.01
لحوم حمراء	299,70	225,45	209,08	229.57	235.93
لحوم بيضاء	184,80	168,57	118,70	142.59	142.08
الأسماك	100,38	139,83	157,31	148.84	142.04
البيض	131,00	172,25	178,49	195.69	184.39
الألبان ومنتجاتها	1474,57	1682,11	1773,54	1851.18	1878.52
الجملة		14738.86	15516.7	15615.96	15217.88

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 27، 28، 29.

الملحق رقم 3: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في تونس(مليون دولار)

2008	2007	2006	2005	1999-2003	
1185.80	1991.43	2118,90	2118,90	1559,40	مجموعة الحبوب (جملة)
918.90	1442.75	1251,00	1626,70	1152,50	القمح والدقيق
-	-	-	-	-	الذرة الشامية
-	-	-	-	-	الأرز
253.90	535.17	354,00	465,20	377,50	الشعير
400.00	357.00	370,00	360,00	309,00	البطاطس
81.10	91.90	63,43	63,43	46,15	جملة البقوليات
2693.00	2434.30	2086,80	2086,80	2024,78	جملة الخضر
1082.00	1001.50	1027,10	1027,10	1407,16	جملة الفاكهة
-	-	-	-	-	السكر(مكرر)
-	-	255,20	155,20	158,14	جملة الزيوت والشحوم
223.88	212.35	194.00	201,13	200,20	جملة اللحوم
121.38	116.25	111,83	111,83	113,52	لحوم حمراء
102.50	96.10	89,30	89,30	86,68	لحوم بيضاء
100.6	105.1	110,91	108,70	95,78	الأسماك
79.85	79.00	76,88	76,88	71,67	البيض
1010.00	1006.00	956,80	930,00	894,86	الألبان ومنتجاتها
6856.23	7278.58	7260.02	-	-	**الجملة**

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية.

الملحق رقم4: تطور المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية في المغرب(ألف طن)

	متوسط 2001-2005	2005	2006	2007	2008
مجموعة الحبوب (جملة)	10323.60	9264,53	14221,49	8495.07	11320.86
القمح والدقيق	6501.74	5585,64	8869,34	5126.07	7312.76
الذرة الشامية	1153.06	1669,47	1916,76	1990.62	2016.72
الأرز	33.52	45,65	36,85	43.01	54.41
الشعير	2278.11	1926,53	3359,40	1312.30	1903.00
البطاطس	1373.69	1476,15	1566,75	1550.85	1527.35
جملة البقوليات	247.63	188,39	360,15	170.18	220.58
جملة الخضر	4302.78	4404,99	4946,59	4051.12	4586.05
جملة الفاكهة	2429.26	2339,98	2491,68	2950.21	3060.94
السكر(مكرر)	944.04	1017,15	933,43	1119.95	1119.95
جملة الزيوت والشحوم	627.43	647,87	657,47	690.45	732.18
جملة اللحوم	594.04	630,92	637,86	675.78	742.73
لحوم حمراء	278.63	278,78	295,71	305.45	302.40
لحوم بيضاء	315.41	352,15	342,15	370.33	440.33
الأسماك	738.48	732,83	589,54	500.39	597.84
البيض	158.14	150,00	140,00	190.00	185.03
الألبان ومنتجاتها	1782.92	1879,32	2030,32	2002.84	2142.84
المجموع	23522.01	22732.13	28575.28	22396.84	26236.35

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم 5: تطور المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية في الجزائر(ألف طن)

2008	2007	2006	2005	متوسط 2001-2005	
10581.41	10646.25	11281,58	11804,33	10794.09	**مجموعة الحبوب (جملة)**
7619.67	6944.08	7504,79	8111,21	7641.50	القمح والدقيق
2146.28	2284.53	2196,62	2378,20	1854.27	الذرة الشامية
97.79	71.35	67,28	54,40	64.34	الأرز
679.17	1243.48	1379,74	1175,35	1142.46	الشعير
2239.87	1708.13	2280,44	2228,02	1756.65	**البطاطس**
227.12	240.88	206,02	243,61	220.90	**جملة البقوليات**
6084.88	5536.93	4025,18	4143,36	3645.64	**جملة الخضر**
2925.58	2491.02	3031,65	2679,78	2589.62	**جملة الفاكهة**
1026.25	1121.86	977,80	915,81	932.87	**السكر(مكرر)**
677.26	650.02	709,83	592,20	766.74	**جملة الزيوت والشحوم**
435.96	437.11	394,21	489,14	471.65	**جملة اللحوم**
293.87	294.51	275,52	320,56	305.15	لحوم حمراء
142.09	142.60	118,70	168,57	166.50	لحوم بيضاء
157.12	164.69	169,39	158,13	132.01	**الأسماك**
184.56	195.78	178,50	172,82	159.91	**البيض**
5714.18	5668.79	4235,15	4116,43	3725.91	**الألبان ومنتجاتها**
20731.19	28861.46	27489.75	27543.63	25195.99	

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم6: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في تونس(ألف طن).

2008	2007	2006	2005	2005-2001	
4221.59	5063.65	4430,98	4430,98	4358.61	**مجموعة الحبوب (جملة)**
2652.49	3085.15	2284,97	2660,67	2673.81	القمح والدقيق
748.11	615.58	650,95	650,95	681.33	الذرة الشامية
19.63	17.71	17,48	17,48	14.22	الأرز
759.78	1322.25	990,02	1101,22	970.56	الشعير
407.31	448.07	403,87	393,87	371.02	**البطاطس**
102.59	119.73	85,57	85,57	81.21	**جملة البقوليات**
2629.97	2410.57	2069,92	2069,92	2051.63	**جملة الخضر**
993.41	949.06	986,38	986,38	996.92	**جملة الفاكهة**
348.62	379.77	260,66	260,66	329.66	**السكر(مكرر)**
331.82	248.54	373,75	273,75	277.60	**جملة الزيوت والشحوم**
229.08	219.23	211,63	211,63	209.15	**جملة اللحوم**
126.41	120.63	122,30	122,30	119.35	لحوم حمراء
102.67	98.60	89,33	89,33	89.80	لحوم بيضاء
125.59	119.89	127,83	124,40	110.24	**الأسماك**
79.99	79.41	77,13	77,13	73.63	**البيض**
1065.26	964.09	1040,69	1013,89	1013.64	**الألبان ومنتجاتها**
10455.24	11002.01	10068.41	9928.18	9873.31	**المجموع**

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم7:نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية(%)

	تونس			الجزائر			المغرب		
	2001-2005	2007	2008	2001-2005	2007	2008	2001-2005	2007	2008
مجموعة الحبوب	42.74	39.33	28.09	30.46	33.83	16.09	59.45	29.38	47.01
القمح	51.41	46.76	34.64	30.49	33.39	16.78	62.76	30.87	51.54
الذرة الشامية	-	-	-	0.04	0.07	0.05	11.54	4.76	5.99
الأرز	-	-	-	-	-	-	92.66	76.96	81.79
الشعير	47.82	40.47	33.42	78.03	95.43	57.03	81.71	58.10	71.11
البطاطس	89.75	79.68	98.21	93.74	88.22	96.93	99.74	100.59	100.60
جملة البقوليات	61.32	76.76	79.05	23.17	20.79	17.69	89.84	81.85	86.00
جملة الخضر	100.83	100.98	102.40	99.60	99.77	99.72	107.5	119.45	117.21
جملة الفاطهة	103.84	105.53	108.92	91.34	88.96	90.70	122.14	115.62	115.05
السكر المكرر	-	-	-	-	-	-	49.37	36.97	36.97
جملة الزيوت والشحوم	56.71	92.34	76.70	8.05	5.10	6.21	27.36	25.97	30.19
جملة اللحوم	97.82	96.86	97.73	89.38	85.14	86.71	99.45	96.08	98.26
لحوم حمراء	95.92	96.37	96.02	84.02	77.95	80.28	99.34	95.87	95.82
لحوم بيضاء	100.36	97.46	99.83	99.20	99.99	99.99	99.55	99.91	99.93
الأسماك	92.36	87.66	80.10	88.99	90.38	90.40	134.53	175.53	168.54
البيض	92.43	99.48	99.82	98.51	99.95	90.91	99.91	100.0	99.98
الألبان ومنتجاتها	89.85	104.35	94.81	43.81	32.66	32.87	70.33	82.88	84.00

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم:27، 28، 2

الملحق رقم8:الفجوة الغذائية في الدول المغاربية(مليون دولار أمريكي)

	تونس				الجزائر				المغرب			
	2005-2001	2006	2007	2008	2001-2005	2006	2007	2008	2005-2001	2006	2007	2008
مجموعة الحبوب (جملة)	351.76	325.49	962.79	1134.15	1256.47	1447.94	1843.74	3929.83	671.83	819.78	1666.81	1666.81
القمح والدقيق	200.36	155.14	585.31	748.49	889.46	1068.37	1281.05	3118.37	421.70	451.37	1084.20	1084.20
الذرة الشامية	88.78	89.78	146.95	207.75	260.42	337.79	517.40	655.05	153.91	230.33	445.41	445.45
الأرز	4.22	6.64	7.64	14.11	22.12	2.55	29.51	63.27	1.08	1.47	4.89	4.89
الشعير	61.31	97.71	217.67	148.97	29.94	22.96	13.21	91.05	58.12	133.55	132.11	132.11
البطاطس	16.89	18.03	47.70	8.91	47.09	5.67	110.72	64.36	2.06	(1.94)	7.84	7.84
جملة البقوليات	7.60	4.76	8.23	6.79	102.98	86.86	135.32	192.70	8.46	9.41	13.85	13.85
جملة الخضر	-22.90	(23.56)	-33.37	-65.67	2.72	7.19	0.35	4.43	(201.9	(251.92)	(679.08)	(679.51
جملة الفاكهة	-28.52	(96.17)	-175.37	-184.48	69.91	79.41	97.61	132.73	(351.66	(485.02)	(220.47)	(220.47
السكر(مكرر)	81.36	59.48	-140.27	135.39	267.25	426.58	428.45	426.08	117.77	146.53	224.01	224.01
جملة الزيوت والشحوم	-131.86	(232.56)	-471.27	-335.44	414.93	385.10	502.36	514.05	235.82	269.35	509.97	509.97
جملة اللحوم	10.63	27.56	21.86	22.86	106.90	163.77	140.75	173.64	4.00	6.08	38.83	38.83
لحوم حمراء	10.69	27.50	15.05	20.57	106.64	163.77	140.73	173.63	2.54	3.51	38.12	38.12
لحوم بيضاء	-0.06	0.06	6.81	2029	0.26	-	0.02	0.01	1.46	2.57	0.71	0.71
الأسماك	-91.30	(133.10)	-117.98	-122.98	5.94	8.17	9.54	16.27	(562.72	(995.39)	(1362.71)	(1467.71)
البيض	2.54	2.20	3.25	1.09	4.49	0.08	0.88	1.22	0.31	-	-	0.16
الألبان ومنتجاتها	19.10	23.84	-0.14	28.65	618.76	703.09	1060.49	1290.09	42.96	54.50	98.74	98.74
الجملة	161.30	(24.03)	386.08	629.27	2897.44	3313.86	4330.21	6745.40	(33.07)	(428.63)	297.79	192.52

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم:27، 28، 29.

الملحق رقم(9): تطور الأرقام القياسية لأسعار الأغذية في العالم خلال الفترة(1990-2011)

الوحدة:نقطة

	السكر	الزيوت والدهون	الحبوب	منتجات الألبان	اللحوم	مؤشر أسعار الأغذية
1990	178,1	74,0	97,7	74,8	124,0	105,4
1991	127,2	79,1	97,1	79,6	125,4	103,6
1992	128,5	84,3	102,5	95,4	125,2	108,5
1993	142,2	86,0	99,5	84,6	118,1	104,6
1994	171,8	113,4	104,5	82,3	115,0	110,6
1995	188,5	125,0	119,3	109,6	118,4	123,2
1996	169,7	111,2	140,8	109,4	128,4	129,1
1997	161,4	112,5	112,4	105,1	123,2	118,5
1998	126,6	129,9	99,9	99,1	103,2	107,1
1999	89,0	91,6	90,6	86,3	97,8	92,4
2000	116,1	67,8	85,2	95,4	95,8	90,4
2001	122,6	67,6	86,5	107,1	96,5	93,4
2002	97,8	87,0	94,4	82,2	89,5	89,9
2003	100,6	100,8	98,1	95,1	96,8	97,7
2004	101,7	112,2	107,5	122,6	113,7	112,4
2005	140,3	103,6	103,5	135,4	120,1	117,3
2006	209,6	112,5	121,7	128,0	118,5	126,7
2007	143,0	170,0	166,9	212,4	125,1	158,7
2008	181,6	227,2	237,8	219,6	153,2	199,8
2009	257,3	150,9	173,7	141,6	132,9	156,9
2010	302,0	194,2	182,6	200,4	152,2	185,3
2011	372,8	254,5	249,4	222,2	176,0	229,0

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات البنك الدولي، افريل2011.

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول والأشكال	VII
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول:الأمن الغذائي من منظور اقتصادي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الأمن الغذائي، مفهومه ومحاوره	03
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي، أبعاده ومستوياته	03
أولا:مفهوم الأمن الغذائي	03
ثانيا: مستويات الأمن الغذائي	08
ثالثا: أبعاد الأمن الغذائي	09
المطلب الثاني: محاور ومؤشرات الأمن الغذائي	10
أولا: محاور الأمن الغذائي	10
ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي	12
المبحث الثاني: محددات الأمن الغذائي	16
المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب على الغذاء	16
أولا: عدد السكان ومعدل نموه	16
ثانيا: الدخل الحقيقي ومعدل نموه	18
ثالثا: مستويات الأسعار	18
رابعا:السياسات الاقتصادية الكلية	19
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض الغذاء	20
أولا: العوامل المحددة لإنتاج الغذاء	21
ثانيا: العوامل المؤثرة في عرض الغذاء من مصادر خارجية	21
ثالثا: المخزون الاستراتيجي	23
المبحث الثالث: أوضاع الأمن الغذائي في العالم	25

المطلب الأول: الوضع الغذائي في العالم	25
أولا:الإنتاج والاستهلاك العالمي من الغذاء	25
ثانيا: الصادرات والواردات العالمية من الغذاء	28
ثالثا:انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم	29
المطلب الثاني:المشكلة العالمية للغذاء والأسباب الكامنة وراءها	31
أولا: أزمة الغذاء في السبعينات1972	31
ثانيا: أزمة الغذاء العالمية 2008	33
ثالثا: أسباب أزمات الغذاء في العالم	34
المطلب الثالث: الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية	38
أولا: الأمن الغذائي في ظل قيام التكتلات الاقتصادية الدولية	39
ثانيا: الأمن الغذائي في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية	39
ثالثا:عولمة الأسواق العالمية للغذاء ودور الشركات متعددة الجنسيات	41
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي المغاربي	43
تمهيد	44
المبحث الأول: واقع الاقتصاديات المغاربية	45
المطلب الأول: خصائص اقتصاديات المغرب العربي	45
أولا: الاقتصاد الجزائري	45
ثانيا: الاقتصاد المغربي	51
ثالثا: الاقتصاد التونسي	54
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية العامة للاقتصاديات المغاربية	55
أولا: الناتج المحلي الإجمالي المغاربي	55
ثانيا: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية	60
ثالثا: التجارة الخارجية وميزان الحساب الجاري للدول المغاربية	62
المبحث الثاني: الموارد الزراعية المغاربية	67
المطلب الأول: الموارد الأرضية والمائية	67
أولا: الموارد الأرضية الزراعية المغاربية	67

أولا: الموارد المائية المغاربية	71
المطلب الثاني: الثروة الحيوانية والسمكية	76
أولا:الثروة الحيوانية	76
ثانيا:الثروة السمكية	77
المطلب الثالث: الموارد البشرية الزراعية	79
المبحث الثالث: الوضع الغذائي المغاربي	83
المطلب الأول: الناتج الزراعي وحصة الفرد فيه	83
أولا: تطور الناتج الزراعي المغاربي	83
ثانيا: نصيب الفرد المغاربي في الناتج الزراعي	85
المطلب الثاني: الإنتاج والاستهلاك المغاربي من السلع الغذائية الأساسية	86
أولا: الإنتاج المغاربي من المواد الغذائية الرئيسية	86
ثانيا: الاستهلاك المغاربي من المواد الغذائية الرئيسية	89
ثالثا: نسب الاكتفاء الذاتي المغاربي من السلع الغذائية الرئيسية	91
رابعا:نقص التغذية ومؤشر الجوع في الدول المغاربية	92
المطلب الثالث:فجوة الأمن الغذائي المغاربي	93
أولا: الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية	93
ثانيا: الواردات المغاربية من السلع الغذائية الرئيسية	95
ثالثا: تطور فجوة الأمن الغذائي المغاربي	97
خلاصة الفصل الثاني	100
الفصل الثالث:انعكاس تقلبات أسعار الغذاء العالمية على أوضاع الأمن الغذائي المغاربي	101
تمهيد	102
المبحث الأول:تطور السوق العالمية للمواد الغذائية الأساسية	103
المطلب الأول: الأسواق الدولية للسلع الغذائية	103
أولا: خصائص الأسواق الدولية للسلع الغذائية	103
ثانيا: العوامل المؤثرة في الأسواق الدولية للسلع الغذائية	104
ثالثا: مميزات تطور السوق الدولية للسلع الغذائية	106

المطلب الثاني: تطور الأسعار العالمية للغذاء.	108
المطلب الثالث:أسباب وآثار تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية على الوضع الغذائي العالمي	112
أولا: أسباب تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية	112
ثانيا: انعكاس تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية على الوضع الغذائي العالمي	117
المبحث الثاني: علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ومؤشرات الأمن الغذائي المغاربي	122
المطلب الأول: علاقة تقلبات الغذاء العالمية بالإنتاج والاستهلاك الغذائي المغاربي	122
أولا: علاقة تقلبات أسعار الغذاء العالمية والإنتاج الغذائي المغاربي من مجموعات السلع الغذائية الأساسية	122
ثانيا:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و الاستهلاك المغاربي منها.	125
ثالثا: علاقة تقلبات أسعار الغذاء في السوق الدولي ونسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	128
المطلب الثاني:علاقة تقلبات الأسعار العالمية للغذاء ومستوى الفقر والقدرة الشرائية للمستهلك المغاربي	129
أولا: علاقة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية ومستوى الفقر في البلدان المغاربية المختارة	129
ثانيا: علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و على القدرة الشرائية للفرد المغاربي	130
ثالثا: علاقة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والموازين الغذائية للدول المغاربية.	
المبحث الثالث:السياسات المغاربية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي	135
المطلب الأول: سياسة تونس لتحقيق الأمن الغذائي	135
أولا: المخطط العاشر(2000-2010)	135
ثانيا:سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط الحادي عشر(2007-2011)	139
ثالثا: الخطة المرسومة للفترة(2010-2014)	141
المطلب الثاني:سياسة الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي	142
أولا:مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	142
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009)	144

رابعا:سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي(2005-2014)	145
ثالثا: الإجراءات الحكومية الاستثنائية المستعجلة لضبط أسعار الاستهلاك(2010-2011)	146
المطلب الثالث:سياسة المغرب الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي	148
أولا:الإصلاح الهيكلي للقطاع الفلاحي-مخطط المغرب الأخضر	148
ثانيا:تدبير مستديم وامثل للموارد المائية-المغرب الأزرق	150
ثالثا:دعم وعصرنة قطاع الصيد البحري	150
المطلب الرابع:استراتيجيات العمل المغاربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي	152
أولا: الاستراتيجيات المغاربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي	152
ثانيا: سبل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي المشترك	153
خلاصة الفصل الثالث	156
الخاتمة العامة	157
قائمة المراجع	162
الملاحق	171